الموسم الثاني
للانصات المركزي

تغطية تحليلية: المرصد السوري والملف الكوردي و المرصد الايراني بين التفاوض والضربة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2026/02/08
No. :8074

المرافعة التاريخية

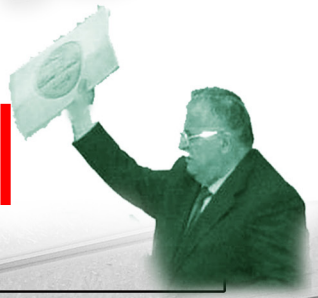

حقائق عن تأسيس الدولة العراقية

مام جلال: التآخي بين مكونات كركوك وانصاف التاريخ وحقوق الكورد المشروعة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

21 عاما على المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال حول كركوك

الرئيس بافل: ضرورة الإلتزام بالتوقيتات الدستورية وتشكيل حكومة خدمية

الرئيس بافل: نحو العمل المشترك لبناء حكم عادل وخدمي

قوباد طالباني..حراك سياسي ودبلوماسي واقتصادي مكثف لمعالجة ازمات الحكم

د. فؤاد حسين لم يستطع خلال 8 سنوات حل مشكلة رواتب الاقليم

منصب رئيس الجمهورية من حصة الاتحاد الوطني

الحلبوسي: الاتحاد الوطني الأحق برئاسة الجمهورية وسنصوت لمرشحه

فرنسا ستقف دائماً إلى جانب الشعب الكوردي لكي تُحترم حقوقه

الرئاسة: الاستهداف الارهابي لجامع في باكستان عمل يتنافى مع كل القيم الإنسانية

الرئاسة : أمام نقابة الصحفيين دور محوري ومهم في ترسيخ قيم المهنية والمسؤولية

استياء ازاء اغلاق مكاتب قناة NRT في اربيل ودهوك

قضايا كردستانية

عماد أحمد: موقف وطني سليم لمواجهة التطرّف..

كريس فان هولن، الحامي الاستراتيجي للقضية الكردية في واشنطن

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

العراق في مواجهة التصعيد الأمريكي-الإيراني

الفيتو الامريكي على الولاية الثالثة لنوري المالكي

سجناء «داعش» بين حسابات الأمن وتقاطعات السياسة في العراق

المرصد السوري و الملف الكردي

أهمية حماية خصوصية المناطق الكردية، وصون حقوق الشعب الكردي

مكاسب كبيرة ستحقق لصالح الشعب الكوردي

محافظ الحسكة : اولويتنا صون الوحدة والأمن وكرامة المواطن

دور مهم لاوجلان في التّوصّل إلى الاتّفاق

بيان سعودي تركي: ندعم اتفاق وقف إطلاق النار بين دمشق و قسد

الدمج الكامل لكورد سوريا: المشروع الأكثر أهمية في الشرق الأوسط

فورين افيرز: سوريا الجديدة..استدامة التقدم تتطلب انتقالا سياسيا اكثر شمولا

عباس عبدالرزاق : سوريا وإعادة إنتاج التهديد الجهادي

المـرصد الايراني

تحت المجهر...محادثات مسقط... بداية جيدة بلا اختراق

ترامب يرد على التهديدات الايرانية بأمر تنفيذي

مركز دراسات: ايران والولايات المتحدة: نحو اتفاق ام مواجهة؟

مركز دراسات: 5 سيناريوهات لنتائج الحرب الأمريكية الإيرانية

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

امرأة كردية تتولى منصب وزيرة الدفاع في هولندا

استراتيجية ترامب للأمن القومي لا تهمش الشرق الأوسط بل تعيد تعريفه

إردوغان في السعودية ومصر: التحالف الإسرائيلي - الإماراتي في المِهداف

CSIS: خلاف السعودية والإمارات أسوأ من أزمة قطر

يوسف زوزاني: عن مخاوف دول الخليج من كورد سوريا

21 عاما على المرافعة التاريخية

التعهدات التي اعطيت للشعب الكوردي لم تنفذ وانما تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية وبريطانيا ووصل الامر الى التطهير العرقي وترحيل الكورد والتركمان من لواء كركوك

*** / المرصد.. تقرير خاص لفريق الرصد والمتابعة**

قبل ٢١ عاما وفي كلمة تأريخية له خلال اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩، دعا السيد جلال طالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني عضو الهيئة الرئاسية لمجلس الحكم، الى إعادة الكرد والتركمان الذين رحلهم نظام صدام حسين من مدينة كركوك واجراء استفتاء لتحديد هويتها.

وأثبت الرئيس طالباني عبر الوثائق والخرائط بأن مدينة كركوك جزء من اقليم كردستان لكنه أكد مع ذلك انه لايطالب بضمها الى الاقليم في الوقت الحاضر بل بشكل يحفظ التآخي بين مكوناتها وينصف التاريخ وحقوق الكرد المشروعة.

وشـدد طالباني على ضـرورة تثبيت حقوق شعب كردستان في قانون ادارة الدولة الذي يناقشه المجلس حاليا مبتدئا بعرض الحقائق عن وجود شعب باسم شعب كردستان منقسم على اربع دول وهي تركيا والعراق وايران وسوريا وقال انه تم الحاق الشعب الكردستاني بالدولة العراقية عام ١٩٢٥ بقرار من عصبة الامم ونقل عن لسان ادمونز ممثل بريطانيا في لجنة عصبة الامم للنظر في مصير مستقبل ولاية الموصل الشمالية آنذاك قوله «تم الحاق كردستان الجنوبية بالعراق بعدة شروط منها: ان يكون الاداريون في هذه المنطقة الكردستانية من الكرد وان يكون اللغة الكردية لغة رسمية وابقاء وضع كردستان على ما هو عليه واضاف بان ادمونز عمل على محو الصبغة الكردستانية من لواء كركوك ووصف ذلك بانه انتهاك صارخ للتعهدات التي قطعت لعصبة الامم من قبل العراق وبريطانيا».

واضاف ان التعهدات التي اعطيت للشعب الكردي لم تنفذ وانما تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية

وبريطانيا ووصـل الامر الـى التطهير العرقي وترحيل الكرد والتركمان من لواء كركوك وتوطين العرب مكانهم في زمن صدام حسين واكد على حقوق التركمان والكرد « في عودة المرحلين منهم الى ديار آبائهم واجدادهم في المناطق التي تم ترحيلهم منها » كما نقل عنه موقع الاتحاد على الانترنيت الاربعاء.

وفي جانب آخر من حديثه قرأ طالباني جانبا من اعلان لجنة عصبة الامم حول حدود العراق والتي قال إنها لم تتخط ابداً حدود العراق جبل حمرين وتبدأ حدود كردستان من جبل حمرين على الرغم من وجدود بعض التركمان في مدنها، ومن ثم اشار مام جلال الى كتاب مشكلة الموصل والذي جاء فيه كردستان ليس جزءاً من العراق او من الاناضول.

واشار ايضاً الى كتاب قاموس الأعلام وقرأ الفقرة التي تقول: ان ثلاثة ارباع كركوك من الكرد، ووضع خارطة تاريخية كبيرة للسلطات العثمانية على طاولة مجلس الحكم والتي تم تحديد موقع كركوك ضمن حدود كردستان في هذه الخارطة، وقال طالباني: نحن لا نطالب حالياً بضم كركوك الى كردستان العراق بل نطالب باعادة المرحلين من الكرد والتركمان الى أماكنهم الاصلية في كركوك وعودة العرب الذين استوطنهم النظام البائد في كركوك الى اماكنهم في وسط وجنوب العراق وبعدها يتم اجراء استفتاء بين اهالي كركوك من الكرد والتركمان والعرب الاصلاء على اساس احصاء دقيق يجرى لتحديد مستقبل ومصير كركوك. وطالب بالاعتراف رسمياً باللغة الكردية الى جانب اللغة العربية في العراق واعتبر ذلك حقاً شرعياً للكرد.

ونستذكر كل عام تلك المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال، حيث أثبت الرئيس طالباني في يوم التاسع من شباط ٢٠٠٤، كردستانية مدينة كركوك في إجتماع لأعضاء مجلس الحكم في العراق، ومن خلال عرض العديد من الوثائق والمصادر التاريخية التي قدمها لمجلس الحكم والرأي العام العالمي.

> **مام جلال عرض حقائق عن كركوك وتأسيس الدولة العراقية**

وبحسب المراقبين فانه لحد الان لم يستطع احـد اثـبـات عكس ما طرحه الرئيس مام جلال من وثائق وخرائط تثبت كردستانية كركوك.

حقائق حول كركوك

وفي حوار صحفي حول تاريخ تأسيس الدولة العراقية قال الرئيس مام جلال: لقد شرحت للاخوة أعضاء مجلس الحكم خلال مرافعتي بأنه عند تأسيس الدولة العراقية، كانت كردستان ضمن ولاية تسمى ولاية الموصل التي لم تكن جزءاً من هذه الدولة التي تأسست عام (١٩٢٠) وعند التأسيس جاء الانكليز وعرضوا استفتاءً على (الملك فيصل) واستثنوا كردستان من هذا الاستفتاء وهو مذكور في كتاب (تأريخ الوزرات العراقية) ايضاً كالآتي:»يشترط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخابات او عدمه والا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها».

واضاف ان معاهدة سيفر كانت نافذة آنذاك والتي سمحت لكردستان العراق بالانضمام لكردستان المركزية التي كان لها حكم ذاتي، وقال انه حسب البنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) من معاهدة سيفر فإن:»الدول الحليفة الرئيسة لن تضع اية عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، الى هذه الدولة المستقلة».

وقال: لقد شرحت للاخوه أعضاء مجلس الحكم أنه في عام (١٩٢٢) اتفقت الحكومتان العراقية والانكليزية على تشكيل حكومة في كردستان وصدر البيان في (٢٥) ديسمبر (١٩٢٢). وكان رائجاً في ذلك الوقت بأن هذا

البيان بمثابة هدية عيد الميلاد (كريسمس) للكرد واصـدر العراق والانكليز بيانا أعلنوا فيه اعترافهم بحق الكرد في دولتهم وطلبوا منهم ارسـال ممثلين الى بغداد لترسيم الحدود والاتفاقات الجمركية.

وقد ذكر ذالـك في كتاب (تاريخ الـوزارات العراقية) (ج ١- ص٢٧٤) كمايأتي:

تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معاً بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردستانية ضمن هذه الحدود وتأملان أن الكرد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون ان تتخذه تلك الحكومة وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين الـى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية في حكومتي انكلترا والعراق.

وأوضح الرئيس مام جلال: هذه الحقيقة مخفية ولكنها موثقة في هذا الكتاب بكل وضوح وكذلك في العديد من الكتب الاخرى عن تاريخ العراق.

واضاف الرئيس مام جلال: قلت لزملائي الكرام في مجلس الحكم بانه قبل (٨٢) عاما تم اعطاؤنا الحق من قبل العراق والانتداب البريطاني بتشكيل دولتنا وتأتون بعد هذه الاعـوام وتناقشوننا على الفيدرالية؟ بينما المفروض ان تقدروا مطالبتنا الفيدراليه بعد (٨٢) سنة من حق الاستقلال.

وقال الرئيس مام جلال: في جميع مراسلات الملك فيصل مع المندوب السامي كان هذا الامر واضحاً، ففي إحدى الرسائل يسأل الملك فيصل المندوب السامي عن حدود مملكته في ذالك الوقت، رد عليه تشرشل الذي كان وزيرا للمستعمرات ويقول له: «قل لجلالة الملك وعدناه بدولة عربية وليس امبراطورية وأن حدود دولته جبل حمرين، من حمرين الى الشمال توجد بلاد اسمها (كـردسـتـان) بالرغم من وجود اقليات تركمانية في كفري وكركوك و أربيل وآلتون كوبري ولكن هذا البلد هو كردستان».

> **ممثل الانكليز في لجنة عصبة الامم اشترط عدم المساس بهوية كركوك الكوردستانية**

وأضـاف الرئيس مام جلال، بأنه شرح للحاضرين قراراً آخر لعصبة الامم الذي صـدر في (١٩٢٤-١٩٢٥) تقول اللجنة: بحثنا جميع كتب الجغرافيا وكتب الرحالة القديمة وكذلك كتب الجغرافيا التي كانت تدرس في مصر وتبين لنا بأن العراق لم يتجاوز الانبار وتكريت او جبل حمرين في اي وقت مضى. احيانا كانت سامراء جزءاً في الانبار وفي بعض الاوقات كانت جزءاً من تكريت والباقي لم يكن عراقاً، اما المملكة الواقعة شمال هذه الحدود فتسمى كردستان وأن ولاية الموصل لم تكن ابداً جزءاً من العراق وان هذه المناطق ليست جزءاً من تركيا لأنه توجد بينهما كردستان المركزية وسوريا واذا استمعنا للغة سكانها علينا ان نؤسس دولة كردستانية ولكن ذلك غيرممكن ويسردون بعض الحجم في هذا الصدد».

واوضـح الرئيس مام جلال: «وعندما قررت عصبة الامـم ان تلحق ولايـة الموصل بالعراق وضعت بعض الشروط للعراق لإرضاء الكرد بأن يكونوا جزءاً منه حيث ذكر نصا: «يجب مراعاة رغبات الكرد فيما يخص تعيين موظفين كرد لإدارة مملكتهم وترتيب الأمـور العدلية والتعليم في المدارس وأن تكون اللغة الكرية لغة رسمية في هذه الامور».

وقال الرئيس مام جلال: ممثل الانكليز في لجنة عصبة الامم أصدر قراراً يقضى بأن احد الشروط هو عدم المساس بهوية كركوك الكردستانية، ويقول بأنه لو تم المساس بهوية كركوك الكردستانية سينتهي الاتفاق الذي ألحقت بموجبه ولاية الموصل بالعراق.

وقال الرئيس مام جلال: شرحت ذلك لزملائي في مجلس الحكم وقلت: اذا اردتم أن تفككوا وحدة العراق فهذا هو كلام المبعوث البريطاني.

ضرورة الإلتزام بالتوقيتات الدستورية وتشكيل حكومة خدمية

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٦/٢/٢ في دباشان، وفدا رفيع المستوى من الإطار التنسيقي، تألف من السادة محمد شياع السوداني، هادي العامري، محسن المندلاوي وعباس راضي.

وخلال اجتماع حضره رفعت عبدالله نائب رئيس الاتحاد الوطني، شالاو كوسرت رسول ود. هاوري الشيخ دارو عضو المكتب السياسي، جرى بحث المستجدات السياسية على صعيد العراق والمنطقة، مع التأكيد على ضرورة تجاوز التحديات.

كما تطرق الاجتماع الى مسألة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وانتخاب رئيس الجمهورية، حيث شدد الطرفان على أهمية الإلتزام بالتوقيتات الدستورية وإنجاز الاستحقاقات وتشكيل حكومة خدمية.

نحو العمل المشترك لبناء حكم عادل وخدمي

وجه السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الجمعة ٢٠٢٦/٢/٦ برقية تهنئة الى الاستاذ صلاح الدين محمد بهاء الدين الامين العام للاتحاد الاسلامي الكوردستاني، بمناسبة الذكرى السنوية لاعلان الاتحاد الاسلامي، اكد فيها اهمية تعزيز روح الوئام والعمل المشترك من اجل المصالح العليا للشعب، وفيما يأتي نصها:

السيد الاستاذ صلاح الدين محمد بهاء الدين

الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكوردستاني

السادة الأعزاء في القيادة، وإخوتنا وأخواتنا في الاتحاد الإسلامي الكوردستاني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

«بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لاعلان الاتحاد الإسلامي الكوردستاني، أتقدم إليكم بأحر التهاني وأتمنى لكم مزيدا من النجاح والتوفيق.

وفي هذه المناسبة، ننظر بتقدير واحترام إلى الدور الذي تضطلعون به، وإلى الاتحاد الإسلامي الكوردستاني باعتباره قوة معتدلة كانت دائما جزءا من الحل، وحماية التعايش والوئام والأخوة في إقليمنا.

نؤكد في هذه الذكرى على تطوير العلاقات، والتنسيق والتعاون فيما بيننا، من أجل العمل المشترك لتقديم المزيد من الخدمات لشعبنا العزيز، وصون المصالح العليا، وبناء حكم عادل وخدمي».

دمتم سعداء، وموفقين.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٦/٢/٦

دور إيجابي ومتوازن في القضايا المختلفة

و وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني الجمعة ٢٠٢٦/٢/٦ برقية تهنئة الى المكتب السياسي للاتحاد الاسلامي الكوردستاني، بمناسبة الذكرى السنوية لاعلانه، دعا فيه ان يواصل الاتحاد الاسلامي دوره في تعزيز التفاهم والشراكة، وفيما يأتي نص البيان:

السادة المكتب السياسي للاتحاد الاسلامي الكوردستاني

«بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لإعلان الاتحاد الإسلامي الكوردستاني، نتقدم بأحرّ التهاني إليكم وإلى جميع أعضاء وأنصار الاتحاد الاسلامي، متمنين لكم دوام التوفيق والنجاح.

كان للاتحاد الإسلامي الكوردستاني، خلال سنوات عمله في الساحة السياسية الكوردستانية، دور إيجابي ومتوازن في القضايا المختلفة، ويعد جزءا أصيلا من المشهد السياسي في بلدنا.

وفي هذه المناسبة، وفي ظل ما يواجهه إقليم كوردستان والعراق من قضايا داخلية وإقليمية مهمة وحسّاسة، نأمل من أجل مصالح الشعب واقليمنا أن يواصل الاتحاد الإسلامي أداء دوره في تعزيز التفاهم والشراكة بين الأحزاب والقوى السياسية في كوردستان، لتجاوز هذه المرحلة وضمان الأمن والاستقرار للجميع».

المكتب السياسي

الاتحاد الوطني الكوردستاني

حراك سياسي ودبلوماسي واقتصادي مكثف لمعالجة ازمات الحكم ومواجهة التحديات

تعكس سلسلة اللقاءات والمباحثات التي اجراها قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان خلال الايام الاولى من شباط ٢٠٢٦، حراكا سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا مكثفا، يتركز على معالجة ازمات الحكم في الاقليم، ومواجهة التحديات الامنية المتصاعدة، وفتح افاق اوسع للتعاون والاستثمار مع الشركاء الدوليين والاقليميين.

ففي الشان الداخلي، اكد قوباد طالباني بوضوح ان حكومة تصريف الاعمال الحالية في اقليم كوردستان غير قادرة على تلبية احتياجات المواطنين ولا تمتلك الصلاحيات او القدرة السياسية لمعالجة المشكلات المتراكمة، مشددا على ان تشكيل حكومة جديدة كاملة الصلاحيات بات ضرورة اساسية للحفاظ على كيان الاقليم وتعزيز الثقة الشعبية والدولية به. كما دعا القوى السياسية في بغداد الى الاسراع بتشكيل حكومة عراقية مستقرة قادرة على حماية الاستقرار العام ودفع عجلة التنمية وتحسين مستوى الخدمات.

وعلى الصعيد الامني، حذر نائب رئيس الوزراء من مخاطر عودة تنظيم داعش الارهابي، مؤكدا ان المعلومات

المتداولة حول اعادة تنظيم صفوفه يجب ان تؤخذ بجدية تامة، وان مواجهة هذا التهديد تتطلب وحدة الصف والخطاب السياسي، الى جانب الجاهزية الامنية والعسكرية، للحفاظ على استقرار اقليم كوردستان والعراق عموما.

اما في المجال الاقتصادي، فقد شددت لقاءاته مع الوفود الالمانية والسعودية على ان اقليم كوردستان يمتلك فرصا استثمارية كبيرة، وان حكومة الاقليم مستعدة لتقديم جميع اشكال التسهيلات والدعم للشركات والمستثمرين الاجانب. وتم التأكيد على اهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع المانيا الاتحادية، وكذلك فتح المجال امام الاستثمارات السعودية، ولا سيما في محافظة السليمانية، مع ابراز الدور المتنامي للقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

مجتمعة، تعكس هذه اللقاءات رؤية قوباد طالباني لمرحلة تتطلب استقرارا سياسيا وحكومة فاعلة، ووحدة داخلية في مواجهة المخاطر الامنية، وانفتاحا اقتصاديا مدروسا يقوم على الشراكات الدولية والاقليمية لدعم مستقبل اقليم كوردستان.

حكومة تصريف الأعمال ليس مقدورها حل مشكلات اقليم كوردستان

أعلن قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان خلال اجتماع مع عرفان صديق سفير بريطانيا لدى العراق، ان حكومة تصريف الاعمال الحالية في إقليم كوردستان غير قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المطوب وحل مشكلات الإقليم.

وخلال الاجتماع الذي عقد الاثنين ٢٠٢٦/٢/٢ في أربيل، بحضور اندرو بيزلي القنصل العام البريطاني، جرت مناقشة تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، واكد قوباد طالباني بالإشارة الى أوضاع المنطقة والتطورات السياسية الداخلية في العراق، ان على الأطراف السياسية العراقية بذل جهودا لتشكيل حكومة قادرة على حماية استقرار العراق واتخاذ خطوات جادة نحو التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الخدمات في عموم العراق.

وتطرق جانب اخر من الاجتماع الى ملف تشكيل الحكومة المقبلة في إقليم كوردستان، واوضح قوباد طالباني للسفير البريطاني العقبات والتحديات التي تواجه تشكيل الحكومة، معتبرا ان تشكيل الحكومة ضرورة اساسية للحفاظ على كيان الإقليم وتعزيزه، ومشددا على ان حكومة تصريف الاعمال الحالية، ليست في مستوى المرحلة ولا تستطيع كسب ثقة شعب كوردستان واصدقائنا في المنطقة والعالم، كما لا تتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة مشكلات الإقليم.

نحتاج الى الوحدة لمواجهة مخاطر الارهاب والحفاظ على الاستقرار

أكد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، أنه يجب التنبيه الى المعلومات التي تفيد بانهماك تنظيم داعش الارهابي في إعادة تنظيم نفسه، ليهدد أمن واستقرار منطقتنا من جديد.

وأعلن قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، في منشور، أنه التقى الثلاثاء ٢٠٢٦/٢/٣، توماسو سانسوني القنصل العام الإيطالي في اقليم كوردستان، قائلا: «بحثنا مخاطر عودة مخاطر تنظيم داعش الارهابي في المنطقة، إذ إننا في اقليم كوردستان والعراق والمجتمع الدولي كذلك، يجب أن نأخذ بجدية تامة، جميع الأخبار

التي تفيد بأن تنظيم داعش الارهابي منهمك في إعادة تنظيم نفسه، ليعرض أمن واستقرار المنطقة الى المخاطر مرة أخرى».

وأضاف قوباد طالباني: «أكدت كذلك على ضرورة أخذ الاستعدادات المسبقة في اقليم كوردستان لمواجهة تهديدات هذا التنظيم الارهابي»، مشيرا الى أنه «لتحقيق ذلك نحتاج من الناحية السياسية الى وحدة الصف والخطاب، حتى نتمكن من السيطرة على الأوضاع من الناحية الأمنية والعسكرية أيضا، وحافظ على إستقرار بلدنا».

مستعدون لتقديم التسهيلات للشركات والمستثمرين الألمان

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان الخميس ٢٠٢٦/٢/٥ في أربيل، وفدا اقتصاديا ألمانيا رفيع المستوى، برئاسة دورسيا شوتز مديرة ملف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الاقتصاد والطاقة الألمانية، بحضور ألبريخت فون فيتكا القنصل العام الألماني في الاقليم.

وخلال اللقاء، تم التباحث بشأن البنية التحتية لاقتصاد كوردستان والإصلاحات الاقتصادية وفرص الاستثمار في الاقليم، حيث اتفق الطرفان على أن هنالك فرصا كبيرة لمشاركة المستثمرين الألمان في عملية التنمية الاقتصادية بالاقليم، مع التأكيد على أهمية العمل المشترك لزيادة مستوى مشاركة الشركات والمستثمرين الألمان في تطوير الاقتصاد الكوردستاني.

وأشار قوباد طالباني بهذا الصدد الى أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اقليم كوردستان وألمانيا الاتحادية، حيث قال: «حكومة الاقليم مستعدة لتقديم جميع أشكال الدعم والتسهيلات للشركات والمستثمرين الألمان».

هناك فرص كبيرة للاستثمار السعودي في السليمانية

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، السبت ٢٠٢٦/٢/٧ في السليمانية، وفدا تجاريا سعوديا برئاسة محمد سليمان العسيري القنصل العام للملكة العربية السعودية في الاقليم، وبحث معهم سبل توطيد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

وأشار قوباد طالباني خلال اللقاء، الى عملية التنمية في اقليم كوردستان وسياسة الحكومة لدعم المستثمرين الأجانب وتقديم التسهيلات اللازمة لهم، حيث قال: «هناك فرص كبيرة جدا للمستثمرين السعوديين في اقليم كوردستان وخاصة في محافظة السليمانية، للاستثمار في القطاعات المختلفة»، معربا عن استعداده والإدارة المحلية في السليمانية لتقديم جميع أشكال الدعم والتسهيلات».

وفي جانب آخر من اللقاء، تم التطرق الى أهمية دور القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد بالاقليم والسليمانية، حيث شهد تطورا لافتا خلال السنوات الأخيرة ويلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية.

واتفق الطرفان بهذا الصدد على أهمية العمل لتعزيز العلاقات والتعاون المشترك بين القطاع الخاص في كوردستان والسعودية، وبالتالي رفع مستوى العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين.

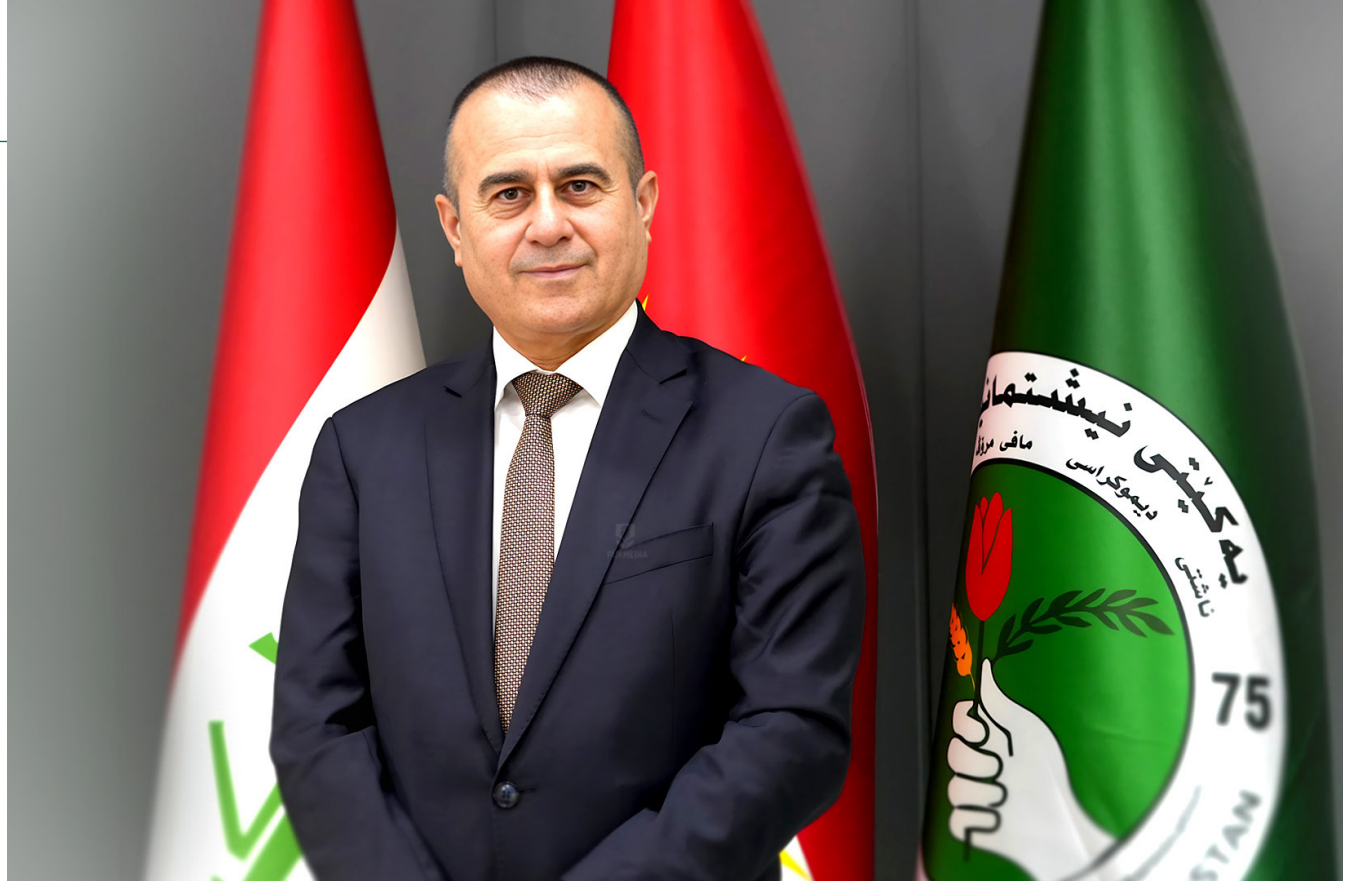

د. فؤاد حسين لم يستطع خلال 8 سنوات حل مشكلة رواتب الاقليم

أكد مسؤول بورد الاعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن مرشح الحزب الديمقراطي الكوردستاني لمنصب رئيس الجمهورية، يشغل منصب نائب رئيس الوزراء العراقي منذ ٨ سنوات، ولكنه مع ذلك لم يستطع حل مشكلة رواتب وميزانية اقليم كوردستان، بل على العكس تتفاقم هذه المشكلة سنة بعد أخرى.

وقال لطيف نيرويي عضو المجلس القيادي مسؤول بورد الاعلام للاتحاد الوطني، في تصريح صحفي: «الدكتور فؤاد حسين مرشح الحزب الديمقراطي الكوردستاني لمنصب رئيس الجمهورية، من حقه أن يزور الأطراف السياسية، ولكن من غير الطبيعي أنه في إحدى زياراته الى طرف كوردستاني وجه انتقادات الى الاتحاد الوطني الكوردستاني»، مؤكدا أن صمت الاتحاد الوطني وكوادره تجاه تصريحاته وعدد آخر من قيادات ونواب وكوادر الحزب الديمقراطي، ينبع من الشعور بالمسؤولية وعدم الرغبة في مثل هذه المماحكات في بغداد.

وأضاف لطيف نيرويي: «عندما يوجه الدكتور فؤاد حسين الاتهامات الى الاتحاد الوطني لدى حزب كوردستاني، فبالمقابل من حق الاتحاد الوطني أن يرد عليه، ويسأله عن أدائه في منصب نائب رئيس الوزراء العراقي، الذي يشغله منذ ٨ سنوات»، مؤكدا «خلال كل هذه الفترة لم يكن مرشح الحزب الديمقراطي عاجزا عن حل مشكلة رواتب موظفي اقليم كوردستان فقط، بل تفاقمت هذه المشكلة سنة بعد أخرى، ولم يتمكن نائب رئيس الوزراء من فعل أي شيء بل لعب دور المتفرج».

وأوضح مسؤول بورد الاعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، قائلا: «إذا كانت الحال هكذا، لاندري أي تجربة وأي مشروع يريد السيد نائب رئيس الوزراء أن ينقله الى رئاسة الجمهورية، وأي خدمة بإمكانه أن يقدمها في بغداد لشعب كوردستان؟».

منصب رئيس الجمهورية من حصة الاتحاد الوطني

من المقرر ان يعقد مجلس النواب العراقي، جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية خلال الاسبوع المقبل، فيما يؤكد رئيس كتلة الاتحاد الوطني ان هذا المنصب من حصة الاتحاد الوطني.

ويقول هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب لـPUKMEDIA: ان منصب رئيس الجمهورية من حق الكورد ومن بين الكورد من حصة الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ سنوات طويلة.واضاف: الحزب الديمقراطي الكوردستاني حاول مرات عديدة الحصول على هذا المنصب لكنه لم يتمكن من ذلك بعد فشل مرشحيه بالحصول على الاصوات اللازمة لذلك.

لايجوز احتكار المناصب

يقول هريم كمال آغا: لايجوز على الحزب الديمقراطي احتكار المناصب في اقليم كوردستان والسعي لاحتكار باقي المناصب في بغداد، نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني نطلب بعض المناصب من الحزب الديمقراطي الكوردستاني في اقليم كوردستان لكنه لايقبل بذلك بل يريد الحصول على كل المناصب حتى في بغداد.

واوضح: ليس من حق الحزب الديمقراطي الكوردستاني الدخول في المنافسة على منصب رئيس الجمهورية لانه حصل على استحقاقه الانتخابي ومنصب نائب رئيس مجلس النواب، ونحن نعتقد بان محاولة الحزب الديمقراطي للحصول على منصب رئيس الجمهورية هو ورقة ضغط على الاتحاد الوطني الكوردستاني للقبول بشروطه لتشكيل الحكومة في اقليم كوردستان لانه يعلم جيدا بان هذا المنصب ليس من استحقاقه.

حسم ملف رئيس الجمهورية الاسبوع المقبل

يقول هريم كمال آغا: من المقرر ان يتم حسم ملف منصب رئيس الجمهورية خلال الاسبوع المقبل، والمرشح الوحيد للاتحاد الوطني الكوردستاني لهذا المنصب هو السيد نزار آميدي.

واضاف: نحن صوتنا لمرشح الحزب الديمقراطي الكوردستاني لمنصب نائب رئيس مجلس النواب من اجل تعزيز الوحدة الوطنية، لكن الحزب الديمقراطي ينادي بوحدة الصف لكنه يريد الحصول على كل شيء لنفسه.

واضاف: الاتحاد الوطني الكوردستاني قدم تضحيات كبيرة وتنازل عن الكثير من استحقاقاته سابقاً من اجل حماية الوحدة لكن الحزب الديمقراطي لايراعي اي شيء. الوحدة تكون عن طريق التنازل والتسامح ومراعاة المصالح العليا ليس عن طريق احتكار جميع المناصب.

مرشح الاتحاد الوطني الكوردستاني

هذا وكانت رئاسة مجلس النواب، قد اعلنت في وقت سابق، عن قائمة الأسماء النهائية لمرشحي منصب رئيس جمهورية العراق.

وذكرت رئاسة المجلس في بيان، ان قائمة الاسماء النهائية لمرشحي منصب رئيس الجمهورية بلغت ١٩ مرشحا من بينهم مرشح الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد نزار آميدي.

وأعلن الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الاثنين ٢٠٢٦/١/٥، أن مرشحه لمنصب رئيس جمهورية العراق هو نزار محمد سعيد، الملقب بـ(نزار آميدي).

وقال كاروان كزنيي، المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، في بيان مقتضب تلقاه PUKMEDIA: « نزار آميدي هو المرشح الرسمي والوحيد للاتحاد الوطني الكوردستاني لرئاسة الجمهورية».

الحلبوسي: الاتحاد الوطني الأحق برئاسة الجمهورية وسنصوت لمرشحه

أكد رئيس حزب تقدم محمد الحلبوسي أن الاتحاد الوطني الكوردستاني، هو الأحق بتولي منصب رئاسة الجمهورية.

وقال الحلبوسي في مقابلة متلفزة" إن "الاتحاد الوطني التزم مع تقدم في مرتين، الأولى عندما صدر قرار المحكمة الاتحادية بإقالته من منصبه، وتم ترشيح شخصية بديلة، والثانية، في عملية التصويت لرئيس البرلمان الحالي هيبت الحلبوسي".

وأضاف أن"نواب حزب تقدم سيلتزمون بالتصويت لمرشح الاتحاد الوطني الكوردستاني، لإلتزامهم مع مرشحنا".

وأشار إلى أن "الحزب الديمقراطي لايمكنه الحديث عن الأغلبية العددية داخل البيت الكوردي، وهو يحتسب مقاعد المكونات من المسيحيين والإيزيديين، وغيرهم، وبدون هذه المقاعد، سيكون عدد نوابه ٢٦ نائباً فقط".

فرنسا تقف دائماً إلى جانب الشعب الكوردي

استقبل ، رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني ، مساء (الخميس، ٥ شباط ٢٠٢٦)، جان نويل بارو، وزير الخارجية الفرنسي ووفداً مرافقاً له.

وبحث الجانبان خلال اجتماعهما علاقات فرنسا مع العراق وإقليم كوردستان، وسبل توسيع الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، بالإضافة إلى مناقشة الوضع السياسي في العراق والإقليم، وأوضاع الشعب الكوردي والمكونات في سوريا، والاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ومخاطر داعش وآخر التطورات في المنطقة.

وأعرب بارزاني عن تقديره لدعم فرنسا المتواصل للعراق وإقليم كوردستان، وشكر دور الرئيس إيمانويل ماكرون في دعم حقوق الشعب الكوردي في إطار سوريا موحدة، وجهوده للتوصل إلى وقف إطلاق النار والاتفاق بين الحكومة السورية و»قسد».

من جانبه، أكد وزير الخارجية الفرنسي استمرار بلاده في دعم العراق وإقليم كوردستان، ودعم فرنسا الكامل لتنفيذ الاتفاق بين الحكومة السورية و»قسد» وضمان حقوق الكورد وسائر المكونات

في سوريا الموحدة.

وفي محور آخر من الاجتماع، اتفق الجانبان على أن داعش لا يزال يشكل خطراً حقيقياً وتهديداً لأمن المنطقة، وشددا في هذا السياق على أهمية استمرار مهام التحالف الدولي ضد داعش. وفيما يخص أوضاع المنطقة، أكد الجانبان على الحل السلمي للمشكلات والعمل على منع توسع دائرة الصراعات.

وعقب الاجتماع، أدلى الرئيس نيجيرفان بارزاني ووزير الخارجية الفرنسي بتصريحين صحفيين لوسائل الإعلام، وفيما يلي نص كلمة وزير الخارجية الفرنسي:

«شكراً جزيلاً، فخامة الرئيس نيجيرفان العزيز، على استقبالكم لنا في أربيل، في كوردستان التي تحظى بمكانة خاصة جداً لدى فرنسا.

الجميع هنا يدرك قوة علاقاتنا التاريخية. والكل يعلم أنه بمبادرة فرنسية تم اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨، الذي فرضت بموجبه منطقة حظر طيران من قبل الطيارين الفرنسيين، مما وضع حداً لعمليات الإبادة ضد الكورد على يد صدام حسين، ومهد الطريق للحكم الذاتي في كوردستان.

الكل يذكر النضال المشترك للقوات المسلحة الفرنسية وقوات البيشمركة الأبطال الذين كرمتهم مدينة باريس مؤخراً، وكذلك نضال قوات سوريا الديمقراطية لصد داعش عند أسوار أربيل وكوباني.

كان الرئيس هولاند أول رئيس دولة يزور أربيل للتعبير عن تضامنه مع إخواننا وأخواتنا رفاق السلاح؛ لأن الجميع يذكر شجاعة وتضحيات أولئك النسوة البطلات اللواتي واجهن البربرية بنجاح دفاعاً عن أرضهن: كوردستان.

في الشدائد، كانت فرنسا وكوردستان دائماً ذات مصير واحد. واليوم، وبينما تهز التوترات في سوريا وإيران الشرق الأوسط، اجتمعنا لإظهار تنسيقنا الوثيق وجهودنا المشتركة.

وهنا أود أن أعرب عن شكري وتقديري لسلطات إقليم كوردستان العراق على الدور الذي لعبته في الأسابيع الماضية.

بدايةً في سوريا، فخامة الرئيس، لقد لعبتم شخصياً دوراً حاسماً في إنهاء تصاعد التوترات بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية.

وبينما تواصل فرنسا جهود الوساطة بمشاركة شخصية من رئيس الجمهورية الفرنسية، أود أن أشكركم على التنسيق الوثيق الذي شهدناه في الأسابيع الأخيرة، والذي منع إراقة الدماء وأدى إلى وقف إطلاق النار وتسهيل توقيع اتفاق ٢٩ كانون الثاني الماضي.

إنه اتفاق ينهي الحرب ويجب أن يُنفذ بالكامل لتوفير الضمانات السياسية والأمنية لاندماج الكورد في سوريا موحدة، ويجب أيضاً تنفيذ المرسوم الرئاسي الخاص بالاعتراف بحقوقهم اللغوية

والثقافية والتعليمية بشكل كامل.

إن الاعتراف بالهوية الكوردية شرط أساس لنهضة سوريا، كما كان الحال في العراق. سنستمر في دعم تنفيذ هذا الاتفاق والانتقال السياسي، بهدف بناء سوريا موحدة، ذات سيادة، ومسالمة تحترم جميع مكوناتها. إن أفق كورد سوريا لا ينبغي أن ينحصر في منطقتهم فقط، بل يجب أن يشاركوا، كما هو الحال في العراق، في الحياة السياسية السورية.

بخصوص إيران، لقد أدنتُ بشدة عنف الدولة ضد الشعب الإيراني. نحن ندرك الوضع الداخلي المقلق ومخاطر اتساع رقعة التوترات الإقليمية. ونعلم حجم المخاطر التي قد يواجهها إقليم كوردستان إذا اندلع صراع لم يختره بنفسه.

لقد رأينا ذلك سابقاً، ولا يمكننا قبوله ولا الاستسلام له. لقد طمأنت الرئيس نيجيرفان بارزاني بأن فرنسا ستواصل التزامها مع الكورد لحماية أمن واستقرار المنطقة، الذي ندرك أنه مرتبط بأمننا.

زيارتي كانت أيضاً فرصة للقاء الجنود الفرنسيين في العراق، خاصة ضمن التحالف الدولي ضد داعش. هذه القوات بصدد إعادة تنظيم نفسها استجابةً لتطور تهديد الإرهاب الذي نحن ملتزمون بشدة بمحاربته، جنباً إلى جنب، كما نفعل منذ سنوات.

أكرر شكري لأصدقائنا الكورد على الثقة التي منحونا إياها وتنسيقهم الممتاز في هذا المجال.

وغني عن القول أن علاقاتنا تتجاوز ذلك لتشمل جميع مجالات الاقتصاد، والثقافة، والهجرة والبيئة، مثل مشروع إدارة المياه لخدمة سكان كوردستان. سنواصل تطوير هذا التنسيق.

هنا أود أن أشكر من القلب سلطات إقليم كوردستان العراق على القرار الذي اتخذوه ليلة أمس لدعم توسيع الوجود الدبلوماسي الفرنسي في أربيل. هذا موقف نبيل جداً ويعبر عن قوة علاقاتنا الوثيقة.

ختاماً، أود الإشارة إلى التطورات السياسية داخل إقليم كوردستان والعراق. وفي مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة والبلاد، من مصلحة الجميع أن تجري الأطراف السياسية الكوردية الرئيسة حواراً بناء. كما أن من مصلحة الجميع استمرار سياسة التنوع والتنمية في العراق.

فخامة الرئيس، سأواصل زيارتي غداً وسأتشرف بلقاء السيد مسعود بارزاني، لنبحث معه التحديات الكثيرة في المنطقة وسبل مواجهتها.سيكون ذلك فرصة أيضاً لتأكيد التضامن والصداقة ذات التاريخ الطويل بيننا. فمنذ العام ١٩٦٧، كتب مصطفى البارزاني للجنرال ديغول قائلاً: «أعلم أنك بالنسبة لنا، كشعب مسلوب الوجود ومهدد وضحية لحرب طويلة وقاسية، الطرف الدولي الوحيد الذي يمكنه توفير أسس حل عادل وسلمي لنا».

فخامة الرئيس، نيجيرفان العزيز، وفاءً لهذا التاريخ المشترك، ستقف فرنسا دائماً إلى جانب الشعب الكوردي لكي تُحترم حقوقه.

أشكركم مجدداً على حسن استقبالكم.»

الاستهداف الارهابي لجامع في باكستان عمل يتنافى مع كل القيم الإنسانية

تدين رئاسة الجمهورية وتستنكر بشدة الجريمة الإرهابية الآثمة التي استهدفت المصلين داخل أحد المساجد في باكستان، وأسفرت عن استشهاد وإصابة عددٍ منهم، في عمل يتنافى مع كل القيم الإنسانية.

إننا إذ نتقدم بخالص التعازي وصادق المواساة إلى عوائل الشهداء، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى والمصابين، نؤكد تضامننا الكامل مع الحكومة الباكستانية والشعب الباكستاني الصديق، وموقفنا الثابت في رفض جميع أشكال الإرهاب والعنف والتطرف.

كما ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة هذه الآفة الخطيرة، وترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي، وصون حق الإنسان في الحياة والأمن وحرية المعتقد.

رئاسة جمهورية العراق

٦ شباط ٢٠٢٦

أمام نقابة الصحفيين دور محوري ومهم في ترسيخ قيم المهنية والمسؤولية

نتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى نقيب الصحفيين الجديد، ونائبيه وأعضاء المجلس، الفائزين في انتخابات النقابة، متمنياً لهم التوفيق والنجاح في أداء مهامهم ومسؤولياتهم المهنية.

إن أمام نقابة الصحفيين دوراً محوريا ومهما في ترسيخ قيم المهنية والمسؤولية، والدفاع عن حقوق الصحفيين وضمان حرية الرأي والتعبير، بما يسهم في دعم المسار الديمقراطي وتعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ دولة المؤسسات والقانون.

ونؤكد بهذه المناسبة أهمية مواصلة العمل من أجل توفير بيئة آمنة وحرة للعمل الصحفي، وصون كرامة الصحفيين، وتمكينهم من أداء رسالتهم الوطنية بكل مهنية واستقلال، فضلا عن التأكيد على تعزيز مهنية الإعلام الحر بعيدا عن الابتزاز وتزييف الحقائق وتثبيت المفاهيم الوطنية وخدمة القضايا الاجتماعية وبما يخدم المصلحة العليا للبلد ويعكس تطلعات الشعب العراقي.

رئاسة الجمهورية

٧ شباط ٢٠٢٦

استياء ازاء اغلاق مكاتب قناة NRT في اربيل ودهوك

وزارة الثقافة في إقليم كوردستان تنفي علمها بهذه الاجراءات

اقتحمت قوة أمنية في أربيل، الأربعاء ٤/ شباط /٢٠٢٦، مكتب قناة (NRT) وأوقفت بث القناة، وفي الوقت ذاته قامت قوة أمنية أخرى باقتحام مكتب القناة في دهوك وأغلقت المكتب هناك.

وبحسب معلومات قناة NRT، فإن قوة أمنية في أربيل توجهت إلى مكتب القناة وقامت بإغلاقه من دون أي مسوغ قانوني، كما أبلغت فريق مراسلي القناة في حدود نفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعدم السماح لهم بممارسة عملهم.

كما أعلن بريار نيرويي مسؤول مكتب دهوك التابع للقناة أنه تم إغلاق مكتبنا من دون أي سبب.

من جهتها، أعلنت وزارة الثقافة في إقليم كوردستان عدم علمها بإجراءات القوات الأمنية في أربيل، وقال شيروان عولا، المدير العام للإعلام والطباعة والنشر في وزارة الثقافة: إن «أي كتاب أو قرار أو طلب رسمي لم يصل إلى الوزارة بخصوص إغلاق القناة أو مكاتب قناة NRT»، مؤكدا أن «الوزارة غير مطلعة على هذا القرار».

كما أفادت قناة NRT بأن القوات الأمنية، بعد اقتحام مكتبها في أربيل، قامت بإخراج الموظفين إلى خارج المبنى، واستولت على جميع الأجهزة والمعدات الصحفية، ومنعتهم من ممارسة عملهم الإعلامي.

وأصدر بورد الاعلام في مكتب الإعلام والتوعية للاتحاد الوطني الكوردستاني، بيانا حول اغلاق مكاتب قناة NRT في أربيل ودهوك، أكد فيه ان هذه الخطوة ستترك اثرا سلبيا على سمعة ومكانة إقليم كوردستان.

وفيما يأتي نص البيان:

يعرب بورد الإعلام في الاتحاد الوطني الكوردستاني عن قلقه إزاء إغلاق مكاتب قناة NRT في أربيل ودهوك.

مع الأسف، جرى إغلاق مكاتب قناة NRT في أربيل ودهوك بقرار أمنى وحزبي ودون الرجوع إلى وزارة الثقافة. إن هذه الخطوة تبعث على القلق، وستترك أثرا سلبيا على سمعة ومكانة إقليم كوردستان، كما ستعرضه لانتقادات واسعة، ولا سيما أن وزارة الثقافة كانت قد قدمت قبل أيام قليلة كتاب شكر وتقدير إلى جميع وسائل الإعلام الكوردستانية تقديرا لجهودها في تغطية أخبار وأحداث غربي كوردستان.

كما أن هذه الخطوة ستؤدي إلى مزيد من التضييق على حرية التعبير وحرية الإعلام في بلدنا. لذلك، يطالب بورد الإعلام في الاتحاد الوطني الكوردستاني الجهات المعنية في أربيل ودهوك بمنح الفرصة لمكتبي قناة NRT من جديد، ليتسنى لهما استئناف عملهما الإعلامي بحرية في هاتين المحافظتين».

لم يأخذ مجراه القانوني السليم

أكد سكرتير فرع السليمانية لنقابة صحفيي كوردستان كاروان أنور، الأربعاء، أن قرار إغلاق مكاتب قنوات NRT لن ينفذ في السليمانية وحلبجه وكرميان ورابرين، موضحا أن قرار الإغلاق صدر ونفذ من دون استشارة نقابة الصحفيين ووزارة الثقافة.

وقال أنور في تصريح للإعلام الكوردي إن "قرار إغلاق مكاتب قنوات NRT في أربيل ودهوك صدر في وقت يشهد فيه تضامن الإعلام الكوردي وتضافر جهوده من أجل دعم قضية قومية، الأمر الذي أوجد امتعاضا شعبيا واسعا".

وأضاف أن "قرار الإغلاق وتنفيذه صدر من دون إستشارة نقابة الصحفيين ووزارة الثقافة"، مشددا أن "القانون الذي تم على ضوئه إصدار القرار لا يعد نافذا"، مؤكدا أن "قرار إيقاف أي قناة أو جهة إعلامية لا بد يستند إلى تعليمات وتوجيهات وزارة الثقافة في الإقليم".

وتابع أنور أن "قرار إغلاق مكاتب قنوات NRT نفذ في محافظتي أربيل ودهوك فقط، ولن ينفذ في السليمانية وحلبجه وكرميان ورابرين إلى أن يأخذ مجراه القانوني السليم"

عماد أحمد:

موقف وطني سليم لمواجهة التطرّف..

***الترجمة: نرمين عثمان محمد/عن صحيفة «كوردستاني نوى»**

الحديث والكتابة عن التطرف موضوع حساس ودقيق، وغالبا ما يثير تباينا في الاراء ووجهات النظر، لان كلا منا يتناول هذا الملف من زاويته الخاصة، ووفق رؤيته وخلفياته ومصالحه المختلفة. ومع ذلك، فان الالتزام بالحقيقة وخدمة القضية الكردية يفرضان اتاحة المجال امام مختلف الاراء والمواقف، مهما كانت متعارضة، ما دامت تصب في كشف الوقائع والدفاع عن الحقوق.

لقد شكل الهجوم الوحشي الذي شنته قوات احمد

الشرع، رئيس الادارة السورية الانتقالية، على روج افا (غرب كردستان)، وما رافقه من جرائم قتل بحق المدنيين من نساء واطفال، واعمال ارهابية استهدفت المواطنين ومعتقلي قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، صدمة عميقة لمشاعر وضمائر الكرد في اجزاء كردستان الاربعة على وجه الخصوص، كما اثار ردود فعل واسعة في اوساط الرأي العام العالمي.

واعادت هذه الاحداث الى الواجهة مشاهد الممارسات الدموية لتنظيم داعش، ففتحت جراحا انسانية غائرة، وادخلت الجميع في حالة من القلق والصدمة.

لا يمكن انكار ان التاريخ الاسلامي شهد عبر مراحله المختلفة ظهور تيارات متطرفة، فبين الخلفاء الراشدين الاربعة بعد النبي، استشهد ثلاثة على ايدي متطرفين، كما شهدت العصور الاموية والعباسية والعثمانية حروبا اهلية وصراعات سياسية، ارتكبت خلالها اعمال عنف واسعة وسفك دماء.

ومع ذلك كله، فان الاسلام في جوهره ليس دينا او منهجا متطرفا، بل ان انخراطه القسري في الصراع السياسي، والسعي الى احتكار السلطة والنفوذ باسمه، هو ما قاده الى الانحراف، وفتح الباب امام توظيفه كاداة للتطرف والعنف.

ونحن الكرد، بوصفنا امة تشكل الاغلبية الساحقة من ابنائها من المسلمين، عشنا تاريخيا داخل هذا المحيط السياسي والاجتماعي، ويخبرنا تاريخنا بان تجربتنا في التعايش والتسامح كانت اعمق واغنى بكثير من تجربة العنف والصدام. ويكفي التوقف عند واقع اقليم كردستان، حيث يبلغ عدد المساجد نحو ٥٨٢٠ مسجدا، وهو رقم يقترب من عدد المدارس، ويتجاوز بفارق كبير عدد المستشفيات والمراكز الصحية. كما تعكس الاعداد المتزايدة من الكرد الذين يقصدون الديار المقدسة لاداء الحج والعمرة عمق الترابط بين الانتماء الكردي والايمان والاسلام في وجدان شعبنا.

ويؤكد تاريخ كردستان المعنى ذاته، اذ اسهم رجال الدين والعلماء الكرد في مراحل مضيئة من تطور الادب واللغة الكردية، ولم تكن الحجرات الدينية مجرد اماكن للعبادة، بل تحولت الى مراكز لانتاج الفكر والمعرفة والثقافة. والى جانب ذلك، لعبت شخصيات دينية دورا قياديا في ثورات كردستان خلال مراحل مختلفة من تاريخها، مثل ثورة الشيخ عبيد الله النهري، والشيخ سعيد بيران، والشيخ عبد السلام بارزاني، والشيخ محمود، والقاضي محمد، والملا مصطفى البارزاني.

> **من الضروري العمل على ايجاد نقاط مشتركة بيننا وبين شعوب المنطقة**

ويضاف الى هؤلاء عشرات العلماء الكبار في الفقه والدين، امثال ابن خلكان، ومولانا خالد، ومه لاي گه وره ي كويه، والشيخ معروف النودهي، وكاك احمد الشيخ، والشيخ محمد كريپچنه يي، والملا عبد الكريم المدرس، ومصطفى الزلمي، ومشايخ النقشبندية في منطقة بياره، وغيرهم كثير، ممن كان اغلبهم من اصحاب الرؤية العلمية والفقهية الاسلامية، وبعضهم من ابرز اعلام التصوف في العالم الاسلامي. وجميع هؤلاء يشكلون مصدرا كبيرا للفخر للكرد في تاريخ الاسلام والمنطقة والعالم.

ولا يمكن اغفال ذكر صلاح الدين الايوبي، الذي رفع

راية الاسلام عاليا وحرر القدس، ومهما استمر الجدل حول دوره القومي، فانه اسهم في تقديم الكرد الى العالم بوصفهم جزءا فاعلا في التاريخ الاسلامي والانساني.

ولا شك اننا نحن الكرد، ومن دون ارادتنا او مصلحتنا، قسمت بلادنا بين اربع دول اسلامية، ونحن اليوم، بحكم الجغرافيا والقدر، نعيش داخل محيط اسلامي. لذلك، ليس من الصواب اعتبار جميع مسلمي العالم اعداء لنا بسبب ممارسات طرف اسلامي متطرف. صحيح ان بعض الجهات والافراد يعادوننا باسم الاسلام، لكن هؤلاء لا يمثلون الاسلام الحقيقي ولا مرجعياته الكبرى، كالازهر والنجف، ولا يعبرون عن جوهر العالم الاسلامي الاصيل.

في عام ١٩٩٦، وبرئاسة الراحل مام جلال، وعضوية كل من فؤاد معصوم، وعدنان المفتي، ومصطفى السيد قادر، والملا ياسين، وعماد احمد، وبصفتنا وفدا رفيع المستوى عن الاتحاد الوطني الكردستاني، قمنا بزيارة الى القاهرة. وضمن برنامج الزيارة، توجهنا الى الازهر الشريف، حيث التقينا شيخ الازهر انذاك محمد السيد طنطاوي، وخلال اللقاء قال طنطاوي: انتم الكرد، ومنذ سنوات طويلة، كان لكم رواق مهم في الازهر، لكنه اليوم مهمل، فلماذا لا يعاد احياؤه والاستفادة منه؟

وكان الرواق، في العربية القديمة، يعني جناحا مخصصا لتدريس الفقه والشريعة، وقد خصص تاريخيا للكرد. وقد اولى مام جلال هذه المسالة اهتماما بالغا، وطلب مساعدة الشيخ طنطاوي لاعادة تفعيل هذا الرواق، الا انه، وللاسف، لم يعاد احياؤه حتى يومنا هذا.

كما ان المرجع الشيعي الاعلى السيد محسن الحكيم، وفي ستينيات القرن الماضي خلال حكم عارف، حرم الحرب ضد الكرد في العراق. وكل هذه موروثات نادرة ومضيئة ينبغي الحفاظ عليها والبناء عليها.

ومن الضروري العمل على ايجاد نقاط مشتركة بيننا وبين شعوب المنطقة، كي نتمكن من عبور هذه المرحلة الحساسة بروح التسامح والسلام والتعايش المشترك.

وكما ان للكرد اصدقاء وداعمين كثرا في العالم الغربي، يدافعون عن قيمنا النبيلة ويرفعون اصواتهم ضد الابادة الجماعية التي نتعرض لها، فان من واجبنا، وبالمثل، ان نطالب العالم الاسلامي بالدفاع عن قضيتنا العادلة، والتصدي للظلم والقهر اللذين يمارسان ضدنا، ولا سيما ما شهدناه في سوريا، وبوجه خاص في روج افا (غرب كردستان). فهذه الممارسات لا تسيء الى الحكومة السورية المؤقتة وحدها، بل تشكل وصمة عار على جبين الانسانية جمعاء، بما فيها العالم الاسلامي.

> **الطريق الامثل لتحقيق اهداف شعبنا يكمن في اتباع سياسة حكيمة ومعتدلة**

ختاما، من الضروري ان ندرك نحن الكرد ان المتطرفين الاسلاميين لا يمثلون الدين الاسلامي الحنيف، تماما كما ان المتطرفين داخل المجتمع الكردي لا يمثلون الشعب الكردستاني المعروف باعتداله وتسامحه.

وفي هذا الزمن الذي يشهد تحولات متسارعة وغير متوقعة في عالم السياسة والعلاقات الدولية، فان الطريق الامثل لتحقيق اهداف شعبنا يكمن في اتباع سياسة عقلانية وحكيمة ومعتدلة في الخطاب والممارسة، ولا سيما اننا نعيش مرحلة يكون فيها عدو واحد كثيرا، بينما يكون الف صديق قليلا.

د. ژیلوان لطیف یارأحمد:

كريس فان هولن، الحامي الاستراتيجي للقضية الكردية في مركز القرار السياسي بواشنطن

*الترجمة : نرمين عثمان محمد/عن صحيفة كوردستاني نوى

يُعدّ كريس فان هولن، ممثل ولاية ماريلاند في الكونغرس الامريكي وعضو لجنتي العلاقات الخارجية وتخصيص الاعتمادات المالية، أحد أبرز مهندسي السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط والقضية الكوردية. يحاول هذا المقال، بمنهجٍ تحليلي، تسليط الضوء على فلسفة عمل فان هولن والمشاريع الاستراتيجية التي تبنّاها لدعم الكورد في الأجزاء الأربعة من كردستان، مع التركيز على المرتكزات الفكرية التي تشكّل الدافع الأساسي لمواقفه.

وقد بات فان هولن معروفا في الأوساط السياسية بواشنطن بوصفه «ضمير السياسة الخارجية»، لأنه يسعى إلى إيجاد توازن بين حماية الأمن القومي الامريكي والالتزام بالقيم الديمقراطية. ولهذا أصبحت القضية الكوردية واحدة من الثوابت غير القابلة للتراجع في مسيرته السياسية.

الفلسفة السياسية والرؤية الفكرية

يعمل فان هولن ضمن إطار مدرسة (الليبرالية الدولية)، التي تقوم على تحقيق التوازن بين «المصالح الوطنية» و«القيم الأخلاقية». ووفق هذا الإطار، يؤمن بأن على الولايات المتحدة مسؤولية أخلاقية وقانونية تجاه حلفائها الذين قدّموا تضحيات في سبيل الأمن العالمي. ومن هذا المنطلق، يعتمد مفهوم «الالتزام الخاص» تجاه الكورد.

وتقوم رؤيته على تحليل واقعي ينظر إلى الكورد بوصفهم «فاعلا غير دولي مستقر» في منطقة شديدة التعقيد. ويؤكد فان هولن في العديد من خطاباته أن خيانة الكورد لا تضرّ فقط بسمعة الولايات المتحدة، بل تؤدي أيضا إلى اختلال توازن القوى وعودة الإرهاب، والأكثر من ذلك هو يعارض بشدة الرؤية «الواقعية الجامدة» التي تحصر العلاقات بالدول

فقط، بل يعتقد أن الشراكة مع الشعوب والقوى الديمقراطية—ومنها الكورد—تشكل ضمانة أقوى لتحقيق سلام طويل الأمد. وهذه الرؤية جعلته يبرز داخل الكونغرس كمدافع صلب عن حق تقرير المصير وحماية الأقليات القومية والدينية.

منهج عمل فان هولن على أساس ثلاثة محاور رئيسة

١. التشريع العقابي الرادع:

استخدام العقوبات الاقتصادية والعسكرية كأداة لمنع الاعتداءات على الكورد، انطلاقا من قناعته بأن التصريحات الدبلوماسية وحدها لا تكفي، وأن على تركيا والجهات المعادية أن تدرك أن أي هجوم على الكورد ستكون له كلفة سياسية واقتصادية باهظة.

٢. الدبلوماسية البرلمانية:

بناء تحالفات ثنائية الحزب مع الجمهوريين، إذ يدرك فان هولن أن ترسيخ سياسة مستقرة تجاه الكورد لا يمكن أن يعتمد على الديمقراطيين وحدهم، وتعاونه مع سيناتورات جمهوريين مثل ليندسي غراهام وماركو روبيو يعكس قدرته على تحويل القضية الكوردية إلى ملف ذي طابع وطني .

٣. الرقابة المالية وربط المساعدات بالشروط:

من خلال لجنة تخصيص الاعتمادات المالية، يعمل على ربط المساعدات العسكرية الامريكية لدول المنطقة باحترام حقوق الكورد، بوصف ذلك أحد أكثر أدوات الضغط على الحكومات فاعلية، كما إنه يسعى إلى العمل على مشاريع طويلة الامد، فهو مثلا يعمل على تثبيت «الاستراتيجية الوطنية لحماية الشركاء الكورد» ضمن قانون الموازنة الدفاعية السنوية، بهدف جعل دعم الكورد جزءا ثابتا من المؤسسة السياسية والعسكرية الامريكية، لا مجرد قرار رئاسي قابل للتغيير، ويمثّل ذلك انتقالا جوهريا في تعامل أمريكا مع الكوردمن تحالف تكتيكي مؤقت إلى شراكة استراتيجية مؤسساتية.

مشروع حماية روجآفا(غرب كوردستان) ومواجهة التدخلات

واحدة من أبرز مواقف فان هولن معارضته الشديدة لقرار سحب القوات الامريكية من غرب كوردستان (روجآفا) عام ٢٠١٩ من قبل إدارة ترامب، وقد برز كمهندس رئيسي لـ«مشروع قانون معاقبة تركيا» والذي قدمه بالشراكة مع السيناتور ليندسي غراهام، وكان هذا المشروع تعبيرا عن استراتيجية طويلة الأمد لحماية قوات سوريا الديمقراطية(قسد).

ويؤكد فان هولن في تحليلاته لهذا المشروع أن قوات سوريا الديموقراطية«قسد» ليست مجرد قوة عسكرية، بل شريك سياسي نجح في ترسيخ نموذج للتعددية والديمقراطية في المنطقة، كما أن علاقاته المباشرة مع مظلوم كوباني تعكس سعيه لرفع القضية الكوردية في سوريا من المستوى العسكري إلى مستوى الدبلوماسية الرسمية داخل الكونغرس الأمريكي، لذلك يطالب باستمرار بأن تقدّم الولايات المتحدة دعما عسكريا وسياسيا واقتصاديا للإدارة الذاتية، لتمكينها من مواجهة تهديدات داعش والتدخلات الخارجية. ويرى أن حماية روجآفا تعني في جوهرها حماية الأمن القومي الامريكي من خطر عودة (الخلافة الإسلامية).

دعم إقليم كردستان واستقرار العراق

تقوم رؤية فان هولن لإقليم كوردستان على مبدأ «حماية المكاسب التاريخية»، ففي عام ٢٠٢١ قدّم مشروع قرار لإحياء الذكرى الثلاثين لعملية توفير الامان، مؤكدافيها أهمية الشراكة الاستراتيجية بين واشنطن وأربيل.

ويعتقد أن إقليم كوردستان يجب أن يبقى نموذجا ناجحا للديمقراطية والتعايش داخل العراق.

كماإنهُ يعمل عبر لجنة الاعتمادات المالية على ضمان استمرار الدعم العسكري لقوات البيشمركة، ويدعو إلى توحيد هذه القوات تحت مظلة وطنية بعيدا عن الهيمنة الحزبية، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لضمان بقاء الكيان واستقراره، إضافة إلى ذلك، لعب دورا مهما في الضغط على الحكومة العراقية لتأمين المستحقات المالية للإقليم، انطلاقا من قناعته بأن الاستقرار الاقتصادي لكوردستان جزء لا يتجزأ من الاستقرار العام في المنطقة. وهو يؤيد بقوةنموذج «إقليم قوي ضمن عراق فدرالي» كآلية لمنع الهيمنة الإقليمية والحفاظ على توازن القوى.

الدفاع عن الحقوق الديمقراطية في شمال كوردستان

يُعدّ فان هولن من الأصوات القليلة التي تراقب بدقة الأوضاع الداخلية في تركيا والقضية الكوردية‌هناك وقد وجّه مرارا رسائل احتجاج إلى إدارة بايدن ووزارة الخارجية للضغط على أنقرة، خاصة بشأن استهداف حزب الشعوب الديمقراطي واعتقال صلاح الدين دميرتاش، وتقوم رؤيته حول شمال كوردستان على (الربط بين الديمقراطية الداخلية والاستقرار الخارجي)، إذ يرى أن قمع الكورد يؤدي إلى تصاعد التطرف وزعزعة الاستقرار الإقليمي.

كما ينتقد بوضوح السياسة الامريكية المتناقضة عندما تتغاضى عن انتهاكات حليف مثل تركيا، محذرا في رسالة الى الإدارة الأمريكية من أن الصمت على القمع السياسي يشجّع الديكتاتورية ويقوّض المكانة الأخلاقية للولايات المتحدة عالميا. ويدل هذا الموقف على إن فان هولن يعتبر القضية الكوردية اختبارا حقيقيا لصدق القيم الغربية، ويشدّد دائما على تنفيذ قرارات محكمة حقوق الإنسان.

المعوقات وآفاق المستقبل

رغم جهوده المستمرة، يواجه فان هولن معوقات كبيرة، ذلك لأن الحاجة الاستراتيجية الامريكية لتركيا بوصفها عضوا في حلف الناتو وجسرا للتواصل مع روسيا وأوكرانيا، ما يدفع البيت الأبيض أحيانا إلى تجاهل ضغوط فان هولن أو استخدامها كورقة تفاوضية لا كاستراتيجية ثابتة، كما أن الانقسامات الكوردية الداخليةبين الأحزاب السياسية والأجزاء المختلفة من كوردستان تُصعب أحيانا أعماله داخل الكونغرس الأمريكي، إذ يستغل خصوم القضية الكورديةهذه الانقسامات كأدلة لعدم الإستقرار.

ومع ذلك، تُظهر التحليلات لمواقف فان هولن إيمانه الراسخ بأن (القضية الكوردية هي مفتاح حل أزمات الشرق الأوسط)، وأنه من دون معالجة عادلة لها لن تُحل قضايا الإرهاب والهجرة وعدم الاستقرارفي المنطقة، وفي السنوات الأخيرة، بات فان هولن يركّز أكثر على ضرورة «الدبلوماسية الكوردية–الكوردية» شرطا أساسيا لنجاح مشاريعه في واشنطن.

يمكننا القول بإن فان هولن ليس مجرد صديق تقليدي للكورد، بل مدافع استراتيجي ومهندس فكري نجح في إدراج القضية الكوردية ضمن إطار المصالح العليا للولايات المتحدة والقيم الإنسانية العالمية. وبالنسبة للكورد، فإن وجود شخصية كهذه في مراكز القرار الدولي يُعدّ فرصة تاريخية، وقد أرست جهوده أساسا قانونيا وسياسيا يمكن البناء عليه مستقبلا في أي اعتراف دولي محتمل بالقضية الكوردية.

د. عمار أحمد إسماعيل المكوطر

العراق في مواجهة التصعيد الأمريكي–الإيراني

قراءة أكاديمية في الصراع غير المتكافئ وإستراتيجية الصبر الإستراتيجي

تمثل الأزمة الأمريكية–الإيرانية اليوم أنموذجا واضحا للتفاعل بين قوى عظمى تتربع هرم النظام الدولي وتوازنه الاستراتيجي، وقوة إقليمية تعديلية تنشط في بيئة سياسية واستراتيجية معقدة ومضطربة غير مستقرة، إذ تتداخل فيها العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية لتشكيل توازنات هشة تتأثر بأي تحرك داخلي أو خارجي

مفاجئ يصدر من أي طرف من أطراف التوازن العالمي أو الإقليمي.

وفي هذا السياق، يظهر العراق بوصفه رقعة جغرافية حساسة وحلقة وسطية بين محورين متصارعين، الأمريكي والإيراني بنفوذهما المباشر وغير المباشر وشراكاتهما الدولية والإقليمية، وشبكاتهما السياسية والأمنية والاقتصادية المتعددة المتنافسة والمتصارعة.

إن دراسة هذا الواقع تتطلب مقاربة تحليلية دقيقة واستشرافيه، تعتمد على نظريات الصراع الدولي، وديناميات التوازن الإقليمي، وإستراتيجيات الصراع غير المتكافئ، ذلك لفهم سيناريوهات التصعيد المحتملة وآليات إدارة المخاطر.

أولا- النهج الأمريكي، الضغط الأقصى والمخاطر الاستراتيجية:

اعتمدت الولايات المتحدة منذ بداية العقد الأخير سياسة الضغط الأقصى إزاء إيران، عبر أدوات اقتصادية، وسياسية وعسكرية متمايزة، تشمل العقوبات المكثفة، والسيطرة على الفضاء الدبلوماسي، والتهديد باستخدام القوة المباشرة أو غير المباشرة.

ومن منظور الواقعية السياسية، تهدف هذه السياسة إلى إعادة رسم لأدوار ووظائف القوى الإقليمية وفرض شروط الإذعان على إيران. بيد أن هذا النهج يحمل مخاطر جسيمة:

١- سوء التقدير الإستراتيجي، إذ أن الإفراط في الضغط قد يدفع بصانع القرار الإيراني إلى خطوات انتقامية، أو إلى التصعيد عبر وكلائه، وهو ما يظهر جليا في تجارب الصراع بالوكالة في المنطقة.

٢- تعقيد بيئة الفاعلين الإقليمين والدوليين في المنطقة، حيث تتداخل مصالح الدول الإقليمية –مثل العراق وسوريا ولبنان– مع مصالح القوى الكبرى، ما يزيد من احتمالات الانزلاق خارج السيطرة لأطراف من داخلها للمشاركة في الصراع مما يحملها ودولها المسؤولية

> **العراق بحكم موقعه الإستراتيجي وتعقيداته الداخلية، يبقى الأكثر تأثرا**

الدولية.

٣- التأثير غير المباشر على الدول الوسطية، فالعراق كمثال، يصبح ساحة اختبار لتوازنات القوى الإقليمية والدولية وصراعاتها، مما قد يهدد استقراره الداخلي واستدامة مؤسساته السياسية والاقتصادية وبُنيته التنموية الأساسية.

ثانيا- إيران واستراتيجية الصبر الاستراتيجي:

تعكس السياسة الإيرانية أنموذجا فريدا للإدارة الإستراتيجية للصراع غير المتكافئ، إذ بدلا من المواجهة المباشرة، تعتمد طهران على ثلاثة أبعاد رئيسة:

١- الضغط غير المباشر عبر الوكلاء، دعم الحلفاء في محور المقاومة لخلق ميزان قوة موازن، دون الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة.

٢- المناورة الدبلوماسية والسياسية، استثمار القنوات الإقليمية والدولية لكسب الوقت وتخفيف الضغوط الاقتصادية والسياسية.

٣- الحفاظ على التماسك الداخلي، فبالرغم من العقوبات والعزلة، تسعى إيران لتعزيز استقرارها الداخلي عبر الشبكات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

هـذه الاستراتيجية تتوافق مـع مفهوم الصبر الاستراتيجي في الدراسات الإيرانية الحديثة، التي تشدد على أن الهدف الأساس ليس الانتصار العسكري المباشر، إنما إدارة الصراع ضمن هوامش محسوبة وتحويل الضغط إلى أداة تفاوضية طويلة المدى.

ثلاث مشاهد رئيسة لمسار التصعيد الأمريكي الإيراني وانعكاساته

ثالثا- العراق كساحة اشتباك غير مباشر:

يمثل العراق حالة نموذجية لدراسة تأثير الصراع بين القوى الكبرى على الدول الوسيطة، ذلك لأسباب عدة منها:

١- وجود مصالح أمريكية مباشرة، وكذلك القوات الأمريكية ومراكز النفوذ العسكري والسياسي، تجعل من العراق محورا لتوازن القوى.

٢- النفوذ الإيراني الواسع، الشبكات السياسية والأمنية والاقتصادية تتيح لإيران ممارسة الضغط الاستراتيجي دون مواجهة مباشرة مع واشنطن.

إن هشاشة المؤسسات والقرار السياسي والانقسامات الطائفية والسياسية تجعل من الصعب على الحكومة فرض سيادة كاملة، ما يزيد من احتمالية أن يصبح العراق ساحة لتجربة إستراتيجيات الضغط بالوكالة.

رابعا- مشاهد التصعيد المحتملة:

يمكن رسم ثلاث مشاهد رئيسة لمسار التصعيد الأمريكي–الإيراني وانعكاساته على العراق:

١- مشهد الاحتواء المحدود.

وذلك عبر تصعيد سياسي وإعلامي مستمر مع تشديد العقوبات، دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة، ويبقى العراق تحت ضغط أمني قابل للاحتواء.

٢- مشهد الاشتباك غير المباشر.

حيث التصعيد عبر الوكلاء والساحات الهشة، ويصبح العراق ميدانا لتبادل الرسائل العسكرية غير المباشرة.

٣- مشهد الانفجار الواسع.

إنه المشهد الأخطر، وقد يكون الأقرب الآن في ظل التحشيد العسكري الامريكي الحالي، إذ قد تؤدي المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة، إلى تهديد أمن العراق واستقراره.

خامسا- خيارات العراق الاستراتيجية:

أمام هذه المشاهد المعقدة، يتعين على العراق اتخاذ قرارات دقيقة لتعزيز سيادته واستقرار الداخل من خلال ما يأتي:

١- تبني سياسة النأي بالنفس، وتفعيل الدبلوماسية الوقائية لتفادي الانزلاق في صراع بالوكالة.

٢- تعزيز الوحدة الوطنية بالحد من الانقسامات السياسية والطائفية التي تقلل قدرة الدولة على إدارة أزماتها.

٣- إعادة تعريف الوجود للأجنبي بما يتوافق مع المصالح الوطنية العليا ويحد من تحويل العراق إلى ساحة لتجربة الصراعات الإقليمية.

ومن خلال ما تقدم، إن التصعيد الأمريكي–الإيراني ليس مجرد أزمة عابرة، بل تعبير عن صراع طويل الأمد على النفوذ وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية. إن العراق بحكم موقعه الإستراتيجي وتعقيداته الداخلية، يبقى الأكثر تأثرا والأقل قدرة على تحمل كلفة هذا الصراع.

وبالتالي، فإن حماية العراق من تداعيات هذا التصعيد تتطلب رؤية وطنية جامعة، وإرادة سياسية رشيدة، وسياسات استباقية تحمي مصالح الدولة قبل أي حسابات لمحاور خارجية.

***شبكة النبا المعلوماتية**

د. اسعد كاظم شبيب:

الفيتو الامريكي على الولاية الثالثة لنوري المالكي

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

في الساحة السياسية العراقية، يُعد ترشيح السيد نوري المالكي لولاية ثالثة لرئاسة الحكومة حدثا يفتح ملفات قديمة وجديدة في آن واحد، فالمالكي الذي شغل منصب رئيس الحكومة لفترتين متتاليتين، تجمع بين الخبرة الطويلة، الشبكة التنظيمية العميقة، والتاريخ السياسي الحافل بالمواقف المثيرة للجدل..

وبينما يرى بعض شركائه في الإطار التنسيقي أنه الخيار الأكثر خبرة لاستكمال المشاريع الأمنية والسياسية، يراه آخرون عبئا على التوافقات الداخلية وإعادة إنتاج مرحلة سابقة أراد المجتمع العراقي تجاوزها.

بدأ المالكي ولايته الأولى (٢٠٠٦–٢٠١٠) في فترة حرجة، اتسمت بالعنف الطائفي، وانقسام الدولة بعد أحداث ٢٠٠٦ في بغداد وما تبعها من صراعات في تلك المرحلة، كان المالكي يُنظر إليه كمرشح تسوية، قادر على تشكيل حكومة شبه توافقية وسط الفوضى، مع القدرة على إدارة الأزمة الأمنية، ورغم الانتقادات الموجهة إليه، فقد استطاع خلال ولايته الأولى تعزيز هيبة الدولة وإعادة بعض الاستقرار الجزئي، وإن كان ذلك على حساب بعض الحريات السياسية والشراكة الحقيقية مع القوى الأخرى.

أما ولايته الثانية (٢٠١٠–٢٠١٤)، فقد جاءت بعد الانتخابات التي منحت المالكي شرعية أكبر، لكنه دخل مرحلة صعبة مليئة بالاتهامات حول مركزية القرار، سيطرة الحزب على مؤسسات الدولة، وتهميش الشركاء السياسيين، وتفاقم الوضع مع انهيار الأمن في شمال البلاد وصعود تنظيم داعش الارهابي، الأمر الذي ألقى بظلاله على سمعته السياسية داخليا وخارجيا، وجعله رمزا للمرحلة التي يرغب بعض السياسيين في تجاوزها.

الإطار التنسيقي والمالكي: قيادة أم تحدٍ؟

داخل الإطار التنسيقي، يظل المالكي الاسم الأبرز من حيث الخبرة التاريخية والسياسية، لكن هذا لم يمنعه من أن يصبح نقطة خلاف بين القوى المختلفة. فبينما يُنظر إليه بوصفه شخصية قوية تستطيع فرض رؤيته، فإن بعض حلفائه يرونه مزاجيا سياسيا وتاريخيا محمّلا بالنزاعات السابقة، ما يجعل إعادة انتخابه محل خلاف. وقد برز هذا التوتر في العلاقة مع السيد محمد شياع السوداني، الذي يُقدم كبديل أقل إثارة للجدل وأكثر قدرة على التواصل مع القوى الإقليمية والدولية، ما يجعله خيارا يرضي الشركاء المترددين داخل البرلمان والإطار نفسه.

التنافس داخل الإطار التنسيقي ليس مجرد صراع على السلطة، بل يعكس اختلاف الرؤى الاستراتيجية حول دور الإطار في المرحلة المقبلة: هل يكون الإطار محورا لتقوية الدولة ومؤسساتها، أم قوة ضغط داخل المشهد السياسي لتثبيت المكاسب السابقة؟، هذا السؤال يوضح سبب رفض بعض القوى، مثل تيار الحكمة بزعامة السيد عمار الحكيم وحركة عصائب أهل الحق بزعامة الشيخ قيس الخزعلي للولاية الثالثة، إذ يرون أن ترشيح المالكي يعيد إنتاج أزمة الثقة بين شركاء الإطار نفسه ويضعهم أمام مواجهة سياسية داخلية وخارجية محتملة.

فالصراع بين نوري المالكي ومحمد شياع السوداني ليس صراعا على الأسماء فحسب، بل صراع على تمثيل مرحلة سياسية مختلفة، فالمالكي يمثل الجيل القديم الذي واجه العراق في أصعب اللحظات الأمنية والسياسية، بينما يمثل السوداني الطموح الجديد للإطار التنسيقي، القادر على تقديم خطاب أكثر توافقية داخليا وخارجيا، بما يخفف الاحتكاك مع واشنطن والقوى الإقليمية.

هذه المعادلة جعلت خيار المالكي صعب التمرير، حتى لو حاول بعض النواب في البرلمان دعمه، إذ سيواجه مقاومة مركبة من الداخل والخارج.

الرفض الخارجي: الفيتو الامريكي

لم يكن الرفض الامريكي للولاية الثالثة قرارا مفاجئا، بل جاء نتيجة تراكم سجل المالكي السياسي والمواقف السابقة التي اعتبرتها واشنطن مقلقة، اذ ان إدارة ترامب -على وجه الخصوص- رأت في ترشيح المالكي خطوة قد تعيد العراق إلى دائرة النفوذ الإيراني، وتزيد من صعوبة التعاون الأمني والسياسي مع الولايات المتحدة، لذلك جاء الفيتو الامريكي كرسالة سياسية واضحة لجميع الأطراف: المالكي غير مقبول على المستوى الدولي، وترشيحه يعقد العلاقة مع واشنطن.

الفيتو لم يقتصر تأثيره على المستوى الرسمي، بل انعكس أيضا على مواقف القوى الداخلية، فحلفاء سابقون للمالكي داخل الإطار التنسيقي، مدفوعين بالاعتبارات الدولية، بدأوا بالتعبير عن تحفظهم على فكرة الولاية الثالثة، ما جعل خيار المالكي أشبه بـ «رهان صعب» يحتاج إلى توازن داخلي ودعم خارجي مستمر.

السيناريوهات المستقبلية للولاية الثالثة للمالكي

١- سيناريو تمرير الولاية الثالثة داخل البرلمان

قد يتمكن المالكي من جمع غالبية كافية لتمرير ترشيحه، لكنه سيكون منذ البداية محاصرا داخليا وخارجيا، حيث تواجه حكومته قيودا ناتجة عن ضغوط القوى السياسية داخل الإطار التنسيقي والفيتو الامريكي، ويترتب على ذلك:

- تقييد قدرة الحكومة على التعاون العسكري والأمني مع الولايات المتحدة.
- إحجام بعض القوى الإقليمية عن دعم المشاريع الاقتصادية والتنموية.
- فرض قيود على الاستثمارات الأجنبية والتأثير في السياسات الاقتصادية الوطنية.

٢- سيناريو الإزاحة الناعمة أو الحل الوسط

هذا السيناريو يفترض تراجع المالكي عن ترشيحه لصالح شخصية توافقية جديدة مثل محمد شياع السوداني، بحيث:

- يتم الحفاظ على وحدة الإطار التنسيقي وتجنب الانقسامات الداخلية.
- تخف الضغوط الدولية، ويصبح التعاون مع الولايات المتحدة أكثر سهولة واستمرارية.
- يسمح بإعادة ضبط العلاقة مع القوى الإقليمية، وتسهيل تنفيذ المشاريع الاقتصادية والأمنية.

٣- سيناريو بقاء المالكي كـ«صانع قرار من الخلف»

في هذا السيناريو، ينسحب المالكي رسميا من المنافسة على المنصب، لكنه يحتفظ بنفوذه داخل الإطار التنسيقي كقوة مؤثرة غير رسمية، ما يعني:

- استمرار تأثيره على السياسة الداخلية والخارجية للإطار التنسيقي.
- إمكانية توجيه مواقف حلفائه داخل البرلمان دون الانخراط المباشر في السلطة التنفيذية.
- الحفاظ على شبكة علاقاته التنظيمية والسياسية، مع تجنب الصدام المباشر مع الولايات المتحدة.

وفي ضوء ما تقدم يُمكن القول استنتاجا، إن الولاية الثالثة للمالكي لم تسقط فقط بسبب الفيتو الامريكي، بل بسبب تغير السياق السياسي الداخلي، وتنوع المصالح، والصراع بين الأجيال داخل الإطار التنسيقي، فالمالكي رغم خبرته الطويلة وشبكته التنظيمية، أصبح يمثل عنوان مرحلة سياسية سابقة، يرفضها جزء كبير من شركائه داخليا وخارجيا وستظل أي محاولة لإعادة انتخابه محفوفة بالمخاطر السياسية والأمنية، وقد تؤدي إلى تأزيم العلاقة مع واشنطن، وإضعاف موقع الإطار التنسيقي داخليا، وبالتالي يبقى المالكي لاعبا مؤثرا، لكنه ليس خيار المرحلة المقبلة، في ظل واقع سياسي وإقليمي يفرض موازنات جديدة بين الداخل العراقي والضغوط الدولية، ويجعل من أي ترشيح لولاية ثالثة رهانا معقدا على كل المستويات.

سجناء «داعش» بين حسابات الأمن وتقاطعات السياسة في العراق

عبء أمني حدودي يتحول إلى تحدّ سياسي داخلي

الشرق الاوسط-حمزة مصطفى:يحتل ملف عناصر تنظيم «داعش»، المنقولين من السجون الواقعة شمال شرقي سوريا إلى العراق، موقعا متقدما في المشهدين الأمني والسياسي في بغداد، بالتزامن مع حراك مكثف لتشكيل الحكومة المقبلة وحسم هوية رئيس الوزراء.

ودخل الملف، الذي ظلَّ لسنوات يناقَش في أُطر أمنية وفنية ضيقة، دائرة التفاعل السياسي الأوسع، بعد خطوات عراقية للتعامل مع قضية نقل عدد من هؤلاء السجناء إلى داخل الأراضي العراقية، بالتنسيق مع أطراف دولية معنية بالملف. ويُنظَر إلى هذا التطور بوصفه تحركا ذا أبعاد أمنية مباشرة، لكنه، في الوقت نفسه، تقاطع مع مناخ سياسي داخلي يتسم بحساسية عالية.

ودعا رئيس حكومة تصريف الأعمال العراقية محمد شياع السوداني، الجمعة، في مكالمة مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، «دول العالم، ولا سيّما دول الاتحاد الأوروبي» إلى استعادة مواطنيها من معتقلي «تنظيم الدولة الإسلامية»، بعد نقلهم من سوريا إلى العراق.

من عبء حدودي إلى تحدّ داخلي

طوال الفترة الماضية، كان وجود آلاف من عناصر التنظيم في سجون تقع خـارج السيطرة العراقية المباشرة يُعد مصدر قلق أمني دائم لبغداد، نظرا لقرب تلك السجون من الحدود العراقية السورية، وطبيعة الأوضاع غير المستقرة في المنطقة. ومع نقل عدد منهم إلى العراق، انتقل التحدي من كونه مرتبطا بالمخاطر العابرة للحدود إلى ملف داخلي يتطلب ترتيبات أمنية وقضائية ولوجستية معقدة.

وتؤكد الجهات العراقية المعنية أن التعامل مع هذا الملف يندرج ضمن مسؤوليات الدولة فيما يتعلق

بمواطنيها أو مَن ارتكبوا جرائم على أراضيها، إضافة إلى تقليل مخاطر أي انهيار أمني محتمَل في أماكن الاحتجاز خارج الحدود.

في المقابل، تبرز تساؤلات داخل الأوساط السياسية حول الكلفة الأمنية والانعكاسات المجتمعية والقدرة على إدارة هذا الملف على المدى الطويل.

تقاطع أمني سياسي

وتزامن تحريك ملف السجناء مع مرحلة حساسة من المفاوضات بين القوى السياسية داخل تحالف «الإطار التنسيقي» بشأن تشكيل الحكومة واختيار رئيس الوزراء.

ورغم أن الملف في جوهره أمني، لكن توقيته جعله حاضرا في النقاشات السياسية، ولا سيما مع صدور مواقف دولية رحّبت بالخطوات العراقية لرئيس الحكومة محمد شياع السوداني في هذا الاتجاه، مقابل متابعة إقليمية حذِرة لتطورات المشهد السياسي في بغداد.

وثمَّن المبعوث الامريكي إلى سوريا توم براك، نيابة عن الرئيس الامريكي ووزير الخارجية، الجمعة، ما وصفه بالقيادة الاستثنائية لبغداد واستعدادها الراسخ للمساهمة في حماية المجتمع الدولي من التهديد المستمر الذي يشكله معتقلو التنظيم.

وتنظر بعض القوى إلى التعامل مع ملف سجناء «داعش» بوصفه اختبارا لقدرة الحكومة العراقية على إدارة ملفات معقدة، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، بينما تراه أطراف أخرى ملفا شديد الحساسية يجب أن يُعالَج بعيدا عن الضغوط السياسية أو الرسائل المتبادلة بين العواصم المؤثرة في الشأن العراقي.

حسابات داخلية معقدة

داخليا، لا ينفصل الجدل حول السجناء عن المخاوف المرتبطة بإعادة تنشيط الخلايا المتطرفة أو استهداف السجون ومحاولات الهروب، وهي سيناريوهات سبق أن شهدها العراق في مراحل سابقة، لذلك يتركز النقاش الأمني حول جاهزية المنظومة الاستخبارية، وتأمين مراكز الاحتجاز، وتسريع الإجراءات القضائية الخاصة بالمتهمين.

سياسيا، يحرص أغلب الأطراف على تجنب الظهور بموقفٍ قد يُفهم على أنه تهاون في ملف الإرهاب، وفي الوقت نفسه تتباين تقديراتها حول توقيت وخطوات إدارة هذا الملف، خصوصا في ظل مرحلة انتقال سياسي لم تُحسم نتائجها بعد.

> «لم يعد ملف سجناء «داعش» مجرد قضية أمنية معزولة»

ويعكس الملف أيضا طبيعة التوازن الذي تحاول بغداد الحفاظ عليه بين الاستجابة لاعتبارات الأمن الدولي، وبين تأكيد أن قراراتها تنطلق من حسابات السيادة والمصلحة الوطنية. فالدول المعنية بملف المقاتلين الأجانب وتنظيم «داعش» عموما تدفع باتجاه حلول دائمة، في حين تسعى الحكومة العراقية إلى تفادي أن يتحول العراق مجددا إلى ساحة مفتوحة لتداعيات صراعات إقليمية ودولية.

بهذا المعنى، لم يعد ملف سجناء «داعش» مجرد قضية أمنية معزولة، بل بات عقدة تتداخل فيها اعتبارات الحدود والسيادة، والجاهزية الأمنية، والتجاذبات السياسية الداخلية، والاهتمام الدولي المستمر بملف التنظيم.

أهمية حماية خصوصية المناطق الكردية، وصون حقوق الشعب الكردي

تفاصيل لقاء قيادات روج آفا مع وزير الخارجية الفرنسي

أصدر المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية بيانا إلى الراي العام، حول فحوى اجتماع قيادات روج آفا مع وزير الخارجية الفرنسي جان بويل باور. وجاء البيان: عقد القائد العام لقواتنا، قوات سوريا الديمقراطية،

مظلوم عبدي، اجتماعا رسميا في مدينة هولير بإقليم كردستان، ضمّ كلا من قائدة وحدات حماية المرأة روهلات عفرين، والرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية إلهام أحمد، مع وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو.

وجرى خلال الاجتماع بحث سبل وآليات تنفيذ اتفاقية ٢٩ كانون الثاني/يناير، والتأكيد على ضرورة تنفيذها بشكل كامل، إلى جانب مناقشة استمرار الجهود المشتركة في مكافحة تنظيم داعش، وضمان حماية وأمن منشآت احتجاز مقاتلي التنظيم وعوائلهم.

كما تناول اللقاء أهمية حماية خصوصية المناطق الكردية، وصون حقوق الشعب الكردي في سوريا، إضافة إلى مناقشة ملف دمج القوات العسكرية والأمنية بكافة تفاصيله، بما في ذلك وحدات حماية المرأة، بما يخدم الاستقرار والأمن في عموم المنطقة.

من جانبه، أكد وزير الخارجية الفرنسي دعم بلاده لتنفيذ الاتفاق، مشددا على أهمية هذه المرحلة في تعزيز الاستقرار ومواصلة مكافحة الإرهاب.

بدورها، جدّدت قيادة قوات سوريا الديمقراطية التزامها بتنفيذ اتفاقية ٢٩ كانون الثاني/يناير، ومتابعة العمل في مكافحة تنظيم داعش، وضمان أمن منشآت احتجاز مقاتلي التنظيم وعوائلهم.

كما شددت قوات سوريا الديمقراطية على ضرورة عودة المهجّرين إلى مناطقهم، ولا سيما في عفرين وسري كانيه، وأكدت أهمية المشاركة الفاعلة على المستوى الوطني، بما يسهم في التوصل إلى حل سياسي شامل يضمن حقوق جميع مكونات الشعب السوري.

كما ثمّن القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الدور الإيجابي لفرنسا في هذه المرحلة، لما له من أثر في دعم مساعي السلام والاستقرار.

طية

»

وزير الخارجية الفرنسي يجدد دعم بلاده لتنفيذ الاتفاق، وأهمية تعزيز الاستقرار ومواصلة مكافحة الإرهاب

»

مكاسب كبيرة ستحقق لصالح الشعب الكوردي

عقد اتحاد المثقفين في مقاطعة الجزيرة اجتماعا في مكتبة شلير بمدينة قامشلو، تناول آخر التطورات في سوريا والاتفاق الموقّع في ٢٩ كانون الثاني بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة المؤقتة.

شارك في الاجتماع أعضاء اتحاد المثقفين، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني، ووجهاء مجتمعيون. وأدارت الاجتماع الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، إلهام أحمد.

وفي مستهل حديثها قالت إلهام أحمد: "أولا، نحن مدينون لمقاتلينا وشعبنا المضحي. بإصرارهم على النضال، يقع على عاتقنا تلبية مطالبهم، وتحقيق الأمن وحقوق وحريات شعبنا".

وتطرقت إلهام أحمد إلى المرحلة الراهنة وقالت :"كان هناك مشروع قيد التنفيذ، مشروع من أجل حرية الشعوب، إلا أن بعض الحساسيات ظهرت مؤخرا، لا سيما في ما يتعلق بحقوق الشعوب، وفي هذا السياق توجد حساسيات كبيرة، وهناك من يحاول استغلالها لإشعال اقتتال داخلي، وتوجد محاولات عديدة، خاصة بين مكونات المجتمع، لذلك يجب أن نكون يقظين.

المشروع الذي انطلق في بداياته كان مشروعا لجميع الشعوب، وبالأخص لحقوق الشعب الكردي فقضية الشعب الكردي، بوصفه شعبا يعيش على أرضه التاريخية، واجهت سياسات سلطوية استهدفت تغيير ديمغرافية المنطقة

وفرض عقلية معينة، ولا تزال حتى اليوم تُبذل جهود قائمة لحرمانه من الحقوق والهوية، ولا يزال العمل جاريا على هذا النهج، كما أن هناك من يتحول إلى أداة لتنفيذ هذه السياسات."

وتابعت: "هناك من يسعى لإشعال فتنة واقتتال داخلي بين المكونات، وبناء الحقد والكراهية، في محاولة لإقصاء الشعب الكردي، وأهدافهم السياسية واضحة، منذ البداية حاولنا منع ذلك، والوقوف في وجه الفتنة والفساد، والعمل على أن يكون شعبنا صاحب حقوق. إن القرار الصادر عن الحكومة المؤقتة بشأن حقوق الشعب الكردي يُعدّ المرة الأولى التي يصدر فيها قرار من هذا النوع يعترف بالكرد كأصحاب قرار وهوية. وهو قرار إيجابي وستجري متابعته، سواء من الناحية السياسية أو القانونية، وكيفية تطبيقه عمليا على أرض الواقع."

كما تطرقت إلهام أحمد إلى مسألة الاندماج قائلة:"سيتم تشكيل فرق وألوية خاصة بالحسكة وكوباني، مع ضمان مشاركة المرأة فيها كما ستجري عملية مواءمة في ما يخص منظمات المجتمع المدني، والأنشطة الثقافية، واللغة. وقد تم تحديد محافظ الحسكة، وهناك نقاط لا تزال قيد النقاش، مثل المعابر الحدودية واللغة وغيرها. كما لم تُشكَّل بعد لجنة رسمية خاصة بالدستور، إلا أنه تم الإعلان عن تشكيل لجنة في المرحلة القادمة."

وفي ختام حديثها قالت إلهام أحمد: "هناك لعبة تُحاك، وعلينا أن نكون حذرين منها، وأن نُفشلها عبر النضال السياسي. كان هدف الأعداء ضرب إرادة الشعب الكردي، لكن دور الشعب الكردي بات واضحا أمام الجميع. لقد تشكلت وحدة كردية تاريخية، وإن جذور ومكتسبات روج آفا أسهمت في بنائها، الكلمة والكتابة والقلم أقوى من الرصاصة"

وأضافت: "سيتم ضمان حقوق الشعب الكردي في الدستور، وسنحقق مكاسب أكبر، وكل عقبة ستظهر سنجد لها حلا. كما يجري العمل من أجل عودة مهجري عفرين وسري كانيه، وجميع المهجرين"

واختُتم الاجتماع بطرح الأسئلة والنقاشات.

اتفاق قسد–دمشق أحبط مؤامرة كبرى وعزّز مشروع سوريا الديمقراطية

الى ذلك و في إطار تنفيذ بنود الاتفاق المبرم بين قوات سوريا الديمقراطية ودمشق، دخلت مجموعات من وزارة الداخلية إلى مدينتي الحسكة والقامشلي، ووصلت إلى المربع الأمني، وسط أجواء رافقت هذه الخطوة التي وُصفت بأنها جزء من ترتيبات مرحلية متفق عليها بين الجانبين.

وفي هذا السياق، صرّح الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) غريب حسو أن الاتفاق الأخير جاء كخطوة مباشرة لإفشال مؤامرة واسعة استهدفت الشعب الكردي ومشروع الأمة الديمقراطية في سوريا، مؤكدا أن هذه المؤامرة لم تكن عسكرية فقط، بل شملت أبعادا سياسية واجتماعية واقتصادية وإعلامية.

وأوضح حسو أن المخطط اعتمد على شبكات استخباراتية، ورصد مكثف لوسائل التواصل الاجتماعي، بهدف ضرب المشروع الديمقراطي وإنهاء حقوق الشعب الكردي، مشيرا إلى أن التخطيط له جرى خلال اجتماعات سرية في عدة عواصم، وتم تثبيته في اجتماع باريس، قبل أن تنطلق حملات الاستهداف ضد مناطق الشيخ مقصود والأشرفية.

وأكد أن مقاومة الشعب الكردي، بقيادة وحدات حماية الشعب والمرأة، شكّلت الرد الحاسم على هذه المؤامرة، بدعم من موقف القائد الكردي عبد الله أوجلان، وإسناد شعبي من كردستان في الداخل والخارج. ولفت إلى أن الاتفاق يعكس هذا الدعم، ويهدف إلى حماية مناطق روج آفا وضمان استمرارية مشروع سوريا ديمقراطية الذي

يضم جميع المكونات.

وأشار حسو إلى أن الضمانات الدولية للاتفاق لا تزال محدودة، إلا أن دولا غربية، من بينها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، تتابع عن كثب آليات تنفيذه، كاشفا عن احتمال وصول وفد فرنسي إلى المنطقة للاطلاع على مجريات التطبيق. وشدد على أن الضامن الأساسي للاتفاق يبقى إرادة الشعب الكردي نفسه.

وحول مراحل التنفيذ، أوضح أن الخطوة الأولى تتمثل بانتشار قوى الأمن العام في الحسكة والقامشلي، يعقبها انسحاب القوات العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة، ثم الانتقال تدريجيا إلى معالجة ملفات المعابر والمطارات والدوائر الحكومية، مع الإبقاء على دور رمزي للقوى الأخرى، في حين تبقى قوات "الأسايش" الجهة المسؤولة عن الأمن والإدارة المحلية.

وختم حسو بالتأكيد على أن هذا التنسيق يشكل خطوة أولى نحو اندماج ديمقراطي وإداري أوسع، من خلال إعداد برامج مشتركة تضمن الأمن والاستقرار، مع الإبقاء على ممثلين رمزيين لوزارة الداخلية بهدف تعزيز التنسيق بين الإدارة المحلية والجهات الرسمية.

حل القضية الكردية يبدأ من اعتبارها قضية وطنية سورية ضمن دستور عادل

من ناحيته أكد سيهانوك ديبو – قيادي في "الإدارة الذاتية" لشمال وشرقي سوريا – أن إنصاف القضية الكردية في سوريا لا يتحقق إلا حين تُعَدّ قضية وطنية سورية جامعة، وأن يجري حلها على أسس دستورية راسخة ومبادئ غير قابلة للتراجع أو التنصل في لحظات التحول السياسي. ويستشهد ديبو، في حديثه إلى "اندبندنت عربية"، بتجربة تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، حين نصت مبادئ عام ١٩٢١ على أن "تركيا تتألف من الأمتين الكردية والتركية"، قبل أن يجري التراجع عن ذلك وإلغاؤه عام ١٩٢٣.

ويشير إلى أن الاتفاق المعلن في ٣٠ يناير (كانون الثاني) الماضي، وعلى رغم ما يتضمنه من لامركزية أمنية وإدارية موسعة نسبيا، فإنه لم يُنصف الكرد في سوريا، ولم يكن بمستوى التضحيات الكبيرة التي قدموها. وأوضح أن هذه التضحيات لم تقتصر على مرحلة ما بعد اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، حيث لعب الكرد دورا محوريا في توجيه ضربة مزدوجة لقوى الإرهاب ومنع عودة نموذج الاستبداد المركزي، بل تمتد منذ بدايات تأسيس الدولة السورية الحديثة وحتى اليوم.

ووضع "ديبو" الاتفاق الأخير في سياقه الإقليمي والدولي، معتبرا أنه جاء في لحظة تشهد فيها المنطقة والعالم انعطافات حادة، وأن الصراع في سوريا وعليها بات جزءا من صراع أوسع تتداخل فيه الحسابات الإقليمية والدولية. كما وصف الاتفاق بأنه "واقعي وقابل للحياة"، شريطة توافر عوامل حقيقية تضمن نجاحه.

وشدّد على أن جوهر هذه العوامل يتمثل في ضمانات دولية واضحة، خصوصا من الولايات المتحدة وفرنسا ودول إقليمية أخرى، إضافة إلى إدراج الاتفاق في الدستور السوري بما يمنحه صفة الإلزام.

واختتم حديثه بالقول: إن الاتفاق شهد تقدما ملحوظا في تسوية بعض الملفات، ولا سيما في مجالي الأمن والدفاع، عبر خطوات اندماج قائمة على التكامل، إلا أن المطلوب هو البناء على ذلك وعدم الاكتفاء به، من خلال معالجة الجوانب الاقتصادية والتعليمية والثقافية بوصفها ركائز أساسية لأي حل عادل ومستدام للقضية الكردية في سوريا.

محافظ الحسكة : اولويتنا صون الوحدة والأمن وكرامة المواطن

استقبل محافظ الحسكة، نور الدين عيسى أحمد ، وفدا من أعيان مدينة الحسكة تضمن عددا من شيوخ ووجهاء العشائر الكردية والعربية، وذلك في مبنى المحافظة وبحضور القيادي في قوى الأمن الداخلي محمود خليل علي.

وخلال استقباله للأعيان، أكد نور الدين عيسى أن الوحدة والأمن وكرامة المواطن هي من أولويات عملهم.

وتعهد أحمد بأن يكون محافظا لكل المواطنين وجميع المكونات والطوائف، وقال: «هذه أمانة في أعناقنا، ونرجو من الله أن يوفقنا لما فيه خير البلاد والعباد».

ولفت أن من أولويات عملهم هي ضمان الأمن والأمان والاستقرار وتقديم الخدمات والحفاظ على كرامة المواطن.

من جهتهم، بارك أعيان مدينة الحسكة، تولّي نور الدين عيسى أحمد لمهام المحافظ، وأن يوفقه الله في أداء الأمانة الملقاة على عاتقه.

مروان العلي: خطوات الاندماج تسير بشكل جيد

من جهته زار قائد قوى الأمن الداخلي في الحسكة المعين من قبل الحكومة المؤقتة في سوريا، العميد مروان العلي. محافظ الحسكة، نور الدين عيسى وذلك بحضور القيادي في قوى الأمن الداخلي محمود خليل علي.

وبعد الاستقبال والتقاط الصور التذكارية، استمر اللقاء بين الطرفين مغلقا أمام وسائل الإعلام.

وبعد الاجتماع ، أدلى مروان العلي بتصريح لوسائل الإعلام، أكد خلاله أن الاجتماع كان إيجابيا وأن خطوات الاندماج تسير بشكل جيد.

وفي ردّه على أسئلة الصحفيين، أشار العلي إلى تنفيذ البنود الثلاثة الأولى من الاتفاق المبرم بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة المؤقتة في سوريا، والذي جرى توقيعه في ٢٩ كانون الثاني، وأُعلن عنه في ٣٠ من الشهر ذاته.

وأضاف العلي، متحدثا عن البنود المنفذة حتى الآن وقال: "اتفقنا على عدة خطوات سنقوم بها، وأهمها تنفيذ البنود المذكورة، واستلام مطار قامشلو وحقول رميلان، بالإضافة إلى انسحاب القوات العسكرية لإزالة نقاط التوتر بين الطرفين".

وأكد قائلا: "تم تكليف محافظ الحسكة، نور الدين عيسى، رسميا بمنصب المحافظ، وقمنا بزيارة السيد المحافظ، والأجواء إيجابية، والأيام القادمة ستكون أفضل للمنطقة".

وفيما يتعلق بكوباني، أشار العميد مروان العلي إلى أن موضوع كوباني مرتبط بالوضع العام في المنطقة، وأن الحالة الطبيعية ستعود إليها، كما أكد أن موضوع المهجرين على رأس أولوياتهم، ويعملون على هذا الملف، معبرا عن أمله في تخفيف حدة الأزمة، مشيرا إلى وجود بعض الأمور التقنية التي سيتم العمل عليها من الجهتين لإعادة المهجرين.

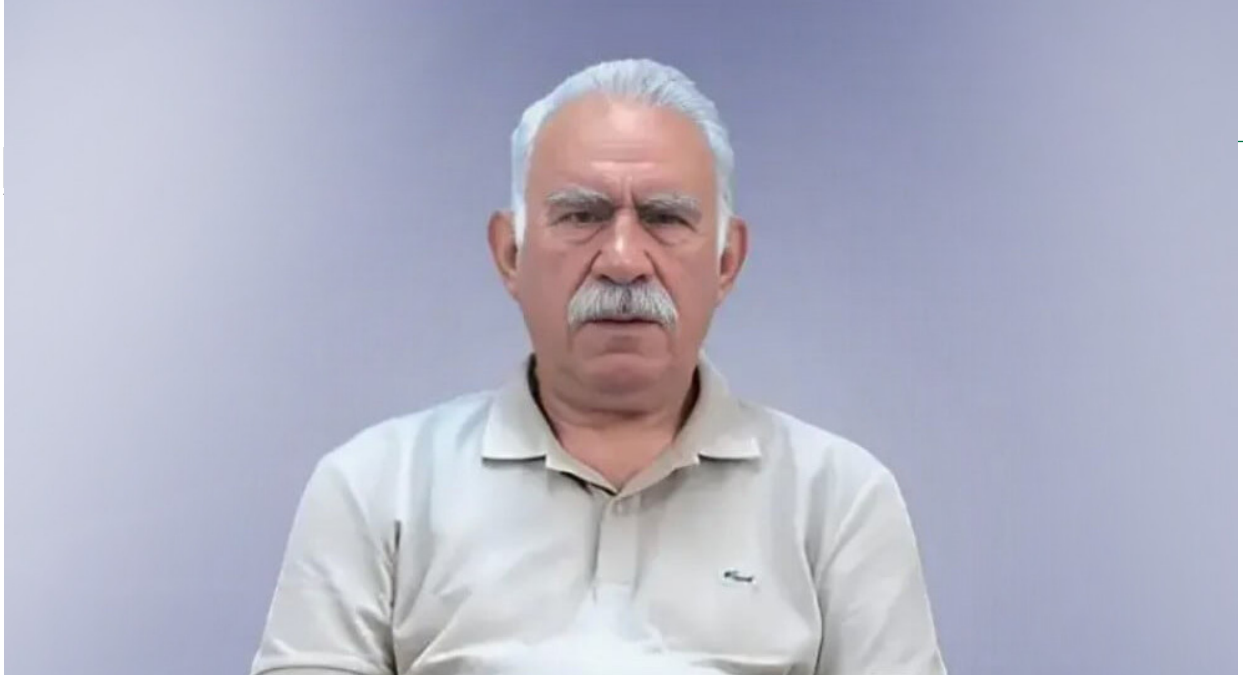

دور مهم لاوجلان في التّوصّل إلى الاتّفاق

صرّحت بروين بولدان، عضوة وفد إمرالي في حزب المساواة وديمقراطيّة الشّعوب، بأنَّ القائد عبدالله أوجلان كان غاضبا للغاية خلال لقائه في ١٧ كانون الثّاني بسبب الهجمات على حيَّي الشّيخ مقصود والأشرفيّة.

وأكّدَتْ بولدان أنَّ العمليّة كانت قد وصلت إلى حافة الانهيار، وأنَّ عبدالله أوجلان وجّه دعوة إلى التّفاوض والحوار، وأنَّ الاتّفاق الذي جرى التّوصّل إليه بين حكومة دمشق وقوات سوريا الدّيمقراطيّة (قسد) تمَّ في هذا الإطار.

وتوصّلت قوات سوريا الدّيمقراطيّة (قسد) والحكومة الانتقاليّة السّورية إلى تفاهم ووقّعتا اتفاقا، نتيجة مقاومة الشّعوب.

وتحدّثت بروين بولدان، عضوة وفد إمرالي في حزب المساواة وديمقراطيّة الشّعوب، عن الاتّفاق الموقَّع بين قوات سوريا الدّيمقراطيّة والحكومة الانتقاليّة السّورية، وعن دور القائد عبدالله أوجلان في هذه العمليّة.

ولفتت بروين بولدان الانتباه إلى أهميّة الاتّفاق، مشيرة إلى أنَّ هذه العمليّة مستمرّة منذ فترة طويلة، وأنَّ الوصول إلى هذه المرحلة يُعدُّ مهما، وتحدّثت قائلة:»هذه عمليّة مستمرّة منذ زمنٍ طويلٍ، والوصول إلى هذه المرحلة بلا شكّ أمر مهم. ومن الجدير بالذّكر أنَّ هذا الاتّفاق تمَّ في إطار المفاوضات والحوار. لكن، بلا شكّ، فإنَّ التّبني الكبير ومقاومة الشّعب الكردي، الذّي يقاوم يوميا في السّاحات، ونتيجة المقاومة، هي ما أوصل هذه العمليّة إلى هذه المرحلة».

أوجلان لعب دورا بالغ الأهميّة

قدّمت بروين بولدان تصريحا أكّدَتْ فيه أنَّ العمليّة وصلت إلى مرحلة حاسمة وكان من الممكن أنْ تؤدي إلى مقتل آلاف الأشخاص، وقالت: «نظرا لأنَّ الأحداث في حيّي الشّيخ مقصود والأشرفيّة قد أظهرت لنا أنَّ هناك مؤامرة كبيرة، وكانت هذه المؤامرة من الممكن أنْ تؤدي إلى إبادة الشّعب الكردي، فإنَّنا بلا شكّ نولي أهمّيّة كبيرة لمثل هذا الاتّفاق. ومع ذلك، أودُّ التأكيد على أنَّ السّيد أوجلان لعب دورا بالغ الأهمّيّة.»

وأوضحت بروين بولدان أنَّهُ بينما كانت الاشتباكات مستمرّة في حيّي الشّيخ مقصود والأشرفيّة، جرى لقاء في ١٧ من كانون الثّاني، وأنَّ القائد عبدالله أوجلان كان غاضبا جدا من هذه الاشتباكات، وأضافت قائلة: «استمرّت الاشتباكات في كلا الحيين خلال لقائنا الأخير في ١٧ من كانون الثّاني،، وأصبحت الأسئلة نتيجة هذه الاشتباكات مصحوبة بالغضب. ولأجل إفساح المجال أمام الحوار والمفاوضات، قدّم نقاط مهمة للغاية. وبعد أن وصلت الرسالة عبر قنواتنا إلى بعض الأطراف، تقدَّمَتِ العمليّة إلى هذا المستوى. لذلك، أودُّ أنْ أقول إن مهمة ودور ودعوات السّيد عبدالله أوجلان في

هذا السّياق، التي قامت على أساس منظور منع وقوع مجازر جديدة على الشّعب الكردي، قد أدَّتْ بالعمليّة إلى مرحلة التّوافق.»

وأردفت بروين بولدان حديثها قائلة: «بالنسبة للسّيد عبدالله أوجلان، فإن ضمان سلامة الشّعب الكردي يمثل دائما مسألة بالغة الأهمّيّة». وأوضحت أنَّ الكرد يواجهون مؤامرة كبيرة، مشيرة إلى أنَّ هذه المؤامرة الجديدة تعود إلى ١٥ شباط، وتهدف إلى ارتكاب مجازر ضدَّ الكرد. لذلك، فقد تمَّ تحديد نقاط مهمة لضمان السّلامة، والمستقبل، والحياة، وحماية المكتسبات التّي تحقّقت في الأجزاء المختلفة.»

وأكّدت بروين بولدان أنَّ النّضال لم ينتهِ بعد، وأنَّ العمليّة مستمرّة، وقالت بهذا الخصوص: «لا شكّ أنَّ النّضال لم ينتهِ بعد، فالنضال مستمرّ وسيستمرّ دائما. هذا الأمر لا يقتصر على هذا وحده. فحكومة دمشق هي حكومة مؤقتة، لكن أساس الشّعب الكردي يعود إلى التّاريخ. عندما ننظر إلى الاتّفاقيّة، نجد أنَّ هناك العديد من القضايا التي تمَّتْ مناقشتها؛ وهذا كافٍ أم لا. لا ينبغي تقييم الأمر بهذه الطريقة وحدها. سيستمرُّ نضال الشّعب الكردي».

ما التحذير الذي أطلقه أوجلان؟

وبحسب خبر لوكالة ميزوبوتاميا، نقلا عن مصادر سياسية مطّلعة على مسار الاتصالات مع جزيرة إمرالي، فقد جرى تأكيد المعلومات التي كان حزب المساواة وديمقراطية الشعوب قد نشرها، وتبيّن أن أوجلان بذل جهدا كبيرا في هذه العملية.

ووفق المعلومات المتوفرة، فقد وجّه خلال مسار الحرب رسائل إلى كلّ من قوات سوريا الديمقراطية، والشخصيات السياسية الكردية في إقليم كردستان، وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، وكذلك إلى مسؤولي الدولة التركية.

وبعد بدء الهجمات على حلب، حذّر القائد أوجلان من أنه إذا لم تُحلّ الأزمة واستمرّت الهجمات، فقد يبرز مشهد بالغ الدموية، مشيرا إلى أن هذا المسار يحمل طاقة خطِرة قد تقود إلى تحويل القرن القادم إلى حرب كردية–تركية–عربية.

كما وجّه أوجلان رسالة إلى قوات سوريا الديمقراطية مفادها أن هذا الوضع لا يمكن إيقافه إلا عبر الحوار والتفاوض. وأُفيد أيضا بأنه أرسل رسالة مفادها أنه إذا اتجهت إدارة دمشق نحو الديمقراطية، واعترفت رسميا بوجود الكرد، وأقرت بحق التمثيل السياسي الكردي، فإن قسد يمكنها الدخول في "مسار حوار ديمقراطي".

وأُشير إلى أن أوجلان لم يوجّه رسائله إلى قسد وحدها، بل أيضا إلى القوى السياسية الكردية مثل منظومة المجتمع الكردستاني، وسياسيّي إقليم كردستان، وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، وغيرهم، محذّرا من أن الخطر كبير جدا، وداعيا إلى حماية غرب كردستان على أساس وحدة ديمقراطية.

كما وجّه أوجلان في هذا المسار تحذيرا إلى الدولة والسلطات التركية. وبحسب المصادر، فقد أرسل رسالة إلى الدولة والسلطة التركية جاء فيها: "لا تكونوا جزءا من الخطة التي تهدف إلى القضاء على الكرد"، محذّرا من أن المشاركة في الهجمات ستؤدي إلى تصدعات وانقسامات كبيرة وعواقب قاسية وسلبية.

الاتفاق أُنجز بإرادة أوجلان وبارازاني وطالباني

أما الاتفاق الذي أُعلن في ٣٠ كانون الثاني، فقد دخل حيّز التنفيذ بدعم وإرادة كاملة من أوجلان. كما تبيّن أن رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، ورئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني، أدّيا دورا مهما في هذه العملية، وأن كلا القياديين شجّعا أطرافهما على المساهمة في إنجاز الاتفاق.

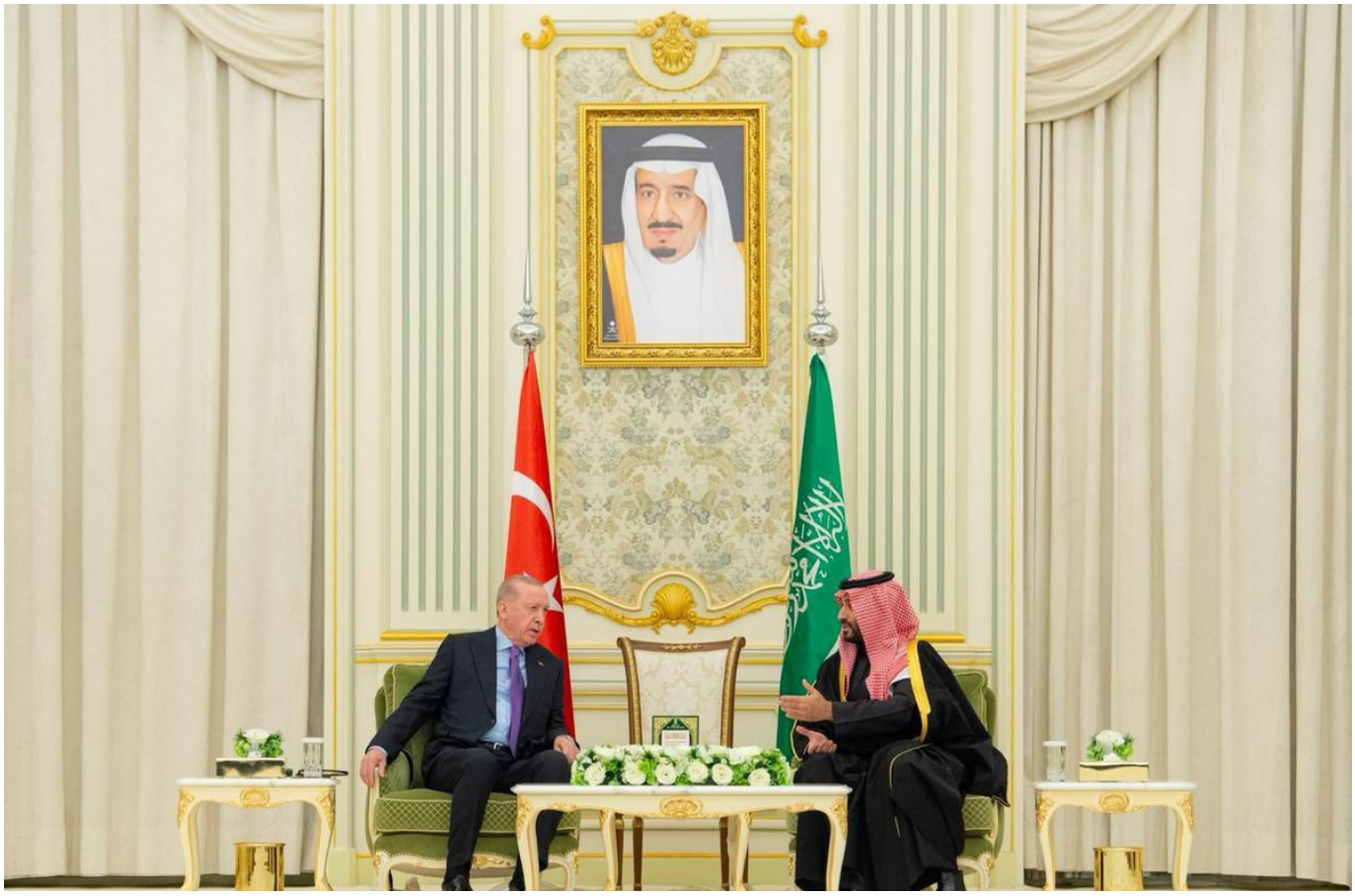

بيان سعودي تركي: ندعم اتفاق وقف إطلاق النار بين دمشق و قسد

قالت السعودية وتركيا في بيان مشترك، الأربعاء، إننا ندعم اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) والاندماج المعلن.

وأضاف البيان، الذي جاء بعد لقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بولي العهد السعودي محمد بن سلمان: "نرحب بجهود الحكومة السورية للحفاظ على أمن سوريا ووحدة أراضيها".

وذكر: "ندعم اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السورية وقسد والاندماج المعلن عنه بتاريخ ٣٠ كانون الثاني الماضي".

وشدد على أنهم يدعمون وقف إطلاق النار وجهود الحكومة السورية في تعزيز السلم الأهلي.

وأشار إلى أنه "ندعم تطلعات الشعب السوري نحو التنمية والازدهار".

وبين: "ندين الانتهاكات الإسرائيلية على الأراضي السورية التي تمثل خرقا للقانون الدولي وتهديدا للاستقرار الإقليمي".

وشدد البيان على أنه على إسرائيل الانسحاب الفوري من كافة الأراضي السورية.

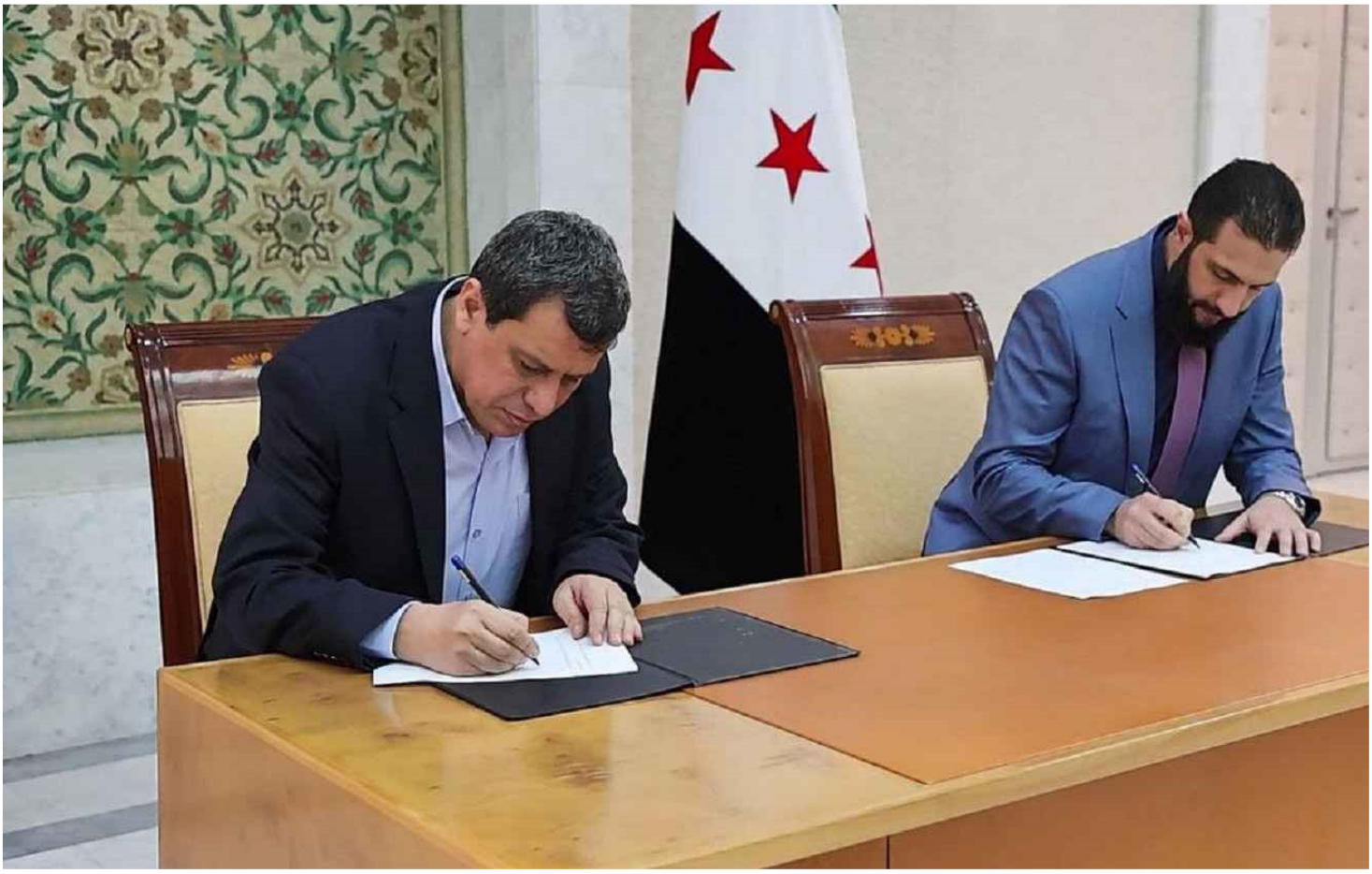

الدمج الكامل لكورد سوريا: المشروع الأكثر أهمية في الشرق الأوسط

دمشق- يشكل الدمج الكامل للكورد في سوريا اليوم أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية في الشرق الأوسط، لما يمثله من أولوية داخلية للحكومة السورية، ولما يحمله من انعكاسات على الاستقرار الإقليمي والدور الدولي في الأزمة السورية.

وبعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية والانقسامات العرقية والسياسية، أصبح دمج الكورد ضمن الدولة السورية خطوة حاسمة لتجنب تجدد النزاع المسلح واحتواء الطموحات الانفصالية التي قد تستغلها قوى إقليمية مثل إيران وروسيا وتركيا، فضلا عن تنظيم الدولة الإسلامية، لزرع الفوضى في البلاد والمنطقة.

ويمثل هذا الدمج أيضا محاولة لتحقيق استقرار طويل الأمد بعد تآكل الدولة السورية نتيجة الصراعات الداخلية والانقسامات الإقليمية، ما يجعل النجاح فيه ذا أولوية قصوى لكل الأطراف المعنية، داخليا ودوليا.

وتسيطر القوى الكردية، من خلال قوات سوريا الديمقراطية والإدارات المحلية في شمال شرق سوريا، على مناطق استراتيجية غنية بالموارد، أبرزها حقول النفط والغاز، إضافة إلى مواقع زراعية وحيوية على طول الحدود الشمالية الشرقية مع العراق وتركيا.

> **الاتفاق يمهد الطريق لوحدة سياسية وإدارية بأبعاد إقليمية**

وقد شهدت الأشهر الأخيرة اتفاقيات تهدف إلى دمج هذه المناطق تدريجيا ضمن الدولة السورية، بما يشمل القوات الكردية والإدارات المحلية، مع منح الكورد حقوقهم المدنية والتعليمية وضمان عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية.

ويعكس هذا النهج إدراك دمشق لأهمية إشراك الأقليات في إعادة بناء الدولة السورية وتجنب إعادة إنتاج صراعات الماضي التي أدت إلى دمار واسع وسقوط مئات الآلاف من الضحايا المدنيين. فالدمج السياسي للكورد ليس مجرد مسألة إدارية، بل يمثل ضمانة لمنع النزاعات المسلحة المستقبلية وفتح الباب أمام استقرار شامل في شمال سوريا، بما يعزز فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل خطوة ضرورية نحو إعادة توحيد الدولة السورية على أسس شاملة وديمقراطية.

ولدمج الكامل للكورد انعكاسات مباشرة على دول الجوار، لا سيما تركيا وإسرائيل وإيران. تركيا، التي لعبت دورا محوريا في سقوط النظام السابق، تعتبر القومية الكردية عاملا حساسا في سياساتها، فهي ترى في أي تقارب بين الكورد والدولة السورية تهديدا لمصالحها الأمنية على حدودها الجنوبية، خصوصا في ظل وجود حزب العمال الكردستاني والفصائل الكردية السورية المدعومة منه.

كما أن أي تقصير دمشق في تنفيذ الدمج الكردي قد يدفع أنقرة إلى التدخل المباشر، ما قد يؤدي إلى توترات مع شركائها في حلف شمال الأطلسي ودول الاتحاد الأوروبي.

وأما إسرائيل، فترى في شمال سوريا موقعا استراتيجيا حساسا، وتهتم بمراقبة أي تحول يخص القوة الكردية خوفا من تحالفات محتملة مع إيران أو قوات دمشق، خصوصا في مناطق الحدود مع الجولان.

ومن جانبها، تسعى إيران لتعزيز نفوذها في سوريا، وتسعى لاستغلال أي انقسام محتمل بين الكورد ودمشق لإعادة فرض سيطرتها على الشمال السوري، ما يجعل نجاح الدمج الكردي ضرورة لإفشال أجندات طهران في المنطقة.

وتلعب الولايات المتحدة دورا مركزيّا في دعم الدمج الكردي، لا سيما في ضوء تاريخها الطويل من التعاون مع قسد خلال الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وبإمكان واشنطن الضغط على جميع الأطراف وتقديم حوافز اقتصادية ودبلوماسية لضمان تقبل دمشق للكورد ضمن الدولة، مع ربط الدعم الدولي بالامتثال للمعايير الحقوقية وإدارة القوات المحلية بشكل مدني.

كما يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا مهما في مراقبة العملية وضمان احترام حقوق الأقليات، فضلا

> أصبح دمج الكورد ضمن الدولة السورية خطوة حاسمة

عن تسهيل تنسيق المساعدات الإنسانية والاقتصادية بما يعزز فرص الاستقرار الشامل في المنطقة.

ويمثل الربط بين الدعم الدولي والالتزام بالإصلاحات المحلية أداة ضغط فعالة لإحراز تقدم ملموس في الدمج الكردي، ويضمن ألا تتحول العملية إلى مجرد تفاوض شكلي دون تأثير على الأرض.

ورغم التقدم المبدئي، يواجه المشروع عدة تحديات جوهرية. فقد يؤدي أي فشل في الدمج الكامل إلى إعادة النزاع المسلح واستغلال القوى الإقليمية مثل إيران وروسيا وتركيا والفصائل المسلحة لتوسيع نفوذها أو زعزعة الاستقرار في شمال سوريا. كما أن هناك حاجة ماسة لتجاوز أي مقاومة داخلية من مجموعات سورية أخرى قد ترى في منح الكورد حقوقا موسعة تهديدا لمصالحها.

ويمثل الدمج أيضا اختبارا لقدرة دمشق على تنفيذ حكم محلي لائق وشفاف يضمن مشاركة فعالة للأقليات ويحد من سلطات القوات المركزية في المناطق المحلية مع الحفاظ على السيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي.

وشهدت الأسابيع الماضية خطوات ملموسة نحو التنفيذ. فقد تم توقيع اتفاقية شاملة لتكامل قوات سوريا الديمقراطية والإدارات الكردية المحلية مع القوات الحكومية، تتضمن دمج ثلاث فرق عسكرية من قسد ضمن الجيش السوري، وتوسيع المشاركة الكردية في المجالس المحلية والإدارات المدنية.

كما نص الاتفاق على حقوق تعليمية وثقافية للكورد، وعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، وتفعيل آليات مشتركة للشرطة المحلية، مما يعكس التزام الدولة السورية بالشراكة العملية مع المكونات الكردية لضمان دمج فعلي ومستدام.

دمج الكورد في سوريا يشكل حجر زاوية لإعادة الاستقرار إلى الشرق الأوسط، ويتيح فرصة لتقليص نفوذ الجماعات المسلحة والفصائل الإقليمية المتصارعة، ويعزز فرص التنمية والاقتصاد، ويضع أساسا لمستقبل أكثر أمنا للمدنيين السوريين والأقليات في شمال البلاد.

وقد أكد البيان الصادر عن قسد أن الهدف من الاتفاق هو توحيد الأراضي السورية وتحقيق عملية الدمج الكاملة في المنطقة عبر تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية وتوحيد الجهود لإعادة بناء الدولة.

وسيكون النجاح في دمج الكورد له آثار إيجابية واسعة. فهو ليس مجرد دمج إداري، بل يشكل خطوة نحو إعادة توحيد سوريا وضمان استقرار طويل الأمد للشرق الأوسط. يمكن أن يوفر هذا المشروع نموذجا لإدارة التنوع العرقي والديني في المنطقة، ويقلل من

> يعكس هذا النهج إدراك دمشق لأهمية إشراك المكونات في إعادة بناء الدولة

احتمالات تدخل قوى إقليمية لزرع الفوضى، كما يعزز فرص السلام الداخلي والإقليمي.

كما سيمكن الدولة السورية من التركيز على إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، ويخفف من النزاعات على الموارد ويعزز مشاركة جميع الأطراف في عملية اتخاذ القرار، مما يخلق بيئة أكثر عدالة واستقرارا في البلاد.

ويعد الدمج الكامل للكورد في سوريا مشروعا استراتيجيا لا يقل أهمية عن أي مبادرة إقليمية أخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك خطط السلام في غزة أو المفاوضات مع إيران. فهو يشكل اختبارا لقدرة الدولة السورية على التوحيد والمصالحة الداخلية، ويختبر مدى فاعلية المجتمع الدولي في دعم الحلول السلمية.

ولن يضمن نجاح هذا المشروع فقط استقرار سوريا، بل سيسهم أيضا في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها، ويحول سوريا من أرض نزاعات مزمنة إلى نموذج لإدارة التنوع وتحقيق السلام الدائم.

ويبقى التحدي الأكبر أمام دمشق هو التنفيذ الفعلي على الأرض. فقد تؤدي الأخطاء الإداريـة أو التأجيل في تطبيق الاتفاقيات إلى إحباط الشركاء المحليين والدوليين، وفتح المجال أمام القوى الإقليمية لاستغلال الوضع، وهو ما قد يعيد البلاد إلى دائرة العنف والفوضى.

كما أن ضمان الالتزام بالحقوق المدنية والثقافية والسياسية للكورد يشكل اختبارا حقيقيا لمصداقية الدولة السورية وقدرتها على الحكم العادل.

ومع ذلك، يوفر الدعم الدولي المشترك، سواء عبر واشنطن أو الأمم المتحدة أو الدول الإقليمية المؤثرة، فرصة غير مسبوقة لتجاوز هذه العقبات وتحقيق الدمج الكامل بما يخدم مصلحة جميع الأطراف ويضمن بقاء الدولة السورية موحدة وآمنة.

وفي هذا السياق، يعتبر دمج الكورد في سوريا مشروعا ذا أولوية استراتيجية لا تقتصر أهميته على الداخل السوري فحسب، بل تمتد لتشمل المنطقة بأسرها. فهو يشكل حجر زاوية لإعادة الاستقرار إلى الشرق الأوسط، ويتيح فرصة لتقليص نفوذ الجماعات المسلحة والفصائل الإقليمية المتصارعة، ويعزز فرص التنمية والاقتصاد، ويضع أساسا لمستقبل أكثر أمنا للمدنيين السوريين والأقليات في شمال البلاد.

ومـن دون هـذا المشروع، يظل الوضع هشا، والتهديدات قائمة، والفوضى مستمرة، مما يجعل الدمج الكامل للكورد المشروع الأكثر أهمية في الشرق الأوسط اليوم، وأكثرها قدرة على إحداث فرق ملموس في مسار الاستقرار والسلام في المنطقة بأسرها.

***صحيفة «العرب» اللندنية**

جيروم دريفون و نثار هواش:

سوريا الجديدة..استدامة التقدم تتطلب انتقالا سياسيا اكثر شمولا

*مجلة»فورين افيرز»الامريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

خلال عام واحد فقط، تمكن احمد الشرع، القائد السابق في تنظيم القاعدة، من تحقيق ما بدا مستحيلا. فقد اسقط دكتاتورية حكمت سوريا لنصف قرن، ثم ما لبث بعد تسلمه قيادة البلاد ان اقنع العواصم الغربية برفع او تعليق معظم العقوبات التي فرضت في عهد النظام السابق، وحصل على تعهدات من دول عربية وغربية بضخ مليارات الدولارات في الاستثمار، بل وانضم الى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الاسلامية. اعادة تأهيل الشرع دوليا، شخصيا وعلى مستوى الدولة، كانت امرا غير متصور عندما برز زعيما لسوريا من بين انقاض نظام بشار الاسد.

لكن رغم هذه الانتصارات الدبلوماسية، يواجه الشرع صعوبات متزايدة في الداخل. فالسمات ذاتها التي مكنت هيئة تحرير الشام، التنظيم المسلح الذي قاده حتى حلها رسميا في كانون الثاني الماضي، من السيطرة على دمشق في كانون الاول ٢٠٢٤، باتت اليوم تعقد جهود اعادة بناء الدولة السورية فالهياكل القيادية الصارمة، وتغليب منطق البقاء على النقاء الايديولوجي، والمهارة القاسية في تحييد الخصوم، كانت ضرورية لصهر مجموعات جهادية ومسلحة متفرقة في قوة قتالية فعالة. غير ان هذه السمات نفسها

> التشبث المفرط بالسلطة قد يقوض الشرعية الداخلية

انتجت، بعد عام على مرحلة ما بعد الاسد، نظام حكم يتركز فيه القرار بيد دائرة ضيقة من قادة الهيئة السابقين، من دون تقديم رؤية واضحة لمستقبل سوريا السياسي.

ومع حرمانهم من المشاركة الفعلية في المؤسسات السياسية الجديدة، لا تزال الاقليات الدينية والاثنية، وكذلك شرائح من الاكثرية السنية المتوجسة من التوجهات الايديولوجية للقيادة الجديدة، غير متيقنة من موقعها في سوريا الجديدة.

وقد تجلت هذه التوترات بشكل حاد في شمال شرق البلاد، حيث تقدمت القوات الحكومية الى مناطق كانت خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية لاكثر من عقد. الاتفاق الاخير بين الطرفين، الذي اطلق مسارا لدمج هذه القوات في مؤسسات الدولة، قد يخفف من حدة التوتر، لكنه لا يجب ان يكون المحطة الاخيرة فاذا تعثر الانتقال السياسي، قد تنزلق البلاد مجددا الى دوامات عنف تهدد ما تحقق من مكاسب على صعيد الدعم الدولي.

الطريق الوحيد لضمان الاستقرار طويل الامد هو تفعيل النظام السياسي بشكل حقيقي وحتى الان، بدا الشرع مترددا في ذلك، رغم كونه سياسيا براغماتيا اثبت قدرته على التكيف لتجنب الازمات قبل انفجارها فقد قاد حركته خلال العقد الماضي بعيدا عن الجهاد العالمي نحو شراكات دولية، وسمح قبيل سقوط الاسد باصلاحات محدودة في ادلب استجابة للاحتجاجات الشعبية. واليوم، وللحفاظ على ما حققه والبناء عليه، يحتاج الى منح السوريين حصة حقيقية في تقرير مستقبل بلدهم.

العودة الى الساحة الدولية

سرعة عودة سوريا الى التفاعل مع العالم كانت لافتة. فعندما سيطرت هيئة تحرير الشام على دمشق، كانت سوريا دولة منبوذة، خاضعة لعقوبات واسعة بسبب قمع نظام الاسد. وكانت الهيئة نفسها مدرجة على لائحة مجلس الامن للتنظيمات المحظورة، كما كان الشرع ووزير الداخلية انس خطاب خاضعين لعقوبات اممية حتى تشرين الثاني ٢٠٢٥ بسبب صلات سابقة بالقاعدة. ومع ذلك، وخلال اشهر قليلة، استعادت الحكومة الجديدة علاقاتها مع دول معادية سابقا كروسيا، وحصلت على تعهدات خليجية لاعادة الاعمار، واقنعت دولا غربية بتخفيف العقوبات. بل ان مجلس الامن شطب اسم الشرع وخطاب من لائحته، فيما زار الشرع البيت الابيض وتعهد بالتعاون مع التحالف الدولي ضد داعش.

لم يكن هذا الانفتاح محض صدفة. فقد ادركت القيادة الجديدة ان الشرعية الدولية والدعم المالي مرتبطان بقدرتها على طمأنة الشركاء الغربيين بشأن قضايا اساسية، مثل مكافحة داعش، وتفكيك البنية الكيميائية، ومنع النفوذ الايراني، ودمج المقاتلين الاجانب في الجيش الوطني. وقد مهد الالتزام بهذه التعهدات، الى جانب وساطات قطرية وسعودية وتركية، الطريق لتخفيف العقوبات الامريكية والاوروبية.

كما ادارت دمشق علاقاتها المعقدة بمهارة، فحافظت على التعاون مع موسكو، وقلصت النفوذ الايراني من دون مواجهة مباشرة، وسعت الى خفض التصعيد مع اسرائيل عبر وساطات امريكية رغم استمرار الضربات الاسرائيلية. وباستثناء اسرائيل، لا تواجه سوريا اليوم خصوما اقليميين او دوليين فاعلين يدعمون معارضة مسلحة داخلها.

مشكلات الداخل

رغم ذلك، لم يكن الانتقال السياسي خاليا من

المخاطر. فقد كانت هيئة تحرير الشام جزءا من تحالف واسع ضم عشرات الفصائل المسلحة المتصارعة سابقا. وتمكن الشرع من استلام السلطة من دون تمرد هذه الفصائل، التي حلت رسميا ودمجت في جيش وطني جديد. وقد جرى تحييد الطموحات السياسية للفصائل عبر استيعاب قادتها في مناصب عسكرية عليا، من دون منحهم حكما ذاتيا او تمثيلا سياسيا.

ومن التطورات الايجابية ايضا ان السلطات الجديدة لم تفرض اجندة اسلامية متشددة، بل ركزت على اعادة بناء مؤسسات الدولة والمسار الدستوري. كما جاءت الحكومة الانتقالية التي عينت في اذار اكثر تنوعا مما كان متوقعا، وضم البرلمان مهنيين وتكنوقراط وشخصيات اجتماعية، وان ظل تمثيل النساء ضعيفا. وشملت الحكومة شخصيات من المجتمع المدني والمهجر، بينها هند قبوات، وهي خطوة لافتة قياسا بمواقف الهيئة السابقة.

لكن خلف هذه الصورة، تبرز حقيقة مقلقة، وهي تركز السلطة الفعلية بيد دائرة ضيقة من قادة الهيئة السابقين. فلا احزاب سياسية، ولا قنوات تمثيل مباشر، فيما يعمل اعضاؤها السابقون كحزب حاكم غير معلن. هذا الواقع يغذي مخاوف السوريين من اعادة انتاج نظام سلطوي جديد.

كما كشفت الاحداث الامنية خلال العام الماضي عن ضعف الانضباط والسيطرة داخل القوات المسلحة. ففي الساحل، اسفرت عمليات ضد فلول النظام عن مقتل مئات المدنيين العلويين، وفي السويداء فاقمت ادارة الازمة التوتر بين الدروز والبدو، ودفع بعض القيادات الدرزية الى تبني مواقف انفصالية. ورغم بدء محاكمات محدودة، لم تتضح بعد جدية المحاسبة.

ورغم اصلاحات في التدريب والانتشار، لا تزال الدولة عاجزة عن توفير الامن الاساسي، مع استمرار

> **بتعثر الانتقال السياسي قد تنزلق البلاد مجددا الى دوامات عنف**

نشاط شبكات اجرامية وجماعات مسلحة غير نظامية، ما يعمق القلق الشعبي حيال طبيعة الدولة الناشئة.

الطريق الى الامام

التحديات التي تواجه دمشق ليست منفصلة، بل تعكس انتقالا سياسيا غير مكتمل. فالدستور والبرلمان وحدهما لا يكفيان من دون اقناع السوريين بجدية المشاركة، وضمان توزيع السلطة، وكبح استخدام القوة. وما لم يشعر المواطنون بان الدولة تمثلهم جميعا، ستبقى الشكوك قائمة.

لقد قدمت هيئة تحرير الشام تنازلات تكتيكية سابقا في ادلب، لكنها لم تكن تقاسم السلطة فعليا. والنمط نفسه مستمر اليوم، مع تعيين شخصيات مستقلة من دون فتح المجال لقوى سياسية منظمة. ويتم التعامل مع الانتقال كتمرين تقني، لا كمشروع سياسي اجتماعي شامل.

لقد حان الوقت لتوسيع المشاركة السياسية، وتعزيز صلاحيات البرلمان، وتوضيح ادوار الاحزاب والمكونات الاجتماعية، ودمج الكرد وبقية المكونات في المؤسسات الوطنية على قدم المساواة. فالتشبث المفرط بالسلطة قد يقوض الشرعية الداخلية، ويهدد ايضا الشرعية الدولية التي عملت دمشق على بنائها.

واستقرار سوريا المستقبلي مرهون بقدرة قيادتها على اقناع جميع السوريين بان الدولة الجديدة هي دولتهم فعلا، لا دولة فئة بعينها.

عباس عبدالرزاق :

سوريا وإعادة إنتاج التهديد الجهادي

قراءة في التحولات البنيوية ومعادلات القوة

لم تعد المسألة السورية تُختزل في صراع عسكري أو تسوية سياسية مؤجلة، بل باتت تمثل نموذجا مركبا لتحولات بنيوية عميقة تمسّ طبيعة الدولة والمجتمع والأمن الإقليمي. وفي قلب هذه التحولات، يعود سؤال الإرهاب الجهادي، لا بوصفه ظاهرة منتهية، بل كتهديد قابل لإعادة التشكل وفق شروط جديدة.

تشير التقارير الأمنية الغربية والأمريكية إلى أن تنظيم داعش لم يتراجع بقدر ما أعاد تموضعه داخل الجغرافيا السورية، مستفيدا من هشاشة السلطة وتداخل مناطق النفوذ بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين. هذا التحول من نموذج السيطرة الإقليمية إلى نموذج الشبكات المرنة يعكس انتقال التنظيم من مرحلة "الدولة" إلى مرحلة "اللامركزية العملياتية"، وهو نمط أكثر قدرة على البقاء والاستنزاف طويل الأمد.

التحول من الصراع العسكري إلى الصراع البنيوي

يكمن جوهر التهديد الجهادي اليوم في انتقاله من المجال العسكري إلى المجال البنيوي، حيث تتداخل العوامل الأمنية مع التحولات الاجتماعية والعقائدية. فالمؤشرات الميدانية لا تتعلق فقط بنشاط الخلايا المسلحة، بل تشمل إعادة تشكيل المجال العام وفق مرجعيات دينية محافظة،

وتظهر المؤشرات العقائدية لهذا التحول بوضوح في توزيع كميات كبيرة من الكتب السلفية والدعوية، في ما يمكن اعتباره محاولة لإعادة هندسة الوعي الجمعي وخلق منظومة ولاء جديدة تستند إلى مرجعيات طائفية وعقائدية. هذا الواقع يطمس الفواصل التقليدية بين الفصائل الإسلامية والجهادية وداعش، ليصبح التنقل بينها أمرا تكتيكيا سريعا، كما لو كانت خنادق متصلة تحت الأرض .

وانتشار الأدبيات السلفية، ومحاولات بناء منظومات ولاء جديدة على أساس عقائدي وطائفي.

هذا التحول يعكس ما يمكن وصفه بـ«إعادة هندسة الوعي السياسي والاجتماعي»، حيث يصبح التطرف نتيجة طبيعية لبيئة فكرية يتم إعدادها تدريجيا، وليس مجرد رد فعل على ظروف أمنية طارئة.

المساحة الرمادية بين الفاعلين الإسلاميين

تُظهر الوقائع السورية وجود «مساحة رمادية» واسعة بين الفصائل الإسلامية المسلحة والتنظيمات الجهادية، حيث لا تقوم الفواصل بينها على اختلافات عقائدية حادة بقدر ما تقوم على اعتبارات تكتيكية وسياسية. هذه المساحة الرمادية تتيح انتقال المقاتلين بين التنظيمات المختلفة، وتخلق بيئة هجينة تتداخل فيها الأيديولوجيا مع البراغماتية العسكرية.

من منظور استراتيجي، يشكل هذا الواقع تحديا مزدوجا: فهو يضعف قدرة السلطة المركزية على احتواء التهديد، ويقوّض في الوقت ذاته فعالية المقاربات الدولية التي تفترض وجود حدود واضحة بين "الإسلام السياسي" و"الجهادية الراديكالية".

اختبار الحكومة الانتقالية وحدود الدولة

تواجه الحكومة الانتقالية السورية اختبارا يتجاوز القدرة العسكرية إلى مسألة احتكار الشرعية والسيطرة الرمزية على المجال العام. فالدولة لا تُقاس فقط بقدرتها على ضبط الأمن، بل بقدرتها على إنتاج خطاب جامع، وتفكيك البنى الاجتماعية التي تسمح بتكاثر الولاءات ما دون الوطنية.

في هذا السياق، تبدو الدولة السورية في مرحلة انتقال من نموذج الدولة المركزية إلى نموذج الدولة الهشة متعددة مراكز القوة، حيث تتنافس الفصائل المسلحة، والفاعلون المحليون، والقوى الإقليمية على إعادة تعريف مفهوم السيادة.

معادلة «قسد» وإعادة توزيع الأدوار الدولية

تمثل قوات سوريا الديمقراطية عنصرا محوريا في المعادلة الأمنية شمال شرق سوريا. ورغم الخسائر

البشرية التي تكبدتها، فإن بنيتها التنظيمية لم تتفكك بالكامل، ما يجعلها لاعبا لا يمكن تجاهله في أي مقاربة دولية لمكافحة الإرهاب.

من منظور واشنطن، لا تزال «قسد» تمثل أداة استراتيجية مزدوجة: فهي من جهة حاجز أمام تمدد داعش، ومن جهة أخرى ورقة ضغط في التوازنات مع أنقرة ودمشق وموسكو. وبالتالي، فإن أي تراجع في دورها قد يفتح فراغا أمنيا يصعب ملؤه، وهو ما يفسر تردد الولايات المتحدة في تقليص وجودها العسكري في سوريا.

تركيا بين منطق الأمن ومنطق النفوذ

تجد تركيا نفسها أمام معادلة معقدة في شمال سوريا، حيث يتقاطع هاجس الأمن القومي مع منطق النفوذ الإقليمي. فمن جهة، تسعى أنقرة إلى منع تمدد داعش، ومن جهة أخرى تعمل على احتواء نفوذ «قسد» باعتبارها امتدادا لحزب العمال الكردستاني.

هذا التوازن الهش يجعل السياسة التركية جزءا من المشكلة بقدر ما هي جزء من الحل، إذ يؤدي تداخل المصالح إلى إنتاج مناطق نفوذ رمادية، تشكل بيئة مثالية لإعادة تموضع التنظيمات الجهادية.

الاقتصاد السياسي للتطرف

لا يمكن فهم عودة التهديد الجهادي دون تحليل البعد الاقتصادي للصراع السوري. فالفقر، وانهيار البنى التحتية، وغياب فرص العمل، تشكل عوامل بنيوية لإعادة إنتاج التطرف.

وفي ظل هذا الواقع، يصبح الحديث عن استثمارات دولية واسعة في سوريا أقرب إلى الرهان السياسي منه إلى مشروع اقتصادي قابل للحياة.

إن الاقتصاد السياسي للتطرف يكشف أن الإرهاب ليس مجرد ظاهرة أمنية، بل نتيجة مباشرة لاختلالات عميقة في توزيع السلطة والثروة والشرعية.

سوريا كساحة لإعادة تعريف التوازنات الإقليمية

في المحصلة، تبدو سوريا اليوم ساحة لإعادة تعريف التوازنات الإقليمية والدولية. فعودة داعش، إن حدثت، لن تكون مجرد ظاهرة أمنية، بل مؤشرا على فشل منظومة إدارة الصراع التي اعتمدتها القوى الكبرى خلال العقد الماضي.

السؤال الاستراتيجي لم يعد مرتبطا بإمكانية عودة داعش، بل بقدرة الفاعلين المحليين والدوليين على منع تحول سوريا إلى نموذج دائم للدولة الهشة، حيث تتداخل السيادة مع النفوذ، والأيديولوجيا مع السياسة، والأمن مع الاقتصاد.

وفي هذا المعنى، فإن معركة ما بعد داعش ليست عسكرية بقدر ما هي معركة على شكل الدولة والمجتمع والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

محادثات مسقط... بداية جيّدة بلا اختراق

***المرصد /فريق الرصد والمتابعة**

انتهت جولة المحادثات النووية غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران في العاصمة العُمانية مسقط، يوم الجمعة ٢٠٢٦/٢/٦، وسط أجواء من التَّرقب والهواجس حيال جولة ثانية محتملة، بعدما تمسّك الطرفان بشروطهما من دون تحقيق اختراق حاسم.

كان من المقرر في البداية عقد الاجتماع في تركيا، بحضور وزراء خارجية تركيا ومصر وقطر والسعودية إلا أن إيران نجحت في نقل مكان الاجتماع إلى مسقط واستبعاد ممثلي تلك الدول الأخرى.

ووصف وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي المحادثات بأنَّها «بداية جيدة»، مؤكداً وجود تفاهم على مبدأ مواصلة

المسار، لكنَّه شدَّد على أنَّ «انعدام الثقة» يمثل التحدي الأكبر، وأنَّ الاستمرار مشروط بمشاورات تُجرى في طهران وواشنطن. ويلعب وزير الخارجية العُماني بدر البوسعيدي دور الوسيط، وتنقل بين الوفدين لتبادل الرسائل.

وضمّ الوفد الامريكي برئاسة ستيف ويتكوف، قائدَ القيادة المركزية الامريكية (سنتكوم) براد كوبر، في خطوة عُدّت رسالة ضغط موازية للمسار الدبلوماسي، وسط تحذيرات متبادلة وحشد عسكري امريكي في المنطقة.

وقال دبلوماسي إقليمي لوكالة «رويترز» إنَّ طهران خرجت من جولة محادثات مسقط بانطباع مفاده أنَّ المفاوضين الامريكيين أبدوا قدراً من التفهّم لمواقفها الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، مشيراً إلى أنَّ ملف القدرات الصاروخية لم يُطرح خلال النقاشات، وأنَّ الجانب الإيراني استبعد القبول بتصفير التخصيب، لكنَّه أبدى استعداداً لبحث مستواه ونقائه أو صيغ بديلة.

ترامب: مفاوضات جيدة جداً وسنلتقي مجدداً

ووصف الرئيس الامريكي دونالد ترامب، اليوم السبت، المفاوضات الامريكية الإيرانية في مسقط، بـ«الجيدة جداً»، مؤكدا أن طهران تريد التوصل إلى اتفاق.

وأضاف ترامب للصحافيين على متن الطائرة الرئاسية «إير فورس وان» خلال توجهه إلى مارالاغو في فلوريدا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع: «أجرينا محادثات جيدة جداً بشأن إيران، ويبدو أن إيران ترغب بشدة في إبرام اتفاق». وأضاف: «سنلتقي مجدداً مطلع الأسبوع المقبل». وشدد على أنه «لا أسلحة نووية لإيران»، مضيفاً: «لدينا أسطول بحري ضخم يتجه نحو الشرق الأوسط، وسيصل إلى هناك قريباً، وسنرى كيف ستسير الأمور».

من جانبه، قال المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، إبراهيم رضائي، يوم السبت في تغريدة على منصة «إكس»، تعليقاً على تصريحات ترامب، إنه «كاذب»، مؤكداً أن طهران «لم تتراجع عن خطوطها الحمراء ولن تتراجع عنها». وتابع رضائي: «امريكا، بعد فشل مختلف خياراتها الأخرى، سواء العسكرية أو الاقتصادية أو الإرهابية وغيرها، لم يعد أمامها خيار سوى القبول بالأطر المحددة والحقوق المشروعة للشعب الإيراني».

إلى ذلك، نقل موقع أكسيوس الامريكي عن مصدرين مطلعين على الاجتماع، أنّ المبعوثين الامريكيين، ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر، التقيا بشكل مباشر وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي خلال المحادثات، وذلك بعد أن كانت إيران تصرّ خلال معظم الاجتماعات السابقة على التواصل مع الولايات المتحدة عبر الوسطاء فقط، بدلاً من التفاوض المباشر. ولم يصدر بعد تأكيد إيراني لإجراء لقاء مباشر في مسقط.

من جهتها، أفادت وكالة أنباء «إيسنا» الطلابية الإيرانية بأن عراقجي أجرى «تحية دبلوماسية عادية» مع ويتكوف وكوشنر، وذلك على هامش المحادثات النووية «غير المباشرة» في مسقط. وذكرت الوكالة أن هذا النوع من التحيات الدبلوماسية المعتادة سبق أن جرى في جولات سابقة من المحادثات. وأضافت «إيسنا» أن هذا التواصل الدبلوماسي حصل من دون حضور قائد القيادة المركزية الامريكية «سنتكوم» براد كوبر.

ترحيب خليجي

ورحَّب جاسم البديوي، أمين عام مجلس التعاون الخليجي، بجولة المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران، مثمناً استضافة سلطنة عُمان لها، في خطوة تعكس الدور البناء الداعم لمسارات التفاهم والحوار الإقليمي والدولي.وأعرب البديوي عن تطلع مجلس التعاون إلى أن تسفر هذه المشاورات عن نتائج إيجابية تسهم في تعزيز التهدئة، وترسيخ

دعائم الأمن والاستقرار بالمنطقة، بما يحقق المصالح المشتركة، ويعزز بيئة التعاون والتنمية.

صورة مركبة لاستقبال وزير خارجية عُمان البوسعيدي نظيره الإيراني عراقجي (يمين) ثم لاستقباله المبعوث

وأشاد الأمين العام بالجهود القيمة والمتواصلة التي تبذلها عُمان، بالتعاون مع عدة دول شقيقة وصديقة، لتقريب وجهات النظر بين الجانبين، وتهيئة الأجواء الملائمة للحوار البنّاء، بما يخدم استقرار المنطقة ويعزز فرص السلام.

وأكد البديوي حرص دول مجلس التعاون على حفظ الاستقرار والأمن في المنطقة ودعم رخاء شعوبها.

ماذا حدث في مسقط؟

قال مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الامريكية، طلب عدم ذكر اسمه، في تصريح لـ"الحرة" إن محادثات مسقط لم تكن مصممة أساسا للتوصل إلى اتفاق.

"ما جرى كان اختبارا للنوايا،" أضاف. "أردنا أن نرى ما إذا كان الإيرانيون مستعدين للانخراط بجدية والاستمرار في المفاوضات وتجنب التصعيد ما دام هذا المسار قائما".

ومن وجهة نظر واشنطن، فإن انتهاء المحادثات من دون انهيار أو قطيعة كان أهم من غياب أي تقدم ملموس. وقال المسؤول "لم ينسحب أحد. وهذا هو بيت القصيد".

أما المرحلة التالية فهي، بحسب المسؤول، فترة توقف لا إعادة تموضع. إذ يعود الطرفان إلى عاصمتيهما لتقييم ما إذا كان الانخراط الإضافي يستحق الكلفة السياسية. وأضاف هذه نافذة وليس المسار التفاوضي الشامل. إذا أظهرت إيران تفاعلا تستمر الدبلوماسية. واذا لم تفعل، فهناك خيارات أخرى جاهزة بالفعل.

وأشار المسؤول إلى أن الوضع العسكري لم يتغير وأن إدارة الرئيس دونالد ترامب لا تقدم تعهدات بالصبر طويلا. وختم بالقول إن المحادثات وفرت وقتا. وما ستفعله إيران بهذا الوقت سيحدد ما سيأتي بعد ذلك.

خلف الكواليس، تكثّف العمل الاستخباراتي.

وأفادت مصادر استخباراتية أوروبية لـ MBN بأن نشر طائرات الاستطلاع من طراز RC-١٣٥ «ريفِت جوينت» في منطقة الخليج يُعد مؤشرًا أساسيًا. فهذه الطائرات تُستخدم لرسم خرائط أنظمة الرادار والدفاعات الجوية واعتراض اتصالات الحرس الثوري، وهي مهام تُنفذ عادة عندما يبدأ المخططون بصياغة حِزم أهداف فعلية. وقال أحد المصادر: «عند هذه النقطة، تنتقل النقاشات من الطابع النظري إلى المستوى العملياتي».

ويركّز مسؤولون من دول الخليج يزورون واشنطن بدرجة أقلّ على ما إذا كانت الضربات ستقع، وبدرجة أكثر على ماهية الأهداف التي ستُضرب. فالمسؤولون الإسرائيليون يدفعون باتجاه مجموعة أهداف واسعة مرتبطة بالبنية النووية والصاروخية، فيما يضغط المسؤولون السعوديون، بحسب المصادر الأوروبية، من أجل ضربات أضيق تركّز على القيادات لتجنّب التصعيد الإقليمي.

حتى الآن، لم يُصدر أي أمر نهائي. لا توجد مفاوضات نشطة مع إيران، لكن الحشد العسكري مستمر، والمراقبة الاستخباراتية آخذة في التزايد. وبينما صعّد الرئيس ترامب من لهجته يبقى توقيت الضربة مفتوحًا.

البنية النظرية والعملياتية باتت جاهزة. فمن خلال تأطير أي تحرك على أنه مكافحة للإرهاب ودفاع عن النفس، يستطيع البيت الأبيض المضي قدمًا من دون تصويت. وما لم يُحسم بعد ليس ما إذا كان الرئيس قادرًا على توجيه ضربة، بل أي الأهداف تخدم أهدافه على أفضل وجه، ومتى.

ترامب يرد على التهديدات الايرانية بامر تنفيذي

البيت الأبيض/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أوامر تنفيذية:

بموجب السلطة المخولة لي كرئيس بموجب دستور وقوانين الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية (٥٠ USC ١٧٠١ وما يليه) (IEEPA)، وقانون الطوارئ الوطنية (٥٠ USC ١٦٠١ وما يليه)، والمادة ٦٠٤ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤، بصيغته المعدلة (١٩ USC ٢٤٨٣)، والمادة ٣٠١ من الباب ٣ من قانون الولايات المتحدة، أقرر وأصدر الأمر التالي:

القسم ١. الخلفية .

خلص الأمر التنفيذي رقم ١٢٩٥٧ الصادر في ١٥ مارس ١٩٩٥ (حظر معاملات معينة تتعلق بتطوير موارد النفط الإيرانية) إلى أن تصرفات وسياسات حكومة إيران تشكل تهديدًا غير عادي واستثنائيًا للأمن القومي والسياسة الخارجية والاقتصاد الأمريكي، وأعلن حالة طوارئ وطنية للتعامل مع هذا التهديد. وقد صدرت العديد من الأوامر التنفيذية اللاحقة، بما في ذلك الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٥٩ الصادر في ١٩ أغسطس ١٩٩٧ (حظر معاملات معينة تتعلق بإيران)؛ والأمر التنفيذي رقم ١٣٥٩٠ الصادر في ٢٠ نوفمبر ٢٠١١ (الذي يُجيز فرض عقوبات معينة فيما يتعلق بتوفير السلع أو الخدمات أو التكنولوجيا أو الدعم لقطاعي الطاقة والبتروكيماويات في إيران)؛ والأمر التنفيذي رقم ١٣٦٢٢ الصادر في ٣٠ يوليو ٢٠١٢ (الذي يُجيز فرض عقوبات إضافية على إيران). وقد أوضح الأمر التنفيذي رقم ١٣٩٠٢ الصادر في ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ (فرض عقوبات على قطاعات إضافية من إيران)، وغيره من الأوامر التنفيذية، التهديد الذي تشكله الحكومة الإيرانية، واتخذت إجراءات إضافية للتعامل مع حالة الطوارئ الوطنية المعلنة في الأمر التنفيذي رقم ١٢٩٥٧. فعلى سبيل المثال، اتخذ الأمر التنفيذي رقم ١٣٥٥٣ الصادر في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ (تجميد ممتلكات بعض الأشخاص فيما يتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل الحكومة الإيرانية واتخاذ إجراءات أخرى معينة)، خطوات إضافية فيما يتعلق بحالة الطوارئ الوطنية

المعلنة في الأمر التنفيذي رقم ١٢٩٥٧، بما في ذلك السماح بتجميد الممتلكات للتصدي لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الأشخاص في إيران. كما اتخذ الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٤٦ الصادر في ٦ أغسطس ٢٠١٨ (إعادة فرض عقوبات معينة فيما يتعلق بإيران) خطوات إضافية فيما يتعلق بحالة الطوارئ الوطنية المعلنة في الأمر التنفيذي رقم ١٢٩٥٧، بما في ذلك فرض عقوبات لتعزيز هدف ممارسة الضغط المالي على النظام الإيراني سعياً وراء حل شامل ودائم لمجموعة التهديدات التي تشكلها حكومة إيران.

تلقيت معلومات إضافية من مسؤولين كبار مختلفين حول أمور من بينها إجراءات وسياسات الحكومة الإيرانية، بما في ذلك الظروف المتعلقة بحالة الطوارئ الوطنية المعلنة بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٢٩٥٧ والمفصلة في أوامر لاحقة. وبعد دراسة هذه المعلومات الإضافية، أجد أن حالة الطوارئ الوطنية المعلنة بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٢٩٥٧ والموصوفة بالتفصيل في أوامر لاحقة لا تزال قائمة، وأن إجراءات وسياسات الحكومة الإيرانية لا تزال تشكل تهديدًا غير عادي واستثنائيًا، مصدره كليًا أو جزئيًا خارج الولايات المتحدة، للأمن القومي والسياسة الخارجية والاقتصاد الأمريكي.

لمعالجة حالة الطوارئ الوطنية الموصوفة في الأمر التنفيذي رقم ١٢٩٥٧ والأوامر اللاحقة، أرى أنه من الضروري والمناسب فرض رسوم جمركية إضافية على واردات المنتجات الأجنبية التي تشتري أو تستورد أو تحصل بأي شكل من الأشكال على سلع أو خدمات من إيران، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي رأيي، فإن نظام الرسوم الجمركية، كما هو موضح أدناه، بالإضافة إلى الإبقاء على التدابير الأخرى المتخذة لمعالجة حالة الطوارئ الوطنية الموصوفة في الأمر التنفيذي رقم ١٢٩٥٧ والأوامر اللاحقة، سيساهم بشكل أكثر فعالية في معالجة هذه الحالة.

القسم ٢. فرض الرسوم الجمركية .

(أ) اعتبارًا من تاريخ نفاذ هذا الأمر، يجوز فرض معدل رسوم جمركية إضافي على أساس القيمة – على سبيل المثال، ٢٥ بالمائة – على البضائع المستوردة إلى الولايات المتحدة والتي هي منتجات أي دولة تشتري أو تستورد أو تحصل بشكل مباشر أو غير مباشر على أي سلع أو خدمات من إيران، وفقًا للفقرتين (ب) و(ج) من هذا القسم.

(ب)(١) يحدد وزير التجارة، بالتشاور مع وزير الخارجية وأي مسؤول رفيع المستوى يراه وزير التجارة مناسبًا، ما إذا كانت دولة أجنبية، بعد تاريخ نفاذ هذا الأمر، تشتري أو تستورد أو تحصل بأي شكل آخر على أي سلع أو خدمات من إيران، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وبعد أن يتوصل وزير التجارة إلى أن دولة أجنبية تشتري أو تستورد أو تحصل بأي شكل آخر على أي سلع أو خدمات من إيران، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، يُبلغ وزير التجارة وزير الخارجية بنتائجه، بما في ذلك أي معلومات ذات صلة بتلك النتائج.

(٢) يجوز لوزير التجارة إصدار القواعد واللوائح والتوجيهات اللازمة أو المناسبة لتنفيذ هذا الأمر. كما يجوز له اتخاذ أي قرارات أو إجراءات أخرى ضرورية أو مناسبة لتنفيذه.

(ج)(١) بعد أن يصدر وزير التجارة قرارًا إيجابيًا وفقًا للفقرة الفرعية (ب)(١) من هذا القسم ويبلغ وزير الخارجية بقراره، يقوم وزير الخارجية، بالتشاور مع وزير الخزانة ووزير التجارة ووزير الأمن الداخلي والممثل التجاري للولايات المتحدة، بتحديد ما إذا كان ينبغي فرض معدل رسوم جمركية إضافي على السلع التي هي منتجات للدولة الأجنبية التي ثبت أنها تشتري أو تستورد أو تحصل على سلع أو خدمات من إيران بشكل مباشر أو غير مباشر، وإلى أي مدى .

(٢) إذا قرر وزير الخارجية فرض رسوم جمركية إضافية على السلع المنتجة في الدولة التي تبين أنها تشتري أو تستورد أو تحصل على سلع أو خدمات من إيران بشكل مباشر أو غير مباشر، فعليه إبلاغي بتوصيته، وعلى وزير التجارة إبلاغي بنتائجه

المتعلقة بتلك التوصية. وسأنظر حينها في التوصية والنتائج، إلى جانب أمور أخرى ذات صلة، عند تحديد ما إذا كان ينبغي فرض رسوم جمركية إضافية على السلع المنتجة في الدولة المعنية، وإلى أي مدى.

(ثالثاً) يجوز لوزير الخارجية إصدار القواعد واللوائح والتوجيهات اللازمة أو المناسبة لتنفيذ هذا الأمر. كما يجوز له اتخاذ أي قرارات أو إجراءات أخرى ضرورية أو مناسبة لتنفيذه.

المادة ٣. سلطة التعديل .

(أ) لضمان التعامل مع حالة الطوارئ الوطنية الموصوفة في القسم ١ من هذا الأمر، يجوز لي تعديل هذا الأمر، بما في ذلك في ضوء المعلومات الإضافية أو التوصيات من كبار المسؤولين أو الظروف المتغيرة .

(ب) إذا قامت دولة أجنبية بالانتقام من الولايات المتحدة رداً على هذا الأمر أو أي إجراء تم اتخاذه بموجب هذا الأمر، يجوز لي تعديل هذا الأمر أو الإجراءات التي تم اتخاذها بموجب هذا الأمر لضمان فعالية هذا الأمر والإجراءات التي تم اتخاذها بموجب هذا الأمر للتعامل مع حالة الطوارئ الوطنية الموصوفة في القسم ١ من هذا الأمر.

(ج) إذا اتخذت حكومة إيران أو دولة أجنبية متأثرة بهذا الأمر خطوات مهمة لمعالجة حالة الطوارئ الوطنية الموصوفة في القسم ١ من هذا الأمر، وتوافقت بشكل كافٍ مع الولايات المتحدة بشأن الأمن القومي والسياسة الخارجية والمسائل الاقتصادية، فسأقوم بتعديل هذا الأمر.

المادة ٤. الرصد والتوصيات .

(أ) يتولى وزير الخارجية، بالتشاور مع أي مسؤول رفيع المستوى يراه مناسبًا، رصد الظروف المتعلقة بحالة الطوارئ الوطنية الموصوفة في المادة ١ من هذا الأمر. ويُبلغني وزير الخارجية بأي ظرف قد يستدعي، في رأيه، اتخاذ إجراء رئاسي إضافي.

(ب) يقوم وزير الخارجية، بالتشاور مع وزير الخزانة، ووزير التجارة، ووزير الأمن الداخلي، والممثل التجاري للولايات المتحدة، وأي مسؤول رفيع آخر يراه وزير الخارجية مناسبًا، بالتوصية لي باتخاذ إجراءات إضافية، إذا لزم الأمر، إذا لم تكن الإجراءات الواردة في هذا الأمر أو المتخذة بموجب هذا الأمر فعالة في التعامل مع حالة الطوارئ الوطنية الموصوفة في القسم ١ من هذا الأمر.

(ج) يتولى وزير التجارة مراقبة ما إذا كانت دولة أجنبية تشتري أو تستورد أو تحصل بأي شكل من الأشكال على أي سلع أو خدمات من إيران، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويستمر وزير التجارة في هذه المراقبة حتى بعد ثبوت قيام دولة أجنبية بذلك.

المادة ٥. التفويض .

وفقًا للقانون المعمول به، يُوجَّه ويُخوَّل وزير الخارجية ووزير التجارة والممثل التجاري للولايات المتحدة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر وإنفاذه، بما في ذلك التعليق المؤقت للوائح أو تعديلها، أو من خلال نشر إشعارات في السجل الفيدرالي، أو اعتماد قواعد أو لوائح أو توجيهات، واستخدام جميع الصلاحيات الممنوحة للرئيس، بما في ذلك بموجب قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA)، حسبما تقتضيه الضرورة لتنفيذ هذا الأمر. ويُخوَّل رئيس كل إدارة ووكالة تنفيذية (الوكالة) باتخاذ جميع التدابير المناسبة ضمن صلاحيات الوكالة لتنفيذ هذا الأمر، ويتعين عليه ذلك. ويجوز لرئيس كل وكالة، وفقًا للقانون المعمول به، بما في ذلك المادة ٣٠١ من الباب ٣ من قانون الولايات المتحدة، إعادة تفويض صلاحية اتخاذ هذه التدابير المناسبة داخل الوكالة.

المادة ٦. التعاريف . لأغراض هذا الأمر :

(أ) يجب تفسير مصطلح «السلع أو الخدمات من إيران» بما يتوافق مع ٣١ CFR ٥٦٠/٣٠٦، ويجب أن يشمل المصطلح فقط السلع أو الخدمات التي يُحظر على الأشخاص الأمريكيين المتاجرة بها فيما يتعلق بإيران.

(ب) يشمل مصطلح «بشكل غير مباشر» عمليات الشراء أو الاستيراد أو غيرها من عمليات الاستحواذ على السلع والخدمات الإيرانية من خلال الوسطاء أو الدول الثالثة حيث يمكن تتبع أصل السلعة أو الخدمة بشكل معقول إلى إيران، كما يحدده وزير التجارة.

(ج) مصطلح «إيران» يعني جمهورية إيران الإسلامية، وأراضيها، وأي أراضي أو مناطق بحرية أخرى، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، التي تدعي حكومة إيران السيادة عليها أو حقوقها السيادية أو ولايتها القضائية، شريطة أن تمارس حكومة إيران سيطرة فعلية جزئية أو كلية على المنطقة أو تستفيد من النشاط الاقتصادي في المنطقة وفقًا للترتيبات الدولية.

(د) يشمل مصطلح «حكومة إيران» حكومة جمهورية إيران الإسلامية، وأي تقسيم سياسي أو وكالة أو أداة تابعة لها، بما في ذلك البنك المركزي الإيراني وفيلق الحرس الثوري الإسلامي، وأي شخص مملوك أو خاضع لسيطرة حكومة إيران أو يعمل لصالحها أو نيابة عنها.

القسم ٧. تاريخ النفاذ .

يسري هذا الأمر اعتباراً من الساعة ١٢:٠١ صباحاً بالتوقيت الشرقي القياسي في ٧ فبراير ٢٠٢٦ .

المادة ٨. قابلية الفصل .

إذا اعتُبر أي بند من بنود هذا الأمر أو تطبيق أي بند منه على أي فرد أو ظرف غير صالح، فإن ذلك لا يؤثر على بقية بنود هذا الأمر أو تطبيقها على أي أفراد أو ظروف أخرى. وإذا اعتُبر الإجراء الوارد في هذا الأمر أو أي إجراء تم اتخاذه بموجبه غير صالح، فإن الإجراءات الأخرى المفروضة للتعامل مع حالات الطوارئ الوطنية المعلنة بشأن حكومة إيران تظل سارية المفعول.

المادة ٩. أحكام عامة .

(أ) لا يجوز تفسير أي شيء في هذا الأمر على أنه ينتقص أو يؤثر بأي شكل من الأشكال على :

(أ) السلطة الممنوحة بموجب القانون لإدارة أو وكالة تنفيذية، أو لرئيسها؛ أو

(ii) وظائف مدير مكتب الإدارة والميزانية المتعلقة بالمقترحات المتعلقة بالميزانية أو الإدارة أو التشريعات.

(ب) يتم تنفيذ هذا الأمر بما يتوافق مع القانون المعمول به ورهناً بتوافر الاعتمادات.

(ج) لا يهدف هذا الأمر إلى إنشاء أي حق أو منفعة، سواء كانت موضوعية أو إجرائية، قابلة للتنفيذ بموجب القانون أو الإنصاف من قبل أي طرف ضد الولايات المتحدة أو إداراتها أو وكالاتها أو كياناتها أو مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها أو أي شخص آخر، ولا يقوم بذلك.

(د) تتحمل وزارة التجارة تكاليف نشر هذا الأمر.

دونالد جيه. ترامب

البيت الأبيض،

6 فبراير 2026.

سيما شاين و الداد شافيت:

ايران والولايات المتحدة: نحو اتفاق ام مواجهة؟

معهد دراسات الامن القومي الاسرائيلي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تشهد العلاقات المتوترة بين ايران والولايات المتحدة، والتي تصاعدت مع حشد القوات الامريكية في المنطقة بعد ايام من اندلاع الاحتجاجات الواسعة داخل ايران، حالة من الهدوء الحذر، في ظل خطط لعقد اجتماع بين الطرفين في السادس من فبراير في سلطنة عمان. ويأتي هذا التطور في وقت يدرك فيه الرئيس الامريكي دونالد ترامب خطورة التراجع عن التهديدات التي رافقت الحشد العسكري، لما لذلك من تداعيات مباشرة على صورة الردع الامريكي اقليميا ودوليا، خاصة في حال عدم تحقيق اي انجاز ملموس تجاه ايران.

في المقابل، لا يبدو ان الادارة الامريكية بلورت حتى الان خطة عمل قصيرة المدى تفضي الى قرار حاسم. اما النظام الايراني، الذي يمر بواحدة من اضعف مراحله منذ قيام الجمهورية الاسلامية، فينطلق من هاجس البقاء قبل اي اعتبار اخر. وعليه، يفترض ان يعكس الاجتماع المرتقب رغبة متبادلة، وبدفع من دول المنطقة، في التوصل الى تفاهمات تحول دون الانزلاق الى مواجهة عسكرية مفتوحة. غير ان عمق الخلافات بين الجانبين يجعل الخيار العسكري قابلا للعودة الى الواجهة في حال غياب تنازلات ايرانية جوهرية.

في الوقت ذاته، فان اي اتفاق يقتصر على الملف النووي، ويتضمن تخفيفا جزئيا للعقوبات، من شانه

> واشنطن بلورت حتى الان خطة عمل قصيرة المدى تفضي الى قرار حاسم

ان يمنح النظام الايراني فرصة لالتقاط الانفاس، لكنه سيشكل خيبة امل كبيرة للشعب الايراني. ومن منظور اسرائيلي، فان مثل هذا الاتفاق لن يعالج التحديات الاساسية المتمثلة في تسارع انتاج الصواريخ الايرانية واستمرار دعم طهران لحزب الله والميليشيات المسلحة في العراق واليمن.

وبعد اكثر من شهر على اندلاع الاحتجاجات في ايران، والتي تراجعت حدتها بفعل القمع العنيف الذي مارسه النظام، وفي ظل تصريحات ترامب الداعمة للمتظاهرين، والحشد العسكري الامريكي، والتهديدات المتكررة باستخدام القوة، تتجه الانظار الى اللقاء المرتقب في مسقط بين مبعوثي الرئيس الامريكي، ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر، ووزير الخارجية الايراني عباس عراقجي. وفي حال انعقاده، سيكون هذا اللقاء الاول منذ عملية «عم كلافي» والهجوم الامريكي على المنشات النووية الايرانية في يونيو ٢٠٢٥، حين منحت واشنطن الضوء الاخضر للهجوم الاسرائيلي وشاركت فيه رغم وجود مفاوضات جارية حينها.

ويعد هذا الاجتماع ثمرة جهود دبلوماسية مكثفة قادتها دول اقليمية، في مقدمتها تركيا وقطر ومصر، سعيا لتجنب مواجهة عسكرية شاملة بين واشنطن وطهران. ومع ان الهدف المعلن هو تهدئة التوتر، الا ان الشكوك ما تزال قائمة حول ما اذا كانت نية الطرفين تتجاوز الرمزية الى محاولة جادة لردم الفجوات العميقة، خاصة فيما يتعلق بمستقبل البرنامج النووي الايراني.

يجد الرئيس ترامب نفسه عالقا بين مسارين متناقضين: التهديد باستخدام القوة من جهة، والسعي الى انهاء النزاعات عبر اتفاقات تفرض من موقع قوة من جهة اخرى. وهو يدرك ان التراجع دون انجاز سيقوض مصداقية الردع الامريكي، لكنه في الوقت ذاته لا يرغب في الانجرار الى حرب طويلة. لذلك طالب فريقه السياسي والامني بخطة سريعة وفعالة، على غرار عمليات سابقة قصيرة وحاسمة لم تسفر عن خسائر بشرية امريكية.

غير ان اي هجوم استراتيجي على ايران، اذا ما تقرر، سيختلف جذريا عن تلك النماذج، اذ يتطلب جهدا عسكريا واسعا يصعب اختزاله بعملية محدودة. فالمطالب الامريكية المعلنة تشمل وقف تخصيب اليورانيوم، وتقليص الترسانة الصاروخية، وانهاء دعم الوكلاء الاقليميين، وهي اهداف يصعب تحقيقها دون الانزلاق الى صراع طويل، قد يشمل هجمات على قواعد امريكية واسرائيل وحلفاء واشنطن في الخليج.

منذ اندلاع الاحتجاجات في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥، بات النظام الايراني ينظر الى ما يجري بوصفه تهديدا وجوديا. فقد عزز اتساع رقعة الاحتجاجات، والدعم الامريكي العلني لها، والاشارات الاسرائيلية، وموقف رضا بهلوي، قناعة القيادة الايرانية بان الهدف هو اسقاط النظام. لذلك

> هذا الاجتماع ثمرة جهود دبلوماسية مكثفة قادتها دول اقليمية

جاء القمع اعنف واشمل من اي موجة احتجاج سابقة.

في هذا السياق، اعتمدت طهران مسارين متوازيين: خطابا متشددا يرفض الاستسلام ويهدد بالتصدي لاي هجوم، وتحركا دبلوماسيا مكثفا شمل اتصالات اقليمية وزيارات الى انقرة وموسكو. كما جرى تفعيل الحلفاء الاقليميين، حيث صدرت تهديدات باستخدام قدراتهم في حال تعرض ايران لهجوم.

وعليه، يفترض ان يعكس اجتماع عمان رغبة مشتركة في استنفاد فرص التفاهم وتجنب الحرب، رغم استمرار التصعيد اللفظي. ولا يزال من غير الواضح ما اذا كان الاجتماع خطوة رمزية ام مدخلا لمسار تفاوضي فعلي. وتشير تقارير غير مؤكدة الى وجود مسارين تفاوضيين، احدهما نووي والاخر يتعلق بباقي ملفات النزاع، بينما تؤكد طهران انها مستعدة لبحث الملف النووي فقط.

من المرجح ان تبدي ايران مرونة محدودة في القضايا النووية، خاصة بعد تضرر منشاتها في هجوم يونيو ٢٠٢٥، لكنها ترفض بشكل قاطع اي تنازل يتعلق ببرنامجها الصاروخي او دعمها لحلفائها، معتبرة ذلك جزءا من منظومة الردع والاساس الايديولوجي للنظام. ومن هنا، تبدو فرص التوصل الى اتفاق شامل ضئيلة، ما لم يدفع الخوف من الحرب الطرفين الى تخفيف مواقفهما جذريا.

تمر ايـران اليوم بواحدة من اصعب مراحلها منذ عقود، مع تداخل غير مسبوق بين ازمات داخلية خانقة وتهديدات امنية حادة. فقد تراجع نفوذ «محور المقاومة»، وفشلت طهران في ردع هجمات مباشرة، فيما يتصاعد الغضب الشعبي في ظل ازمات اقتصادية خانقة وفساد مستشر وعجز بنيوي عن تقديم حلول.

في المقابل، يسعى ترامب الى اختبار سقف الممكن دبلوماسيا، مع الحفاظ على تهديد عسكري ذي مصداقية، بهدف طمأنة الحلفاء والرأي العام الداخلي. لكنه لم يغلق باب الخيار العسكري، وقد يعود بقوة اذا تبين له ان طهران تكرر سياسة كسب الوقت دون تقديم تنازلات.

ومع ذلك، يمكن القول ان ايـران حققت في هذه المرحلة انجازا مرحليا بصد الهجوم، ما يعزز موقع التيار المتشدد داخل النظام. وقد لمح وزير الخارجية الايراني الى ان ثمار هذا الموقف ستظهر قريبا على الساحة الدبلوماسية.

اخيرا، فان اي اتفاق يقتصر على الملف النووي مقابل رفع العقوبات سيمنح النظام فرصة للبقاء، لكنه سيشكل صدمة قاسية للشعب الايراني.

ومن هنا، يبرز تساؤل جوهري حول ضرورة ان يتضمن اي اتفاق مستقبلي، الى جانب القضايا الامنية، ضمانات تتعلق بسلامة المعتقلين وسلوك النظام تجاه شعبه. اما من منظور اسرائيلي، فان الاتفاق النووي وحده لن يحد من التهديد الصاروخي ولا من دعم ايران لوكلائها، خاصة اذا اقترن بتخفيف واسع للعقوبات.

أيمن سمير:

5 سيناريوهات لنتائج الحرب الأمريكية الإيرانية

*مركز الدراسات الاوراسية

"الحسابات الصفرية" هي من تحكم نتيجة السباق بين "الدبلوماسية" و"البندقية" في ظل ما يحدث من تصعيد في الشرق الأوسط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. فرغم انفتاح إيران الدائم على المفاوضات، وتنويه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بأنه مستعد للحديث إلى الإيرانيين، فإن المطالب التي يطرحها الرئيس ترمب لا تترك للحكومة الإيرانية مساحة للاستمرار في تسويق سرديتها التي قامت عليها منذ عام ١٩٧٩. فمن وجهة نظر نخبة النظام الإيراني، فإن الاستجابة لشروط ترمب تعني انهيار كل الأيديولوجية والمشروع السياسي والقومي الذي قامت عليه الجمهورية الإسلامية قبل نحو ٤٧ عامًا.

وتُشير كل الشواهد إلى أن "باب الدبلوماسية" بات ضيقًا جدًّا في ظل الحشد العسكري الأمريكي غير المسبوق في المنطقة بعد وصول ٦ مدمرات عسكرية إضافية إلى الشرق الأوسط، وتمركز حاملة الطائرات "إبراهام لينكولن" شمال بحر العرب بالقرب من إيران، وتجهيز نحو ٢٠ قاعدة عسكرية في إقليم الشرق الأوسط تضم نحو ٤٠ ألف جندي أمريكي لتوجيه ضربة جديدة. فالرئيس ترمب -مدعومًا من الأوروبيين وإسرائيل- يسعى إلى "تغيير النظام الإيراني" منذ ولايته الرئاسية الأولى، ويرى أن ضعف المجموعات المسلحة الموالية لإيران، وقصف إيران خلال حرب ١٢ يومًا في يوليو (تموز) الماضي أضعف الدفاعات الجوية الإيرانية، وخاصة منظومات إطلاق الصواريخ، حيث تشير التقديرات الأمريكية إلى أن إيران لديها كمية كبيرة من الصواريخ البالستية القصيرة والمتوسطة المدى، وصواريخ كروز، لكن عدد "منصات الإطلاق الجاهزة" ليس كبيرًا، رغم تأكيد إيران الدائم أنها رمَّمت الثغرات التي كانت في حرب يوليو (تموز) الماضي.

تنامي الشعور الأمريكي والإسرائيلي، والأوروبي كذلك، بضعف القدرات الإيرانية، وتصريح المستشار الألماني فريدريش ميرتس بأن أيام النظام الإيراني باتت معدودة، كلها عوامل تدفع بالرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء

الإسرائيلي إلى القيام بحرب جديدة على إيران لن يكون الهدف منها تدمير ما تبقى من البرنامج النووي الإيراني؛ بل إسقاط النظام الإيراني، وتحويل الجغرافيا الإيرانية التي تزيد على ١/٦ مليون كم إلى مساحة للفوضى على الجانب الآخر من الخليج العربي، وبالقرب من طريق "الحزام والطريق"، وتهديد مناطق جنوب القوقاز التي تجاور روسيا من الجنوب. فما "مساحة النافذة الدبلوماسية" التي باتت مفتوحة أمام الخيار السياسي؟ وما السيناريوهات التي سوف تخرج عن أي حرب جديدة بين الولايات المتحدة وإيران؟ وهل ينجح الرفض العربي للعملية العسكرية في كبح جماح الحرب والعودة إلى مائدة التفاوض؟

استسلام وليس سلام

ترى طهران أن الشروط التي جاءت في "العرض الافتتاحي" الذي قدمه سيد البيت الأبيض تعني استسلام إيران، وليس إرساء لقواعد السلام والاستقرار في المنطقة. ويصر الرئيس ترمب على تحقيق ٣ مطالب رئيسة؛ لأن استجابة الحكومة الإيرانية لهذه المطالب الثلاثة سوف تؤدي تلقائيًّا في النهاية إلى تحقيق الهدف الرابع، وهو سقوط الحكومة الإيرانية من الداخل، وهذه الشروط الثلاثة هي:

١- تفكيك البرنامج النووي الإيراني

ويشمل هذا الشرط تفكيك كل المفاعلات النووية الإيرانية، ومنها مفاعلات الأبحاث الصغيرة، ومفاعل بوشهر على الخليج العربي، وتفكيك ما تبقى من مفاعلات فوردو ونطنز وأصفهان التي قصفتها القاذفات الإستراتيجية الأمريكية في العملية التي أطلق عليها "مطرقة الليل" في ٢٢ يوليو (تموز) ٢٠٢٥. ليس هذا فقط؛ بل على إيران -وفق الشروط التي طرحها المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف على وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي- تسليم كل اليورانيوم الذي لديها، سواء أكان مخصبًا أم غير مخصب، وتسليم ما لديها من معادلات فيزيائية تتعلق بالبرنامج النووي، وتسريح العلماء النوويين، وأن تتعاون تعاونًا كاملاً وغير مشروط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هذه الأهداف.

٢- الصواريخ

تشترط الولايات المتحدة أن تتخلص إيران من كل أنواع الصواريخ البالستية المتوسطة المدى، وإغلاق خطوط إنتاج الصواريخ التي تعمل "بالوقود الصلب"، وأن تدمر أكثر من ٨٠٪ من صواريخ كروز، وتدمر كل الزوارق البحرية السريعة التي تهدد الملاحة في مضيق هرمز. والمتاح فقط لإيران أن تحتفظ بصواريخ لا يزيد مداها على ٣٠٠ كم فقط حتى لا تهدد جيرانها، أو إسرائيل، أو القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة. وفي جولات التفاوض السابقة التي استضافتها سلطنة عُمان وإيطاليا، رفضت إيران رفضًا قاطعًا أي حديث عن برنامجها الصاروخي، وتقول إنها لا تملك سلاح طيران بسبب العقوبات الغربية عليها، ولم يتبقَّ لها سوى الصواريخ كخيار أخير للدفاع عن سيادتها وأراضيها.

٣- الوكلاء

يشترط البيت الأبيض لوقف حملته العسكرية الجديدة على إيران أن تقبل طهران بالتخلي الكامل عن جميع

وكلائها، والمجموعات المسلحة التي تدين بالولاء لإيران، مثل جماعة أنصار الله "الحوثي" في اليمن، وحركة حماس في فلسطين، والحشد الشعبي في العراق، وحزب الله في لبنان. والشرط الأمريكي يقوم على تخلي إيران عن تقديم أي دعم مالي، أو لوجستي، أو سياسي لهذه المجموعات المسلحة، وأن تدعم إيران فكرة نزع السلاح من هؤلاء الشركاء ودمجهم في دولهم. وسبق لإيران أن رفضت هذا العرض في شهر مايو (أيار) الماضي، وقالت إن قرار هذه المجموعات يعود إليها، وليس إلى الحكومة الإيرانية، وإن كل هذه التنظيمات لها حاضنتها الشعبية التي لها مظالمها وقضاياها المحلية التي لا يمكن لإيران أو غيرها أن تدفعها إلى التخلي عنها.

٥ سيناريوهات

في ظل هذه "الحسابات الصفرية"، ووصف إيران للمطالب الأمريكية بأنها استسلام، ومع الحشد العسكري الأمريكي غير المسبوق، وذهاب إيران إلى المناورات بالذخيرة الحية قرب مضيق هرمز، فإننا أمام ٥ سيناريوهات رئيسة لمخرجات هذه الحرب المتوقعة في أي وقت ونتائجها، وهذه السيناريوهات هي:

الأول: سيناريو فنزويلا

ويقوم على اعتقال "المرشد العام للثورة الإيرانية"، أو الرئيس الإيراني، أو اغتيالهما مع عدد كبير من قادة الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج، بشرط أن يجد الأمريكيون قادة جددًا للتفاوض معهم لتحقيق الشروط الثلاثة دون سقوط النظام نفسه على غرار ما جرى في فنزويلا يوم ٣ يناير (كانون الثاني) هذا العام. لكن هذا السيناريو يواجه سلسلة من العقبات والتحديات، منها تماسك النظام الإيراني وقدرته على امتصاص الصدمات. فرغم المظاهرات التي اندلعت يوم ٢٨ ديسمبر (كانون الأول) من العام الماضي، وقبلها المظاهرات الحاشدة في أعوام ٢٠٢٢ و٢٠٠٩، فإن النظام الإيراني أثبت أنه نظام قوي ومتماسك، وفشلت كل الرهانات الغربية والأمريكية في انشقاق قوات من الجيش، أو الحرس الثوري، أو قوات الباسيج. وما يؤكد هذا المنحى أنه في الساعات الأولى من حرب الـ١٢ يومًا في يوليو (تموز) الماضي قُتِل أكبر عدد من كبار القادة السياسيين والعسكريين، واستُهدِفَ الرئيس الإيراني نفسه، لكن إيران واصلت الحرب، وواصلت قصف المدن الإسرائيلية، وهذا ما يجعل تكرار النموذج الفنزويلي في إيران صعبًا جدًّا.

الثاني: إسقاط النظام

وهذا السيناريو يقوم على إسقاط النظام دون سقوط الدولة والجمهورية الإيرانية، من خلال ضربات مركزة على قواعد الباسيج، والحرس الثوري، ومنازل الزعماء والقادة، بما يؤدي إلى هروب هؤلاء القادة أو خروجهم من طهران، ويسمح للولايات المتحدة بتنصيب قادة المعارضة في الحكم، سواء أكان حفيد الشاه رضا بهلوي أم غيره، فترة مؤقتة تقود في النهاية إلى إجراء انتخابات تأتي بنظام سياسي موالٍ للولايات المتحدة والغرب وإسرائيل. ومشكلة هذا السيناريو أن النظام في إيران يحكم منذ ٤٧ عامًا، وبات له أتباع وموالون في جميع مؤسسات الدولة. كما أن غالبية النخبة السياسية في إيران هي نخبة أيديولوجية ترفض معنى الهروب ومفهومه، حتى لو أدى هذا الأمر إلى التضحية بحياتهم، وكل ذلك يجعل فرص هذا السيناريو محدودة جدًّا.

الثالث: الفوضى الكاملة

وفي تقديري الشخصي، فإن هذا السيناريو هو ما تريده وتتمناه الولايات المتحدة، بغض النظر عن قدرتها على تحقيقه. ويقوم هذا السيناريو على أن توجيه ضربة إلى إيران لن يؤدي إلى سقوط النظام فقط؛ بل إلى انتشار فوضى عارمة تؤدي في نهاية المطاف إلى تفتيت الدولة الإيرانية وتقسيمها إلى عدة دويلات صغيرة، حيث يشكل الفرس نحو ٥٦٪ من السكان بنحو ٦١ مليون نسمة، ويشكل الأذريون نحو ٢٠ مليون نسمة، والكورد نحو ١٠ مليون نسمة، والعرب مليونين، والبلوش مليونين، وهو ما يعني أن تفكك الدولة الإيرانية سوف يقود إلى ٥ دول جديدة هي: دولة للفرس، ودولة لكورد إيران، ودولة للأذريين حال عدم التحاقهم بدولة "أذربيجان"، ودولة للعرب الأهواز كما كانت قبل ضمها لإيران، ودولة للبلوش الذين لديهم امتدادات في أفغانستان. وهذا السيناريو هو الأخطر على استقرار وسلام ليس الشرق الأوسط فقط؛ بل يمس هذا السيناريو مباشرة مصالح كل من الصين وروسيا في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، ويطلق سلسلة من التحديات والمتغيرات الجيوسياسية على حدود كل من روسيا والصين.

الرابع: تشجيع المظاهرات

دائمًا ما كان الجمهوريون يتهمون الرئيس باراك أوباما بأنه لم يدعم دعمًا كافيًا المظاهرات الأكبر في تاريخ إيران، التي وقعت عام ٢٠٠٩. ومن وجهة نظر صقور الجمهوريين، مثل جون بولتون، فإن أوباما لو دعم المظاهرات في ذلك التوقيت عام ٢٠٠٩ لربما نجحت آنذاك في إسقاط النظام. اليوم تعود هذه السردية التي تقول إن ضرب إيران، وخاصة مواقع قوات الباسيج التي تتعامل مع المظاهرات، ومراكز قيادة الحرس الثوري، سوف يشجع الإيرانيين على الخروج هذه المرة لإسقاط النظام حتى يبدو التغيير من الداخل وليس من الخارج. وهناك تقارير لموقع أكسيوس نقلت عن مقربين من ترمب بأنه يفضل هذا السيناريو، لكن هذا السيناريو غير مضمون؛ لأن شن عمليات عسكرية ضد إيران في يوليو (تموز) الماضي قاد إلى التفاف الشعب حول النظام وليس العكس، وهي معادلة لم تتوقعها الولايات المتحدة وإسرائيل، ويمكن أن يتكرر هذا الالتفاف مرة أخرى حول القيادة الإيرانية، أو على الأقل لا تكون المظاهرات بالشكل والطريقة التي تنتظرها واشنطن وتل أبيب.

الخامس: النتائج الباهتة

وهو سيناريو يتشابه مع ما حدث في يوليو (تموز) الماضي، حيث يمكن للحشد العسكري الأمريكي أن يوجه ضربات قوية إلى المقدرات المدنية والعسكرية، وإلى بنية القيادة في إيران دون أن تخرج مظاهرات كبيرة في الشارع، ودون أن يحدث انشقاق داخل النظام الإيراني، سواء على المستوى المدني أو العسكري، مع استمرار غياب صوت معارض قوي. وهنا سوف نكون أمام نتائج يصورها الرئيس ترمب بأنها عظيمة، في حين لا يتغير شيء في إيران باستثناء مزيد من الإنهاك والتدمير للمقدرات المدنية والعسكرية.

المؤكد أن الدبلوماسية هي أفضل طريقة لحل الصراعات والخلافات، لكن الحشد الأمريكي، ودبلوماسية القوة التي ينتهجها البيت الأبيض تحوّل الشرق الأوسط إلى صفيح ساخن خلال الساعات والأيام المقبلة، وهنا يأتي دور الحكمة العربية، حيث تحاول كل الدول العربية -دون استثناء- وقف أي حرب جديدة بين إيران من جانب، والولايات المتحدة وإسرائيل من جانب آخر.

امرأة كردية تتولى منصب وزيرة الدفاع في هولندا

توصلت الأحزاب الفائزة إلى اتفاق لتشكيل الحكومة الجديدة، وذلك بعد ثلاثة أشهر من إجراء الانتخابات البرلمانية في هولندا.في هذه الكابينة الوزارية الجديدة، ستتولى السياسية الكردية ديلان يشيلغوز منصب نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الدفاع في البلاد.

وتُعد ديلان يشيلغوز، التي ترأس «حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية» واحدة من أكثر النساء السياسيات تأثيرا في هولندا. وقد شغلت سابقا منصب وزيرة العدل والأمن في كابينة مارك روتة، كما عملت وزيرة دولة لشؤون الاقتصاد والمناخ.

وديلان هي ابنة «يوجل يشيلغوز»، وهو باحث وأستاذ جامعي معروف في مجال علم الإجرام، وينحدر من ديرسم بشمال كردستان.

وقد كان والد ديلان ناشطا لسنوات طويلة في الشتات الكردي بهولندا للتعريف بالقضية الكردية.

أما والدتها، وهي تركية الأصل، فتُعرف أيضا بأنها واحدة من المدافعات البارزات عن حقوق الكرد في هولندا.

لطالما تحدثت ديلان يشيلغوز بفخر عن أصولها الكردية، ورغم أنها كانت تبرز في الماضي بشكل أكبر كسياسية وطنية هولندية، إلا أنها اتخذت في الآونة الأخيرة مواقف واضحة تجاه القضايا الكردستانية.

فخلال الهجمات التي استهدفت روج آفا، أعربت ديلان يشيلغوز عن قلقها قائلة إنه «يجب وقف العنف ضد الكرد والمكونات الأخرى في سوريا»، مبينة أن «هؤلاء الكرد الأبطال الذين قدموا تضحيات جسيمة في الحرب ضد الإرهاب، يواجهون الآن الاعتداءات والإهانات».

استراتيجية ترامب للأمن القومي
لا تُهمِّش الشرق الأوسط بل تعيد تعريفه

واشنطن- في نهاية عام ٢٠٢٥، أصدر البيت الأبيض استراتيجية شاملة للأمن القومي تعكس الرؤية الاستراتيجية لإدارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب في ولايته الحالية.

وكما هو الحال مع وثيقة عام ٢٠١٧ الصادرة خلال ولايته الأولى، جاءت الاستراتيجية الجديدة تحت شعار «امريكا أولا»، لكنها تذهب هذه المرة أبعد من حيث الوضوح وترتيب الأولويات والتأطير الأيديولوجي.

وبينما ركـزت وثيقة ٢٠١٧ بالفعل على أمن الحدود، والقومية الاقتصادية، وسيادة القرار الوطني، والعودة إلى منافسة القوى الكبرى، فإن الاستراتيجية الجديدة تُقنّن هذه التوجهات بشكل أكثر حدة، وتتعامل مع السيادة، وإحياء الصناعة، وإنهاء الهجرة الجماعية، وتشديد ضبط الحدود، ونقل الأعباء إلى الشركاء الإقليميين بوصفها أهدافا وطنية جوهرية، لا مجرد عناصر خطابية في الدبلوماسية.

كما عززت استراتيجية الدفاع الوطني، التي صدرت لاحقا، هذا الترتيب من خلال تحويل هذه الأولويات السياسية إلى خيارات ملموسة في تخطيط القوات، ولا سيما في ما يتعلق بإيران، وإسرائيل، ودور الشركاء الخليجيين بوصفهم مزودي الأمن الإقليمي

في الخطوط الأمامية.

وفي الوقت ذاته، تُعد استراتيجية ترامب الحالية أكثر صراحة من سابقتها لعام ٢٠١٧ في تحديد هرمية المناطق والمصالح.

وبينما كانت الاستراتيجيات السابقة لا تزال تتعامل مع الشرق الأوسط بوصفه مسرحا مركزيا لتنفيذ السياسة، تنص الوثيقة الجديدة بوضوح على أن ليست كل المناطق متساوية الأهمية في كل الأوقات، وأن نصف الكرة الغربي ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ ينبغي أن يحصلا على النصيب الأكبر من الاهتمام الاستراتيجي.

كما تؤكد الاستراتيجية أن الأمن الاقتصادي، وهيمنة الطاقة، وإحياء القاعدة الصناعية الدفاعية، عناصر أساسية للأمن القومي وليست قضايا هامشية.

ورغم أن الاستراتيجية وثيقة تخطيط ملزمة قانونا للوزارات المعنية، فإن أسلوب ترامب في السياسة الخارجية ظل دائما تكيفيا وشخصانيا ومرنا من الناحية العملياتية.

ولذلك ينبغي التعامل مع الاستراتيجية بوصفها دليلا اتجاهيا موثوقا يرسم التوقعات والتحالفات والميزانيات ونشاط البيروقراطية، مع ترك هامش لتفضيل ترامب الدبلوماسية الشخصية والصفقات التبادلية عند الحاجة.

وفي هذا السياق، يبرز الشرق الأوسط — ولا سيما مجلس التعاون الخليجي — لا بوصفه منطقة جرى تخفيض أهميتها، بل بوصفه منطقة أُعيد تعريفها استراتيجيا: أقل مركزية في التخطيط اليومي للقوات الامريكية، لكنها لا تزال محورية في مفاهيم تقاسم الأعباء والـردع وتحقيق الاستقرار الإقليمي لدى الإدارة.

ويرى الباحث كريستيان ألكسندر باحث أول ورئيس فريق البحث في معهد ربدان للأمن والدفاع في أبوظبي، في تقرير نشره المجلس الأطلسي أن من أبرز ملامح الاستراتيجية الجديدة إعادة معايرة مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية. فعلى مدى عقود، استحوذت المنطقة على اهتمام دبلوماسي وانتشار عسكري وموارد لإدارة الأزمات تفوق غيرها، بسبب دورها كمصدر حيوي للطاقة، وساحة من ساحات الحرب الباردة، ومصدر لصراعات ذات ارتدادات عالمية.

> **تراجع مركزية المنطقة لا يعني الانسحاب أو فقدان الأهمية**

واشنطن لم تعد تعتزم تحمل كلفة أمن المنطقة كما في السابق، بل تتوقع من الفاعلين الإقليميين القادرين — ولا سيما السعودية والإمارات، وبدرجة أقل قطر — أن يتولوا القيادة في تأمين طرق الملاحة، وردع المغامرات العدائية، واستقرار بؤر النزاع القريبة، ومكافحة الشبكات الإرهابية.

وأما اليوم، فقد تراجعت هذه الأسس: فالولايات المتحدة أصبحت مُصدّرا صافيا للطاقة وأكثر قدرة على امتصاص صدمات الإمدادات، في حين باتت منافسة القوى الكبرى تتجسد بصورة أكبر في المحيطين الهندي والهادئ وفي المجالات التكنولوجية والاقتصادية، لا عبر حروب الوكالة في

الشرق الأوسط.

غير أن تراجع مركزية المنطقة لا يعني الانسحاب أو فقدان الأهمية. إذ تُعرّف الاستراتيجية الشرق الأوسط بوصفه منطقة مصالح دائمة لا يجوز تركها للفوضى أو لهيمنة قوى معادية.

وتبقى الأهداف الامريكية الأساسية قائمة: منع أي قوة خصمة من السيطرة على نفط الخليج أو الممرات الحيوية التي يمر عبرها، ضمان حرية الملاحة في ممرات مثل البحر الأحمر ومضيق هرمز، مكافحة الإرهـاب والحركات المتطرفة، دعم أمن إسرائيل، وتوسيع دينامية التطبيع التي أطلقتها اتفاقات أبراهام.

وبـنـاء على ذلـك، يـتـحـول الـتـركـيـز الإقليمي مـن إدارة عسكرية مباشرة إلى الاستقرار السياسي، والـردع الاستراتيجي، وشراكات الاستثمار، وإدارة النزاعات بكلفة أقل.

> **تحويل هذه الأولويات السياسية إلى خيارات ملموسة في تخطيط القوات**

وتعيد الاستراتيجية تصوير الشرق الأوسط بوصفه منطقة شراكات وابتكار وتبادل رأسمالي، بدل كونه ساحة لحروب طويلة مكلفة.

وتضيف استراتيجية الدفاع الوطني بعدا مهما، إذ تؤكد أنه رغم عدم كون الشرق الأوسط المسرح المركزي لتخطيط القوات الامريكية، فإن واشنطن ستحتفظ بقدرتها على تنفيذ «عمليات مركزة وحاسمة» عند الحاجة، كما في عمليات «مطرقة منتصف الليل» ضد البنية النووية الإيرانية و«الفارس الخشن» ضد الحوثيين، مع توقّع أن يتولى الفاعلون الإقليميون معظم عبء الأمن بين هذه التدخلات.

وأحد أوضح انعكاسات الاستراتيجية على دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل في منطق نقل الأعباء. فواشنطن لم تعد تعتزم تحمل كلفة أمن المنطقة كما في السابق، بل تتوقع من الفاعلين الإقليميين القادرين — ولا سيما السعودية والإمارات، وبدرجة أقل قطر — أن يتولوا القيادة في تأمين طرق الملاحة، وردع المغامرات العدائية، واستقرار بؤر النزاع القريبة، ومكافحة الشبكات الإرهابية.

وستظل الولايات المتحدة سندا استراتيجيا، خاصة في المستويات العليا من القوة العسكرية، لكنها تشجع تقسيما للعمل تستثمر فيه نفوذها الدبلوماسي وقدراتها الـردعـيـة المتقدمة واستخباراتها، بينما تـقـدم الـعـواصـم الخليجية الـدعـم المالي واللوجستي والعملياتي الإقليمي.

وتُجسّد استراتيجية الدفاع الوطني هذا التقسيم بوضوح أكبر، إذ توجه وزارة الدفاع إلى «تمكين الحلفاء والشركاء الإقليميين من تحمل المسؤولية الأساسية في ردع إيران ووكلائها والدفاع ضدهم»، فيما تركز الولايات المتحدة على القدرات العليا والانتشار السريع والأولويات العالمية.

وهذا التحول ليس مفاجئا، بل هو ترسيخ مؤسسي لاتجاهات برزت خلال العقد الماضي. فقد أظهرت دول الخليج استعدادا متزايدا لأدوار أمنية مستقلة، سواء في مكافحة القرصنة، أو التدخل في اليمن، أو جهود استقرار البحر الأحمر، أو الاستثمار في توازنات القرن الأفريقي وأفريقيا الوسطى.

وتمنح استراتيجية ترامب لهذه الطموحات شرعية

ضمن إطار أمريكي منظم، بدل التعامل معها كتجارب إقليمية عابرة.

وتُعيد الاستراتيجية أيضا صياغة صورة الشرق الأوسط بوصفه منصة اقتصادية وتكنولوجية ومالية، لا مجرد ساحة صراع دائم. فهي تعترف بأن قادة المنطقة تبنوا مسارات تنويع اقتصادي وتطوير صناعي واستراتيجيات صناديق سيادية تتجاوز النفط. كما تبرز فرص التعاون الأمريكي في مجالات الطاقة النووية، والذكاء الاصطناعي، والصناعة الدفاعية، وشبكات اللوجستيات، وتوطين سلاسل الإمداد.

ويُنظر إلى الشرق الأوسط بوصفه جغرافيا استراتيجية لممرات اقتصادية مستقبلية تربط أفريقيا بجنوب آسيا والبحر المتوسط.

ويتقاطع هذا الطرح مع مسارات دول الخليج التي تسعى إلى ترسيخ مكانتها كمراكز لوجستية عالمية، وعُقد طيران، ومستثمرين سياديين، ومحركات للتكنولوجيا.

وبما أن الاستراتيجية تؤكد الأمن الاقتصادي وهيمنة الطاقة وإحياء التصنيع الامريكي، تستطيع الدول الخليجية توظيف شراكاتها الثنائية لإظهار كيف تسهم مشاريع الاستثمار — في الطاقة النووية أو الذكاء الاصطناعي أو الطيران أو المعادن الحرجة — في خلق وظائف امريكية وتعزيز إعادة التصنيع وتأمين سلاسل الإمداد.

الأهداف الامريكية الأساسية تبقى قائمة: منع أي قوة خصمة من السيطرة على نفط الخليج أو الممرات الحيوية التي يمر عبرها، ضمان حرية الملاحة في ممرات مثل البحر الأحمر ومضيق هرمز، مكافحة الإرهاب والحركات المتطرفة وتوسيع دينامية التطبيع التي أطلقتها اتفاقات أبراهام.

وتدعم استراتيجية الدفاع الوطني هذا الربط عبر اعتبار مبيعات السلاح والتعاون الصناعي الدفاعي مع دول الخليج جزءا من تعزيز القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية.

وتعكس الاستراتيجية قناعة بأن النفوذ الإيراني المزعزع قد تراجع بفعل الضغط العسكري الإسرائيلي والضربات الامريكية التي استهدفت القدرات النووية الإيرانية. غير أن التطورات الأخيرة — من احتجاجات واسعة داخل إيران بسبب أزمات اجتماعية واقتصادية وقمع سياسي — أوجدت حالة من عدم الاستقرار الداخلي لم تعكسها الوثيقة الصادرة أواخر ٢٠٢٥ بالكامل.

> **هذه الاستراتيجية وثيقة تخطيط ملزمة قانونا للوزارات المعنية**

وردّت إدارة ترامب بخطاب حاد، محذّرة طهران من أن أي تصعيد أو قمع إضافي قد يؤدي إلى ضربات امريكية جديدة، وهو ما أثار طمأنة وقلقا في آن واحد لدى عواصم الخليج.

وتضيف استراتيجية الدفاع الوطني عنصرين لافتين: تأكيدها أن عملية «مطرقة منتصف الليل» «دمرت» البرنامج النووي الإيراني وأضعفت «محور المقاومة»، وتصريحها بأن الشركاء الخليجيين وإسرائيل مطالبون الآن بتحمل المسؤولية الأساسية في احتواء القدرات التقليدية وقدرات الوكلاء الإيرانيين، على أن تتدخل الولايات المتحدة بشكل

دوري عند الحاجة إلى قوة حاسمة.

ويضيف عدم الاستقرار في إيران متغيرا جديدا: فالنظام قد يكون أضعف، لكنه أكثر قابلية للتصرف بشكل غير متوقع. وتثير احتمالات العمل العسكري الأمريكي مخاوف من ردود إيرانية عبر الطائرات المسيّرة أو الهجمات السيبرانية أو الصواريخ أو تفعيل الوكلاء الإقليميين..

ولذلك تنظر دول الخليج إلى التوتر الراهن بزاوية مزدوجة: فهي تدرك أن الضغط الأمريكي ينسجم مع مخاوفها القديمة من الطموحات النووية الإيرانية، لكنها في الوقت نفسه قلقة من مخاطر التصعيد.

وتوازن الاستراتيجية بين الردع والسعي إلى صفقات سلام واستقرار ما بعد النزاعات، بما في ذلك في غزة وسوريا، مؤكدة مفهوم «السلام عبر القوة».

> **واشنطن لم تعد تعتزم تحمل كلفة أمن المنطقة كما في السابق**

ورغم ما يوفره ذلك من طمأنة، تبقى مخاوف من أن تُعقد صفقات كبرى على حساب أمن الخليج. إلا أن دول الخليج باتت تمتلك قدرات دبلوماسية ووساطات فاعلة، وتفتح الاستراتيجية المجال أمامها لتكون فاعلا مُستقرا لا مجرد متلقٍ للقرارات الامريكية.

ولن تفاجئ الاستراتيجية صناع القرار في دول مجلس التعاون. فقد خبروا نهج ترامب، ويعلمون أن السياسة الامريكية ابتعدت عن بناء الدول والالتزامات المفتوحة. والتغير الأبرز حاليا هو تصاعد التوتر مع إيران، الذي أعاد رفع مكانة الخليج مؤقتا في الحسابات الامريكية. ومع ذلك، ينسجم هذا كله مع منطق الاستراتيجية القائم على الردع ونقل الأعباء وإدارة التهديدات.

ومن المرجح أن تؤدي الاستراتيجية إلى إعادة ضبط لا إلى قلق. فهي تؤكد أن دول الخليج ركائز لا غنى عنها للاستقرار الإقليمي، وشركاء في التكنولوجيا الدفاعية والطاقة وأمن الملاحة.

ولا تقلل استراتيجية الدفاع الوطني من أهميتها، بل توضح ثمن هذه المركزية: إنفاق أكبر، واندماج أعمق مع القوات الأمريكية والإسرائيلية، واستعداد لتحمل مخاطر يومية أكبر في إدارة الأزمات.

وتمثل استراتيجية ترامب للأمن القومي تنقيحا متقدما لمبدأ «امريكا أولا». فهي تحدد الأولويات بوضوح، وتبرز المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية كأساس للقوة.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون، فإن التحديات كبيرة لكنها قابلة للإدارة. فهي لا تُهمَّش، بل يُنتظر منها أن تتحمل مسؤولية أمنية أكبر، وأن تعمل كمثبت للاستقرار، ومنصة متميزة للتبادل الاقتصادي والتكنولوجي الثنائي مع واشنطن.

وعند قراءتها مع استراتيجية الدفاع الوطني، يتضح أن الخليج بات حجر الزاوية في نموذج تقاسم الأعباء: شرق أوسط لم يعد المسرح الرئيسي للاستراتيجية الامريكية، لكنه يظل اختبارا حاسما لقدرة «السلام عبر القوة» على تحقيق الاستقرار دون العودة إلى حروب مفتوحة.

***صحيفة «العرب» اللندنية**

د.محمد نور الدين:

إردوغان في السعودية ومصر: التحالف الإسرائيلي – الإماراتي في المِهداف

في وقت كان يواصل فيه الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، جولة إقليمية تشمل السعودية ومصر، تلقّت بلاده صدمة غير متوقّعة، تمثّلت في نقل مكان الحوار المُزمع بين إيران والولايات المتحدة من إسطنبول إلى سلطنة عُمان، ثم بالإعلان عن إلغاء المحادثات؛ علما أن تلك الجولة لا ينفصل أحد أبعادها عمّا كانت تُحضِّر له أنقرة من وساطة بين طهران وواشنطن، لمنع الانفجار الكبير الذي يمكن أن تشهده المنطقة.

وفي ظلّ صعوبة توقّع النتائج التي يمكن أن تخرج من الاجتماع المُنتظر في عُمان، يرى مراقبون أتراك أن التحدّي الذي تواجهه الوساطة التركية يأتي من جانب إسرائيل، التي ستعمل على إفشال الحوار لمنع تركيا من تحقيق مكاسب سياسية، بحسب ما يذهب إليه الكاتب ألب أصلان أوز إيرديم.

ومن وجهة نظر أوز إيرديم، فإن «هدف الحوار لم يعد التوصّل إلى اتفاقات بقدر ما هو فتح مسارات عامة تؤجّل السيناريوات الأسوأ، والعمل على عامل الوقت، وإبقاء الدبلوماسية مفتوحة، منعا لانفجار الأوضاع وخروجها عن السيطرة». ويعتقد أنه «نظرا إلى خبرة تركيا في الملف الإيراني، فإن على أنقرة أن تختار بين دور الوسيط، رغم صعوبته، وتحمّل عواقب قرارات الآخرين».

لكنّ الهدف التركي يبدو أبعد من مجرّد التوسّط بين الولايات المتحدة وإيران أو تحسين العلاقات مع إسرائيل – التي ربط وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، تطوّرها بمآل الوضع في غزة –؛ إذ يطاول، على ما يَظهر، رغبة أنقرة في أن يكون لها دور أوسع في قضايا المنطقة وجوارها الجغرافي. ولعلّ مما دلّ على ذلك، سعي تركيا لتوسيع إطار الحوار ليشبه مؤتمرا يضمّ دولا أخرى غير معنية مباشرة، مثل قطر ومصر وربما السعودية والإمارات، وحتى باكستان؛ وهو ما رفضته طهران، التي أرادت أن يكون الحوار ثنائيا فقط بينها وبين واشنطن. واستدعى هذا الرفض تغيير مكان المفاوضات – من إسطنبول

> تتعقد جولة إردوغان ، وسط منافسة إقليمية وضغوط إسرائيلية

إلى عُمان -، بناء على طلب إيراني وافقت عليه الولايات المتحدة، في خطوة فاجأت «صديق ترامب» إردوغان.

وشكّلت التطورات، التي جاءت في ذروة زيارة إردوغان للسعودية ومصر، نكسة للدبلوماسية التركية، بعدما كانت صحيفة «صباح» وصفت الرئيس التركي بأنه «مهندس السلام في المنطقة». كما عكست «عدم ثقة» إيرانية بالدور التركي بصيغته الحالية، ولا سيما أن طهران لم تنسَ بعد دور أنقرة السلبي في تطورات الوضع في سوريا.

وسبق أن أعلن إردوغان، خلال زيارته للسعودية، أن بلاده مستعدّة للقيام بدور «تسهيلي» في الحوار بين إيران والولايات المتحدة، مؤكدا أن تركيا «مع كل خطوة تعزّز السلام في مواجهة الحرب»، ومعتبرا أن العلاقات التركية – السعودية مهمّة لكل دول المنطقة. وكانت العلاقات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار السعودي في تركيا في صلب المباحثات بين إردوغان وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، ولا سيما في ظلّ تراجع مؤشّرات الاقتصاد التركي، وانخفاض سعر العملة، والارتفاع الكبير في نسبة التضخم.

ورافق إردوغان في الزيارة وفدٌ وزاري كبير ضمّ وزراء الخارجية والدفاع والطاقة والصناعة والصحة والشؤون الاجتماعية وآخرين.

كذلك، حضرت الأوضاع في سوريا وغزة، وأيضا في الصومال والسودان، على جدول المحادثات، حيث تجد تركيا والسعودية نفسيهما في تقاطع مصالح في مواجهة دور الإمارات.

ويـرى الباحث فـي مركز «أورســام» للدراسات الاستراتيجية، حسين بحري قورت، أن احتدام المنافسة بين الرياض وأبو ظبي يُضفي على زيارة إردوغان طابعا استراتيجيا، معتبرا الأخيرة محاولة لمأسسة التعاون بين البلدين في مواجهة المخاطر المشتركة، ولا سيما في سوريا.

ويشير قورت إلى أن مسألة انضمام تركيا إلى التحالف العسكري بين السعودية وباكستان وُضعت «على نار حامية»، وهي تؤشّر إلى قيام بنية أمنية إقليمية جديدة. ويلفت إلى أن هذا «التعاون الهجين» يجمع بين رأس المال السعودي، وتقدّم الصناعة الدفاعية التركية، وقدرة الردع النووي الباكستانية؛ وهو يستهدف مواجهة مصدر تهديد مشترك، متمثّل بالتحالف الإسرائيلي – الإماراتي، الذي يُنظر إليه في تركيا والسعودية على أنه عامل زعزعة للاستقرار الإقليمي، بعدما لم تعُد إيران التهديد الداهم كما في السابق.

ولا تبتعد زيارة إردوغـان لمصر عن محاولة تعزيز التعاون لمواجهة تحدّيات مشتركة في السودان والصومال، والسعي إلى حلول للقضايا الخلافية. غير أن الوضع في غزة يتقدّم فيها على ما عداه، نظرا إلى الدور المحوري لمصر في تطورات القطاع، والعلاقة التركية القوية مع حركة «حماس».

وفي هذا الإطار، تبرز قضية مشاركة تركيا في القوة المُزمع تشكيلها لحفظ الأمن في غزة، في ظلّ معارضة إسرائيل لتلك المشاركة، والموقف المصري الغامض منها. ورغم كسر الجليد بين أنقرة والقاهرة، تبقى قضايا من مثل التعاون بين مصر وكلّ من قبرص واليونان وإسرائيل في شرق المتوسط، أمنيا وعلى صعيد الطاقة، عامل تباعد بين البلدين. كذلك، لا تزال الأوضاع في ليبيا، المنقسمة بين طرف مؤيّد لتركيا وآخر لمصر، عائقا أمام تحسّن العلاقات أيضا.

***صحيفة«الاخبار»اللبنانية**

مايكل راتني:

خلاف السعودية والإمارات أسوأ من أزمة قطر

صدع جديد في الخليج، والخليج وحده قادر على حله

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

السعودية والإمارات العربية المتحدة على خلاف حـاد، إلا أنهما تشتركان في الكثير من القواسم المشتركة، فهما تتشاركان الطموح والموارد لإعادة تشكيل الشرق الأوسط كمحرك للفرص الاقتصادية، ومركزا عالميا للذكاء الاصطناعي، والشحن والطيران، والسياحة، والتمويل، وغيرها الكثير ويتوق كلاهما إلى طي صفحة تاريخ المنطقة المليء بالتطرف وعدم الاستقرار، والتركيز بدلا من ذلك على التجارة والتنمية الاجتماعية والتنويع الاقتصادي.

ويعمل كلاهما على تقليص اعتماد اقتصادهما على النفط، من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة وتنمية رأس المال البشري.

ويرغب كلاهما في إقامة شراكة أمنية قوية مع الولايات المتحدة للمساعدة في الدفاع ضد التهديدات الرئيسية، وتحديدا إيران والجماعات الإرهابية الجهادية، بما في ذلك تنظيم القاعدة وداعش. ويرى كلاهما أن

إسرائيل يجب أن تكون في نهاية المطاف جزءا لا يتجزأ من منطقتهما، حتى وإن اختلفت جداولهما الزمنية وشروطهما لتطوير هذه العلاقة اختلافا كبيرا.

مع كل ما يجمع البلدين، كان من المفترض أن تتاح فرص كبيرة للتعاون بينهما ومع الولايات المتحدة. إلا أن هذه القواسم المشتركة هي التي مهدت الطريق للعداء المرير الذي يعيشانه الآن، والذي تفجر علنا عندما سيطر المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو حركة سياسية مدعومة من الإمـارات، على محافظتين كبيرتين في اليمن، إحداهما تقع مباشرة على الحدود الجنوبية للسعودية. وبعد تبادل حاد للاتهامات والغارات الجوية، انسحب المجلس الانتقالي الجنوبي ومعظم قيادته، وقبلوا عرضا سعوديا بالتوجه إلى الرياض للتفاوض، وتشير التقارير الآن إلـى أنـه قـد تـم حله بالكامل. وفـي الوقت نفسه، أفادت التقارير أن الإمارات سحبت قواتها من اليمن. ربما تكون الأزمة المباشرة قد ولّت، لكن من المرجح أن يستمر العداء لبعض الوقت.

جزء من هذا العداء لا يتعلق باليمن، بل هو متجذر بعمق في منافسة اقتصادية طويلة الأمد. يسعى كلا البلدين إلى جذب الاستثمارات ومقرات الشركات متعددة الجنسيات، وإنشاء خطوط طيران عالمية، واستقطاب السياح، وتعظيم عائدات صادرات النفط التي لا يزال البلدان يعتمدان عليها. لسنوات طويلة، كانت الإمـارات العربية المتحدة القوة الاقتصادية المهيمنة في الخليج بلا منازع، ويرى العديد من المراقبين أنها لا تزال متقدمة على السعودية بعشرين عاما في التنمية الاقتصادية. لكن الرياض تسعى جاهدة للحاق بها سريعا.

لا شك أن بعض هذا العداء ذو طابع شخصي، فالرئيس الإماراتي محمد بن زايد، البالغ من العمر ٦٤ عاما، كان في وقت من الأوقات بمثابة مرشد لولي العهد السعودي الشاب محمد بن سلمان، البالغ من العمر ٤٠ عاما. ولأن كلا البلدين يحكمهما نظام ملكي، فإن العلاقات الوطنية بينهما تصبح حتما ذات طابع شخصي، وقد تدهورت هذه العلاقة في السنوات الأخيرة إلى ما يشبه التنافس. يعتقد السعوديون أن الإمارات لا تعترف بالدور المهيمن الذي لعبته المملكة العربية السعودية تاريخيا – والذي ستلعبه دائما – في ترسيخ نظام ملكي عربي مستقر. ويرون أن الإمارات تُؤجج حالة عدم الاستقرار التي ينبغي عليهم جميعا السعي لاحتوائها.

> **كلاهما يرغبان في إقامة شراكة أمنية قوية مع الولايات المتحدة**

من جانبها، تعتقد الإمـارات أن المملكة العربية السعودية تُسيء تقدير، بل وتتجاهل، الـنـفـوذ الاقـتـصـادي الإماراتي، ودورهم الإقليمي المتنامي وهويتهم، التي نمت بسرعة في السنوات الأخيرة بمعزل عن هيكل مجلس التعاون الخليجي الذي لطالما حدد ملامح المنطقة وترتيبها الهرمي.

ويرجع جزء من هذا العداء ببساطة إلى اختلاف الأهـداف السياسية والنهج المتبعة تجاه المنطقة. فالسعودية، التي تشك في إمكانية حل أسوأ صراعات المنطقة حلا مُرضيا، سعت بالدرجة الأولى إلى خفض حدة هذه الصراعات وإبعاد آثارها المدمرة عن حدودها. في المقابل، سعت الإمـارات العربية المتحدة إلى التعامل مع هذا الاضطراب من خلال بسط نفوذها، وتطوير علاقاتها، وتوسيع نطاق وصولها في جميع أنحاء

المنطقة، غالبا عبر وكلاء محليين في دول مثل اليمن والسودان وليبيا، التي تُخفي طموحات انفصالية أو حكومات منافسة.

لا يكنّ السعوديون أي ودٍّ للحركات السياسية الإسلامية – بل إنها تُشكّل تهديدا للنظام الملكي السعودي ومحظورة في المملكة – لكن السعوديين كانوا تاريخيا على استعداد للتعاون معها حيث لا يوجد بديل عملي، كما هو الحال في سوريا.

أما الإمـارات، فقد سعت إلى استئصال الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة، حتى لو تطلّب ذلك التعاون مع شركاء محليين آخرين غير مرغوب فيهم.

سواء أكانت جذور هذا التوتر السعودي الإماراتي نـابـعـة مـن منافسة تـجـاريـة، أو تنافس شخصي، أو أيديولوجية، فقد تصاعد منذ تولي ولـي العهد السعودي محمد بن سلمان ولاية العهد عام ٢٠١٧. ورغم بلوغه ذروة الأزمة بسبب اليمن، إلا أن حدة الانتقادات اللاذعة على مواقع التواصل الاجتماعي حاليا تشير إلى أن الأمر أسوأ بكثير من مجرد خلاف مؤقت حول دولة واحدة، وربما أعمق من قطيعة دول مجلس التعاون الخليجي مع قطر عام ٢٠١٧. لم تُحلّ تلك القطيعة بوساطة خارجية، رغم محاولات الولايات المتحدة.

في نهاية المطاف، ساهمت الكويت، بمساعدة من عُمان، في إنهائها ، ولم تكن عملية سريعة. ورغم أنها لم تكن تحمل في طياتها التنافس الاقتصادي والشخصي الذي اتسمت به العلاقة السعودية الإماراتية، إلا أنها استغرقت أكثر من ثلاث سنوات. وإذا كان من الممكن حل الخلاف الحالي في نهاية المطاف، فقد يستغرق الأمر وقتا أطول، ومثلما حدث مع قطر عام ٢٠١٧، ستحتاج السعودية والإمارات وجيرانهما في الخليج إلى إصلاح هذا الوضع بطريقتهم الخاصة ووفقا لجدولهم الزمني.

في الوقت نفسه، يمكن للولايات المتحدة وشركائها أن يؤكدوا لقادة دول مجلس التعاون الخليجي – بهدوء وصبر – أن العمل المشترك من أجل الصالح العام هو الخيار الأمثل. فالانقسامات، التي تتفاقم إلى صراع، تُصبح بمثابة أهداف في مرمى الخصم، وفرصا سانحة لإيران لاستغلالها. والأفضل هو استراتيجية إقليمية مشتركة تُبقي الولايات المتحدة وجميع شركائها الخليجيين متكاتفين في مواجهة الخصوم الحقيقيين، وتُساعد فـي الـحـفـاظ على الزخم نحو ما يصبو إليه البلدان: منطقة تُتيح لهما طموحاتهما الكبيرة في مجالات التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية والنقل والسياحة، وغيرها الكثير، تحويل شبه الجزيرة العربية إلى واحة من الاستقرار والازدهار.

> **جزء من هذا العداء لا يتعلق باليمن، بل هو متجذر بعمق**

*عمل مايكل راتني لأكثر من ثلاثة عقود دبلوماسيا في الولايات المتحدة، وكان آخر منصب شغله سفيرا لدى المملكة العربية السعودية. وهو حاليا مستشار أول في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن العاصمة.

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، مؤسسة تُعنى بقضايا السياسة العامة الدولية. وتتميز أبحاثه بالحيادية وعدم الاحتكار.

عن مخاوف دول الخليج من كورد سوريا

للحديث عن مخاوف دول الخليج من كورد سوريا اود سرد حوار ثنائي بين الرئيس مام جلال و مفكر عربي،فذات يوم ان لم تخونني الذاكرة قال الصحفي المحنك و المعروف حسنين هيكل للمرحوم الرئيس مام جلال طالباني: ركز فقط على حقوق الكرد وابتعد عن ذكر الديمقراطية لانك عندما تطالب بالديمقراطية فلن يقف العراق وحده ضدك بل كل الدول الديكتاتورية العربية لانك عندما تطالب بالديمقراطية فانت تطالب باسقاط هذه الديكتاتوريات وزوالها.

وبراي هذه هي مشكلة الكرد ليس في سوريا وحسب بل في كل اجزاء كردستان لانهم يطالبون بدولة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان وتعترف بالحقوق القومية للشعب الكردي لادارة مناطقهم بشكل لا مركزي او فيدرالي.

يوسف زوزاني